المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

الموضوع

التعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب | **الأستاذ المشرف :**

نزعي محمد | **د/ ختاوي محمد**

أعضاء هيئة المناقشة

الأستاذ	**دلال أبو القاسم**	**أستاذ محاضر / أ**	**الرئيس**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**محمد ختاوي**	**أستاذ محاضر/ب**	**مشرفا و مقرراً**	**جامعة الجزائر 3**
الأستاذ	**خيضر محمد كريم**	**أستاذ مساعد**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذة	**شابي عبير**	**أستاذة مساعدة**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**أحمد عطاف**	**أستاذ مشارك**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**

السنة الدراسية : 2012/2011

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

الموضوع

التعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب | **الأستاذ المشرف :**

نزعي محمد | **د/ ختاوي محمد**

أعضاء هيئة المناقشة

الأستاذ	**دلال أبو القاسم**	**أستاذ محاضر / أ**	**الرئيس**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**محمد ختاوي**	**أستاذ محاضر/ب**	**مشرفا و مقرراً**	**جامعة الجزائر 3**
الأستاذ	**خيضر محمد كريم**	**أستاذ مساعد**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذة	**شابي عبير**	**أستاذة مساعدة**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**
الأستاذ	**أحمد عطاف**	**أستاذ مشارك**	**عضواً مناقشاً**	**م/و/ع/ع/س**

السنة الدراسية : 2012/2011

إهـــداء

إلى كل العائلة الكـريمة

و إلى الأستاذة الفاضلة –دامية سكينة–

و الأساتـذة الأفاضل : موكيل عبد السلام و عدنان ابراهيم

و كل الأصدقاء بدون إستثناء

الشـــكـــر

في إطار هذا العمل ، أعبر عن تشكراتي للأستاذ الدكتور محمد ختاوي لقبوله

الإشراف على هذا العمل و لنصائحه الثمينة .

كما أعبر عن تشكراتي الحارة و تحياتي الخالصة للسيد بجاوي مرزاق مدير

بلدان أوروبا الغربية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ، على إشرافه على

التربص الميداني الذي أجري على مستوى الوزارة .

لجميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل تشكراتي الخالصة .

الملخص

ترتكز العلاقات الجزائرية – الإيطالية على معطيات إقتصادية طاقوية، خاصة في مجال الغاز مما يجعل هذه العلاقة عرضة للتحولات التي تشهدها أسواق الغاز العالمية (السوق الأوروبي ، سوق أمريكا الشمالية ، سوق آسيا)، و بالتالي فالرهان الكبير الذي يواجه علاقة التعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز هو مدى قدرة الجزائر كدولة تعتمد بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات بنسبة 98 %، الحفاظ على الأسواق الخارجية و في نفس الوقت خلق مجال آخر للتعاون خارج المحروقات، و ذلك من خلال تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، و تعزيز التعاون مع إيطاليا لتحويل التكنولوجية و الاستفادة من الخبرة التي تمتلكها الشركات الإيطالية والأجنبية في هذا المجال، مع ضرورة تفكير الجزائر في استغلال الفضاءات المحيطة بها للتعاون و الشراكة مثل تفعيل إتحاد المغرب العربي، و الاتحاد الإفريقي، و الجامعة العربية، و ذلك سعي إلى خلق بديل للشراكة شمال – جنوب التي في كثير من الحالات لا تعبر عن معني التعاون و الشراكة .

summary

Algerian - Italy Relationships is based on economic , energetic field, particularly the gas market, which rename international changes in this case Algeria face a big bet of this cooperation , that measure by this capacity to maintain overseas markets and in the same time , Algeria should create another zone or another way to cooperate abroad fuel ,and this can be done by activation of the national programme for removable energies and promote a cooperation with Italian in transfer technology to take advantage of Italian agencies expertise and foring companies ,with a need of Algeria to think about the good using for her spaces in the domain of cooperation and partenariat as the putting on of UMA ,UA ,.all this to create a new alternatives in the place north-south cooperation witch doesn't express the real meanings of mutual cooperation .

قائمة المحتويات

الإهداء.....I

الشكر II

ملخص.....III

قائمة المحتويات.....VI

المقدمة..... أ

الفصل الأول : الطاقة في المتوسط و طبيعة العلاقات الجزائرية_ الإيطالية 8

المبحث الأول : السياسية الطاقوية في حوض المتوسط و ضمان الأمن الطاقوي.....8

المبحث الثاني : الغاز في غرب المتوسط و طبيعة التعاون 15

المبحث الثالث : الإطار العام للعلاقات الجزائرية- الإيطالية 24

الفصل الثاني : الغاز في العلاقات الجزائرية - الإيطالية 30

المبحث الأول : الغاز في التصور الجزائري و الإيطالي.....29

المبحث الثاني :الغاز كمحدد للتعاون الجزائري -الإيطالي 42

المبحث الثالث : إيطاليا و إسبانيا في المنظومة الغازية الجزائرية 51

الفصل الثالث : آفاق التعاون الجزائري الإيطالي و الرهانات الخارجية.....56

المبحث الأول : رهانات العلاقات الجزائرية - الإيطالية في مجال الغاز 56

المبحث الثاني : بدائل و آفاق التعاون الجزائري _ الإيطالي 67

الخاتمة 77

قائمة الجداول والأشكال البيانية و الخرائط 79

قائمة المراجع 82

الملاحق 91

الفهرس.....101

المقدمة

تقديم الدراسة :

تعتبر الطاقة محركا أساسيا لإدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية للشعوب، كما تلعب دوراً كبيراً في رسم معالم العلاقات بين الدول من حيث كونها قد تشكل أطراً تعاونية ، تنافسية أو تنازعية في ما بينها، نظراً للتوزيع الجغرافي غير المتكافئ للموارد الطاقوية من بترول وغاز في العالم، بحيث تتركز أكبر الاحتياطات في دول الجنوب أو مايسمى بـ"دول العالم الثالث". في المقابل يتزايد الاستهلاك والطلب على هذه الموارد من طرف الدول المتقدمة، والتي تسعى لتأمين مصادرها الطاقوية حتى تضمن بذلك دوام تطورها الاقتصادي، وهذا ما يشكل تلك التفاعلات بين الدول.

في ظل الرهانات التي يطرحها عالم اليوم من استنزاف لاحتياطات النفط، الذي يبقى المورد الطاقوي الأكثر أهمية و الذي لعب طيلة القرن الحالي دوراً بارزاً، و في سياق الحديث عن التغير المناخي وتزايد الطلب على الطاقة، تزايد إهتمام الدول بالبحث عن بدائل للنفط من أجل تمويل الاقتصاد العالمي، والمحافظة على البيئة من خلال استغلال الطاقات المتجددة، إلا أن تطوير هذه الطاقات المتجددة يتطلب تكاليف ضخمة وزمنا طويلاً، ما دفع بالغاز الطبيعي أن يكون من الموارد الطاقوية الأكثر تلاؤما مع متطلبات هذا العصر.

إن الجزائر باعتبارها دولة تتوفر على احتياطات هامة من هذا المورد، تسعى لتطوير استغلاله كمصدر للدخل القومي وكذا لضمان تواجدها على الساحة الدولية وتفاعلها مع غيرها من الدول، إذ يمثل الغاز الجزائري نسبة 10 بالمائة من الواردات الأوربية من هذه الغاز الطبيعي، كما تشكل الجزائر الممول الأول لإيطاليا بحوالي 39 % من احتياجاتها في إطار التعاون الذي يربط البلدين، بالإضافة الى مشاريع جديدة هي في طور الانجاز مثل مشروع غالسي GALSI الذي يربط مباشرة الجزائر بإيطاليا، وتقدر قدرته التصديرية حوالي 8 مليار متر مكعب سنويا ، هذا ما قد يعزز الأهمية الإستراتيجية للغاز الجزائري في السياسة الطاقوية الأوروبية بصفة عامة و الإيطالية بصفة خاصة، إلا أن الرهانات الدولية (التنافس في أسواق الطاقة العالمية و تحريرها) و الوطنية (إرتفاع الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي، الأزمة الاقتصادية المالية العالمية)، تفرض مجموعة من المعطيات الجديدة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار العلاقات الجزائرية - الإيطالية من خلال البحث عن أطر أخري للتعاون بين البلدين خارج مجال الغاز ، و تكريس المعني الحقيقي للتعاون و التنسيق بين البلدين ، الذي يعكسه العلاقات التاريخية بين الجزائر و إيطاليا .

ويمثل التعاون في مجال الغاز الطبيعي السمة المميزة للعلاقات الجزائرية – الإيطالية، حيث يضاف إلى مجالات أخرى التي تشملها و تفرضها متطلبات التواجد في الفضاء الجغرافي المتوسطي، الذي تتشارك أطرافه العديد من الاهتمامات والقضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في معالجته للتعاون الجزائري – الإيطالي في ظل حركية و ديناميكية، تتميز بها أسواق الطاقة في العالم بالإضافة إلى ما يلي :

- أهمية الغاز الطبيعي كمورد أساسي، و طاقة نظيفة في العالم وجب استغلالها بصفة جيدة .
- تزايد الاهتمام بالطاقات النظيفة في العالم و التفكير في مرحلة ما بعد النفط .
- الأزمات الاقتصادية العالمية و دورها في تغيير معالم الاستهلاك الطاقوي في العالم .
- دور الغاز الطبيعي و أهميته في السياسة الطاقوية الجزائرية ، و دوره كمحدد للعلاقات الجزائرية – الإيطالية .

أسباب إختيار الموضوع :

أما في ما يخص أساب إختبار الموضوع ، فيمكن الإشارة هنا أن هناك سبب شخصي أدى بي إلى إختيار هذا الموضوع ، بحيث لدى إهتمام بدور الاقتصاد الدولي في إعادة صياغة الكثير من المفاهيم و التى من بينها" التعاون"، بالإضافة إلى ذلك ، هناك أسباب موضوعية ساهمت في اختيار هذا الموضوع ، و هي كالآتي :

- موضوع جديد و حديث في المجال المعرفي ، ليس من حيث الطبيعة بل من حيث مدى تناوله خاصة في ما يتعلق برهانات و مستقبل العلاقات الجزائرية- الإيطالية في مجال الغاز .
- تنامي التنافس الدولي في مجال الغاز، و تأثيره على العلاقات الجزائرية - الإيطالية بحكم طبيعة العلاقات بين البلدين، و التي تتسم بدرجة كبيرة بالطبيعة الطاقوية .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى وضع مجموعة من الأفكار في الإطار العلمي و المنهجي، بهدف تطوير الأفكار التالية :

- طبيعة العلاقات الجزائرية - الإيطالية و انعكاساتها على التعاون في مجال الغاز الطبيعي .
- التنافس الدولي و الرهانات المرتبطة به و انعكاسات ذلك على التعاون الجزائري – الإيطالي .
- في إطار الوضع الذي تتسم به العلاقات الجزائرية - الإيطالية، تهدف الدراسة الى طرح مجموعة من البدائل و آفاق للتعاون في مجالات أخري خارج مجال الغاز .

المشكلة البحثية : حيث أن الدراسة تسير في إتجاه هدف أساسي و هو الوصول إلى تشخيص منهجي وعلمي للعلاقات الجزائرية – الإيطالية في مجال الغاز و الرهانات المرتبطة بها، أكثر من التركيز على الأطر النظرية الجاهزة، بحيث انطلقت الدراسة من مشكلة بحثية إستقرائية، مستوحاة من الواقع الاقتصادي و السياسي الذي تعيشه الجزائر، بغية الوصول إلى دراسة علمية .

إستناداً لما تقدم و إعتباراً للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة ، تستدعي طبيعة الموضوع و الجوانب المرتبطة به ، صياغة المشكلة البحثية الأساسية على النحو التالي :

- **هل الجزائر قادرة على تعزيز علاقات التعاون مع إيطاليا في مجال الغاز ، في ظل تنامي التنافس العالمي ؟**

كما سيتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع :

1/- ما هي طبيعة السياسات الطاقوية للدول المنتجة و المستهلكة للطاقة في المنطقة المتوسطية ؟

2/-ماهي طبيعة العلاقات الجزائرية - الإيطالية ؟

3/- ما موقع الغاز من العلاقات الجزائرية - الإيطالية ؟

4/ - ماهي فرص الاستثمار المستقبلية للجزائر من أجل تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية للطاقة ؟

الفرضيات:

لتذليل صعوبات البحث و الإحاطة بمختلف جوانب المشكلة البحثية المطروحة ، سيتم صياغة الفرضيات التالية :

1/- تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كان سببه تغير الخريطة الجيوسياسية للطاقة في العالم .

2/- تعزيز التعاون الجزائري - الإيطالي في مجال الغاز محكوم بالسياسة الطاقوية لكلا البلدين ومدى قدرتهما على التعامل مع المعطيات الجديدة في الأسواق العالمية للغاز .

3/- إرتباط الجزائر بالغاز الطبيعي كمحدد للعلاقات الجزائرية - الإيطالية يؤثر على آفاق التعاون بين البلدين .

المنهجية المتبعة :

لقد فرضت إشكالية الموضوع نفسها في إعتماد مجموعة مناهج و مقاربات، و هذا ما سمح لنا بتحليل الأبعاد و طبيعة التعاون بكل دقة و منهجية و موضوعية، و لهذا الغرض إلرتأت الدراسة استخدام المناهج و الإقترابات التالية :

1/- مقاربة الدراسة :

لمعالجة موضوع التعاون الجزائري- الإيطالي في مجال الغاز اعتمدت الدراسة على مجموعة من الإقترابات بغية تحقيق أهداف الدراسة ، من هذا المنطلق سيكون الإقترابات الأكثر ملائمةً لهذا الموضوع :

أ- **اقتراب الاقتصاد السياسي** الذي يعتبر أهم العناصر في تركيبة السياسة الدولية ، و مجال مركزي لقضية علاقات دولية آخذة في العولمة، فهو يبحث في التأثير بين العوامل الاقتصادية والسياسة و التفاعل بين الاقتصاد الوطني و العالمي، ففي ما يخص العلاقة المتداخلة بين ما هو دولى وما هو وطني لم يعد قائما حسب هذا الاقتراب، و الحجة هي أن المدى و العمق في الاعتماد المتداخل و هو إعتماد متبادل و لكنه ليس متساويا بالضرورة، الناجم عن العمليات الاقتصادية التى تتقاطع مع حدود الدول، و عن التجارة المتزايدة، و عن عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية و عن عمليات العولمة. ويفيدنا هذا المقترب في معالجة طبيعة العلاقات الجزائرية -الإيطالية في مجال الغاز و الرهانات المرتبطة بها في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة .

ب- **إقتراب التبعية :** و الذي هو عبارة عن رد فعل ثوري، على النظريات والسياسات الاقتصادية التي قامت على افتراض إمكانية تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي . وساهم في بلورة هذا التحول الفكري مجموعة من اقتصاديي أمريكا اللاتينية، في مقدمتهم **راؤول بريبش** و **ميردال،** ورغم اختلاف المناهج والآراء وميادين التحليل، إلا أن جهودهم تركزت في التأكيد على شرح ظروف **التبادل غير المتكافئ،** بين **المركز** الذي تمثله الأنظمة الرأسمالية المتقدمة و**الأطراف** التي تمثلها مجموعة الدول النامية التي اندمجت في النظام العالمي وأصبحت خاضعة لهيمنة المركز، مفسرين تلك الهيمنة **بعوامل تكنولوجية،** ترتبط بالتباين في مستويات التقدم التكنولوجي بين المركز والمحيط، كما ساهمت ظروف التشوه البنائي الناجم عن الاندماج الكامل في السوق العالمي في استمرار امتصاص الفائض الاقتصادي من دول الأطراف, وهذه العوامل مجتمعة شكلت مظاهر التبعية المتعددة الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية، وتبعية القوى العاملة وأنماط الاستهلاك الى جانب التبعية الثقافية والاجتماعية والسياسية. و يفيدنا هذا الاقتراب الذي يشكل تصور متكامل مع مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي، في تصنيف العلاقات الجزائرية – الإيطالية من حيث طبيعة العلاقات، هل هي حقيقة علاقات تعاونية ؟ أم هي عبارة عن وجه جديد من علاقات التبعية التى فسرها إقتراب التبعية ؟

2/- المناهج المستخدمة :

تفرض الدراسة العلمية و المنهجية للموضوع إستخدام مجموعة من المناهج، التي تساعدنا على التوجيه الدقيق للموضوع و ذلك من خلال ما يلي :

أ- **المنهج الوصفي الاستدلالي** : للتطرق لمختلف المعطيات حول العلاقات بين البلدين ومكانة هذا المورد بالنسبة للجزائر وإيطاليا والكشف عن احتياجات إيطاليا لهذا المورد .

ب- **المنهج الإحصائي** : وهذا من خلال تحليل المعطيات الكمية والبيانات الإحصائية، و تحليل مضمون الاتفاقيات والمشاريع مابين البلدين .

ج- **المنهج التاريخي** : هذا المنهج بالإضافة إلى أنه يبين الصيرورة التاريخية للأحداث، فهو يقوم على تحليل و محاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التشابه و الإختلاف بين الظواهر. و يساعدنا هذا المنهج في تعقب تطور العلاقات مابين البلدين وأهم المحطات التاريخية مع وضع سيناريوهات لمحاولة استشراف العلاقة ، و وضع البدائل للمحافظة و تعزيز العلاقات الجزائرية - الإيطالية في المجال الطاقوي .

الأدبيات السابقة :

ما يلاحظ أن جل الدراسات التي تم الإطلاع عليها هي باللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية، مع قلّة الدراسات باللغة العربية و هذا لحداثة الموضوع ، أما أهم الدراسات التي ساهمت في بناء الموضوع فتتمثل في :

الدراسة التى أنجزها **Mark H Hayes** ، و هي دراسة باللغة الإنجليزية و معنونة :

- Algerian Gas To Europe: The Transmed Pipeline And Early Spanish Gas Import Projects.-2004.

و هي دراسة ركزت بشكل كبير على العلاقات الجزائرية - الإيطالية و العلاقات الجزائرية - الإسبانية في مجال الغاز ، مؤكدةً على البعد التاريخي و المشاريع المشتركة الكبرى بين هذه البلدان وذلك حتي نهاية سنة 2004 .

بالإضافة إلى هذه الدراسة ، هناك مجموعة من التقارير المستقلة الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة في الطاقة ، مثل : الوكالة الدولة للطاقة و اللجنة الأوروبية للطاقة ، و المركز الألماني للطاقة ، و التقرير الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط، بالاضافة إلى مجموعة من المقالات والدراسات لبعض الخبراء .

تفصيل الموضوع : و لمعالجة هذا الموضوع ، تبنت دراستنا هذه ثلاثة فصول هي كالآتي :

تناول **الفصل الأول** منها وصف طبيعة العلاقة الطاقوية بين دول شمال المتوسط و جنوبه، و بالأخص الجزائر و إيطاليا مع التأكيد على أهمية الغاز في المنطقة، و ذلك من خلال تحديد الأهمية الجيوبوليتيكية للغاز في المنطقة و خصوصية السوق الأوروبية عن الأسواق الدولية الأخري للغاز الطبيعي في العالم .

كما تطرقت الدراسة في **الفصل الثاني** إلى تحديد تصور كلا الدولتين للغاز الطبيعي، كمادة طاقوية حيوية و ذلك من خلال وضع كل سياسة غازية لكل دولة على حدي، ثم محاول التركيز على الغاز كمحدد للعلاقات الجزائرية-الإيطالية و تأثير المتغيرات الدولية و الإقليمية على هذا التعاون، بالإضافة إلى استعراض طبيعة العلاقة بين الجزائر و إيطالي و الجزائر و إسبانيا، و قبل ذلك نطرح سؤال حول هل هناك سياسة طاقوية للجزائر في مواجهة السياسة الطاقوية لأوروبا الشريك الاستراتيجي و بالأخص إيطاليا .

أما **الفصل الثالث** و الأخير فقط ركز على تحديد الرهانات و الآفاق بعد تحديد طبيعة و أبعاد التعاون، و ذلك من خلال طرح الرهانات التي تواجه كل بلد و البدائل، كذلك من أجل تدعيم التوجه نحو التعاون الايجابي الذي يخدم مصلحة الطرفين، مع التأكيد على أهمية إيجاد الجزائر لإستراتجية اقتصادية شاملة الأبعاد للخروج من منطق التبعية للاقتصاد الريعي، و كذلك التبعية لإقتصاديات الدول الكبير، مع إدراج تخوف الجزائر من انعكاسات الأزمة المالية في منطقة اليورو على الطلب على الغاز في العالم، وهذا ما يؤكد مقاربتي الاقتصاد السياسي الدولي و التبعية التي تم الإستعانة بها في الدراسة .

و تنتهي دراستنا هذه بخاتمة تنحصر أساسا على إدراك الأهمية القصوى للتعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز، و الأهمية الإستراتيجية في ظل الأزمة الإقتصادية و المالية، التى تعصف بمنطقة اليورو في أوروبا، و عالم يتميز بحركية كبيرة ، و ستحاول الدراسة في الأخير طرح مجموعة من الحلول و البدائل لتفعيل التعاون الجزائري - الإيطالي .

الفصـل الأول

الطاقة في المتوسط و طبيعة العلاقات الجزائرية_

الإيطالية.

تمهيد :

إن الحديث عن المجال الطاقوي في المتوسط يؤكد لنا حقيقة جيوستراتيجية و إقتصادية ذات أهمية بالغة، بحيث يحتوي المتوسط على دول تعتبر رائدة في مجال إنتاج و استهلاك الطاقة في العالم، و بطبيعة الحال نتحدث هنا عن دول منتجة مثل : الجزائر، ليبيا كدولتيين عضويتين في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) بالمقابل، هناك دول كبرى من حيث الاستهلاك للطاقة في المتوسط مثل : إيطاليا ، إسبانيا ، فرنسا، وتعتبر في طليعة الاستهلاك العالمي و الأوروبي للبترول و للغاز، بالإضافة إلى اعتبارها دول عبور لمختلف الإمدادات الغازية و البترولية لأوروبا، أضف إلى ذلك المشاريع الثنائية التي تربط هذه الدول بدول جنوب المتوسط و بالتحديد دول شمال لإفريقيا .

فبلغة الأرقام نجد أن دولا مثل فرنسا، إيطاليا و إسبانيا تستورد مجتمعة حوالي 10% من بترول العالم و 14% من الغاز الطبيعي و 10% من الغاز المسال، و يجب التأكيد على أن إيطاليا تحتل مكانة خاصة كدولة مستوردة للغاز الطبيعي في العالم (7.9% من الإنتاج العالمي)[1]، و هذا ما يجعلها من الدول المرشحة للعب دور أساسي في سيرورة سوق الغاز الطبيعي لأوروبا .

و بالتالي ترتكز المعطيات الجيوسياسية في حوض المتوسط على وجود تنوع في المجال الطاقوي من دول مستهلكة و أخرى منتجة و مصدرة، وعلى هذا الأساس جاءت ضرورة تكثيف التعاون بين الطرفين خاصة في ما يتعلق بطبيعة إقتصاد دول الضفتين، هذا من جهة و أهمية الطاقة كذلك من جهة أخرى، بحيث تعتبر هذه الأخيرة بصفة عامة و المحروقات بصفة خاصة شريان دول جنوب المتوسط (دول شمال إفريقيا)، نذكرمنها على سبيل المثال: الجزائر والتي تعتبر من أكبر الدول التي تعتمد على المحروقات بصفة كبيرة، بحيث تصل إلى نسبة إيراداتها من المحروقات إلى 98 % من الدخل الإجمالي[2] و نفس الشيء بالنسبة لليبيا . أما دول شمال المتوسط فهي دول تعتبر من أكبر تطوراً في أوروبا، وبحاجة بإستمرار إلى الموارد الطاقوية وذلك لسد إحتياجاتها .

المبحث الأول : السياسة الطاقوية في حوض المتوسط و ضمان الأمن الطاقوي .

تشهد أسواق الطاقة في العالم إختلافاً في الميكانيزمات و الآليات، و هذا ما أدى إلى الاختلاف في سياسات الدول المنتجة و الدول المستهلكة للطاقة، إذ أن سياسات هذه الأخيرة تنبني على أساس دراسة الأسواق المجاورة خاصة في ما يتعلق بالغاز الطبيعي كمادة حيوية تتمركز بشكل كبير في الدول النامية[3]، والتي تحتكر نسبة كبيرة من احتياطات الطاقة العالمية. و في الحديث عن المتوسط الذي يحتوي على طرفي الأسواق العالمية من منتجين مصدريين و مستهلكين، تتضارب السياسات في ما بينهم بين دول

[1]- الأمانة العامة للأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي** ،العدد 120 ، مجلة فصلية محكمة ، شتاء ، الكويت ، 2007 .ص 33.

[2]- المكان نفسه .

[3]- محمد رميحي ، **النفط و العلاقات الدولية** (الكويت : عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، 1990)، ص.50.

الشمال المتقدمة صناعياً، و التي تسعي إلى تلبية حاجياتها و دول الجنوب التي هي في طور التنمية والتي تسعي إلى ضمان تدفق الريع، و ذلك من أجل مباشرة المشاريع التنموية و السياسات الإجتماعية الملقاة على عاتقها في ظل غياب بديل عن الريع البترولي .

و على هذا الأساس ارتأت الدراسة للأخذ بتحليل سياسات الدول المنتجة و الدول المستهلكة، لتصل الدراسة إلى في هذا الفصل للإجابة عن السؤال التالي : هل حقيقة هذه السياسات تشجع على قيام تعاون طاقوي بين ضفتي المتوسط ، خاصة مع المعطيات الدولية الحالية التي أصبحت تسير عكس تيار الدول المنتجة ؟ .

المطلب الأول : السياسة الطاقوية للدول المنتجة و البحث عن الأسواق الآمنة

كما سبق و أن ذكرنا ، تتميز إقتصاديات دول جنوب المتوسط بأنها اقتصاديات ريعية تعتمد على المحروقات بنسبة 98% لتمويل مشاريع التنمية الداخلية و حتى التحرك خارجيا، و الدليل على ذلك أن هذه الدول تتأثر سلباً و ايجاباً بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، و ذلك بالنظر إلى الخصوصية التي تتميز بها هذه الأخيرة من حيوية و ديناميكية .

و على هذا الأساس ووعياً بالانعكاسات المتعددة الأبعاد (السياسة – الاقتصادية – الاجتماعية)، عملت هذه الدول للمحافظة على سياسة وطنية للمحروقات وفق منطق ضمان تدفق العملة الصعبة [1] .

و تأكيداً لذلك أخذت دول جنوب المتوسط على عاتقها تطوير مجال المحروقات من خلال تنمية الاحتياطات و الرفع من القدرة الإنتاجية، و هذا تماشيا مع المعطيات الدولية عن طريق إدخال بعض التعديلات على التشريعات الداخلية، مثل فتح الاقتصاد الوطني للمنافسة و تدعيم التعاون بين الدول المستهلكة، من أجل ضمان تدفق اليد العاملة المؤهلة و" كذلك تحويل التكنولوجيا التي كثيرا ما تطالب بها الدول النامية، بحث تؤكد على شرط تحويل التكنولوجيا و ذلك محاولة منها لفك التبعية بينها و بين الدول المستهلكة" [2].

من المهم الإشارة في هذا الإطار إلى أن السياسات الطاقوية للدول المنتجة في حوض المتوسط ليست بالضرورة متكاملة و متشابهة، و لكن ستحاول الدراسة جمع المعالم المشتركة بينهم و مثال ذلك : " تعتبر الجزائر في منطقة المتوسط الدولة الأكثر أهلية و مصداقية، و ذلك للخبرة التي تمتلكها في مجال المنشآت البترولية والغازية و الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية، مع التحفظ على بعض الفترات التي عاش فيها قطاع الطاقة و مازال يعاني من نقص الاستثمارات الأجنبية و عزوف الشركات الكبرى عن المشاركة في

[1] - Ali Hached , « **Partenariat International Et Commercialisation Du Gaz Algérien** », Sonatrach, Emerging Investment Opportunities In Algeria's Energy And Mining Sectors, 30-31 Janvier, Alger ,P.25

[2] - Favennec Jean- Pierre , **Géopolitique De L'énergie : Besions , Ressources , Echanges Mondiaux** , Edition Ophrys , 2007 , P.176.

أعمال الاستكشاف و التنقيب و التوزيع" [1]، لذلك ستحاول الدراسة وضع المعالم الكبرى للأسس التي تعتمد عليها دول جنوب المتوسط المنتجة والمصدرة، على شكل نقاط كبرى تندرج تحتها عناوين فرعية تؤطر التوجه العام لهذه السياسة ، و هي كالآتي :

1/- أسس السياسة الطاقوية للدول المنتجة و المصدرة :

في هذا العنوان الفرعي سنحاول وضع و تحديد المعالم التي تقوم عليها السياسة الطاقوية للدول المنتجة المصدرة، إذ أن هذه الأسس تمس بدرجة كبيرة تحرير الطاقة بهدف جلب اليد العاملة الأجنبية وكذلك وضع مقاييس و معايير يتم من خلالها ضمان الطلب على الطاقة ، و هي كالآتي :

أ- تحرير أسواق الطاقة : منذ بداية سنوات التسعينيات اقتنعت دول جنوب المتوسط (دول شمال إفريقيا)، أن تمويل الاستثمارات الطاقوية التي تواجه بها احتياجاتها لا يمكن أن تكون عن طريق تمويل الشركات العمومية و ميزانية الدولة، لأن المالية العمومية في هذه الدول خاضعة إلى منطق الاقتصاد الاجتماعي، و الذي يركز على النفقات العمومية لحل المشاكل الاجتماعية بصفة أساسية[2]، و في ما يلي المحددات الكبرى لتلك السياسات الخاصة بتحرير أسواق الطاقة :

- سياق تحرير قطاع الطاقة : لعب السياق الدولي دور مهم في تحرير أسواق الطاقة في هذه الدول، بحيث فرضت المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي) على دول جنوب المتوسط فتح أقاليمها للاستثمارات الأجنبية، مما "جعل ذلك ينعكس بصفة مباشرة على قطاع الطاقة خاصة في ما يتعلق ببناء القدرات الاستغلالية البترولية و الغازية و كذلك من أجل بناء قدرات إنتاجية للطاقة الكهربائية" .[3]

و للإشارة هنا، كانت الجزائر من الدول التي اتجهت إلى المؤسسات المالية الدولية و ذلك محاولة لتجاوز الأزمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها، و تبنت سياسة التعديل الهيكلي التي كانت بإشراف الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

و الملاحظ أن من خلال التحرير التدريجي لإقتصاد دول جنوب المتوسط ، إرتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية داخل هذه الدول في قطاعات عدة وبالأخص في قطاع الطاقة [4]، و للتأكيد أنه رغم هذا التطور الحاصل على مستوى قدرة جذب الاستثمارات، فالدول الأوروبية ليست هي الدول الأكثر إستثماراً في

---

[1] -____، _____ ، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط.1، 2004) ، ص. 62.

[2] - Greg Austin , Marie-Ange Schellekens-Gaiffe , **Energy and Conflict Prevention** , Printed in Sweden by Instant Book AB, Stockholm 2007 , Brussels ,p55.

[3]- Patrick Criqui , Pierre Noël, **Marchés énergétiques et géopolitique pétrolière, 1990-2030** ,Institut d'Economie et de Politique de l'Energie , septembre 1998 , GRENOBLE ,p.22.

[4] - Aurèlia Mañé-Estrada ,**Sécurité Energétique En Méditerranée Occidentale : Nouveaux Facteurs, Nouvelles Politiques. Un Regard Espagnol** , Note De l'IFRI ,Octobre 2008 .p.12.

دول جنوب المتوسط، بحيث تأكد سنة 2005 أن 21% من الاستثمارات الأجنبية هي استثمارات أوروبية بمقابل 25% هي إستثمارات من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- تكييف سياسة جذب الاستثمارات : طَرحَ الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية مشكلة متعلقة بجاذبية المنطقة و الإقليم، بحيث يراعي المستثمر الأجنبي توفر مجموعة من الشروط في مشاريع الغاز و البترول، نذكر منها :" أخطار حول المشروع، الأسواق، التصاريح المطلوبة، الأخطار السياسية، التنظيمية و المخاطر المرتبطة بتحويل ونقل رؤوس الأموال إلى الخارج، و بصفة عامة يجب الإشارة إلى أن المستثمرون يحتاجون إلى إطار قانوني مؤسساتي وتنظيمي وضريبي واضح ومستقر و محدد، خاصة في ما يتعلق بحل المنازعات القانونية" [2].

كانت هذه الشروط التي فرضها المستثمرون عبارة عن رسائل إلى دول الجنوب المتوسط، فهناك من تلقى هذه الرسالة و عمل على التأقلم مع المعطيات الجديدة و تكييف السياسات الوطنية، و منها من تماطل ووقع تحت الممارسات البيروقراطية و الحسابات السياسية، فإنعكس ذلك على أداء الاقتصاد الوطني ونتج عنه أزمات سياسية و إقتصادية و إجتماعية، مازالت تعيش كثير من الدول إنعكاساتها لحد الساعة.

إن تحرير الأسواق كانت موجهاً بدرجة كبيرة إلي قطاع الطاقة، ذلك لما يكتسيه من أهمية جيوإقتصادية و سياسية، بالإضافة إلى أنّ من أهم العوامل التي ساعدت على النجاح في قطاع الطاقة هو استعمال تكنولوجيا رفيعة المستوى .

ب- ضرورة ضمان الطلب على الطاقة : يعتبر أمن الأسواق الحجر الأساس في سياسة الدول المنتجة و المصدرة للطاقة في بحر المتوسط، خاصة في ما يتعلق بعقود البيع التي تربطها مع الدول المستهلكة، فمن الناحية التقليدية تعتبر العقود طويلة الأجل النمط التعاقدي الذي يتم تداوله في معاملات المشاريع الغازية، و الذي يربط المشتري بالبائع و فق شروط مضبوطة ، و هذا ما يفسر بدرة كبيرة التكلفة العالية لنقل الغاز، بحيث أنه لا يمكن إنشاء أنبوب أو سلسلة غاز طبيعي إلا من خلال عقود طويلة الأجل، وترتكز بالأساس هذه النقطة على مجموعة من المبادئ الكبرى و هي كالآتي :

[1] - Rapport Annuel De La Coopération UE-Algérie ,Délégation De l'Union Européenne En Algérie ,2010 .p.16.

[2] - محمود عبد الفضيل ، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**(الكويت :عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1990) ،ص.56.

2/- إستراتيجية التوسع دوليا : تعتمد سياسة التوسع عالمياً لدول جنوب المتوسط في مجال الطاقة، على تدعيم و تعميق علاقات التعاون مع الأسواق الأساسية (les principaux débouchés)[1]. هذه السياسة تهدف إلى زيادة فرص خلق الثروة مع الشركاء التقليديين، كما حاولت هذه الدول الامتداد لتشمل فاعلين جدد، وفي هذا الإطار سعت هذه الدول المنتجة إلى تبني سياسة الشراكة و التعاون من خلال وضع مجموعة من المشاريع المشتركة مع الزبائن الرئيسيين، "هذا ما سمح بالتموقع الجيد للشركات الكبرى مثل Sonatrach الجزائرية في مختلف أسواق الدول المستهلكة، من أجل ضمان التسويق و التوزيع إلى غاية المستهلك النهائي"[2] .

- .سياسة طاقوية توسعية ذات بعد تعاوني : تعتبر أوروبا الشريك الاستراتيجي لدول جنوب المتوسط، و ذلك بحكم القرب الجغرافي و توفر التجهيزات، في هذا الإطار كان لزاما على دول جنوب المتوسط أن تتبني سياسة واضحة تستهدف البحث عن شراكة طاقوية مع فاعلين جدد في السوق، و التي تدخل في إستراتيجية تنويع الزبائن و ذلك لفك التبعية لمتعامل واحد، و لقد ظهر هذا البعد في التأكيد على ضرورة تدعيم علاقات التعاون الحالية و الشراكة و التي تربط دول جنوب المتوسط مع الزبائن الرئيسيين، هذا التوجه ترجم في الميدان عن طريق مشاريع عدة والتي تهدف إلى جلب تمويل خارجي أكبر و الذي ساعد على بناء هياكل قاعدية طاقوية واسعة ،على سبيل المثال لا الحصر: "بداية من سنة 1995 ساهم بنك أوروبا للاستثمارات بحوالي 496.9 مليون دولار في بناء خطوط أنابيب الغاز من بين مشاريع طاقوية أخري في الجزائر" [3].
- إستراتيجية التموقع أكثر في مجال الغاز : تشهد إستراتيجية التوسع نحو الخارج، توجه أكبر نحو مجال الاستثمارات في مشاريع الغاز و ذلك نظرا إلى سببين أساسين هما :
  - أولا . الإمكانيات التي تمتلكها دول جنوب المتوسط من هذه المادة النظيفة.
  - ثانيا . الأهمية الجيوسياسية للغاز بحيث أصبح في كثير من الأحيان عبارة عن ورقة ضغط في يد الدول الكبرى (أزمة الغاز في أوروبا 2005- 2006) بين روسيا وأكرانيا.

تُرجم هذا الاهتمام في وجود شركات وطنية عملاقة داخل هذه الدول ذات طابع عمومية، تأخذ على عاتقها إستغلال وتسويق هذه المادة مثل شركة سونطراك الجزائرية، و التي لها من الخبرة في مجال تصنيع الغاز (أول مصدر للغاز المسال في العالم سنة 1964) و هذا ما يُفسر وجود هذه الشركة في الأسواق الأوروبية (إسبانيا وإيطاليا)، لكن هذه المكانة في العشرية الأخيرة مهددة من خلال إشتداد التنافس الدولي في أسواق الطاقة، و لا سيما من قبل دول مثل قطر و روسيا .

---

[1] - Régulations Régionales De La Mondialisation Quelles Recommandations Pour La Méditerranée , Rapport Du Groupe De Travail , IPEMED.2009.p.22.

[2]- Aurèlia Mane Estrada , op.cit . p. 17.

[3] - سليم علي ،**تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي** ، مركز بروكنجز ، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 2، يوليو (تموز) 2010 ، ص. 09.

المطلب الثاني : السياسة الطاقوية للدول المستهلكة و أمن الإمدادات .

تعتبر أزمة الطاقة التي عاشتها أوروبا موسم 2005-2006 إثر النزاع الاكراني - الروسي، و التي كان لها انعكاسات اقتصادية و سياسية و إنسانية على الأمن الطاقوي الأوروبي، الدافع الأساسي لإدراج الدول الأوروبية الأمن الطاقوي كحجر الأساس للسياسة الطاقوية للدول الأوروبية، و التي "ترجمت إلى محاولة توحيد سوق الطاقة رغم استحالة ذلك في الوقت الحالي، نظراً للإختلاف الموجود داخل الدول الأوروبية من حيث الاحتياجات و الإمكانيات" [1].

سعيا وراء هذه السياسة أي تحقيق "الأمن الطاقوي"، اتخذت الدول الأوروبية سياسة تعبئة الرأي العام، بحيث أصدرت اللجنة الأوروبية للطاقة سنة 2000 "**الكتاب الأخضر**"، و الذي اقترح إستراتيجية جديدة لضمان الأمن الطاقوي على المستوى الأوروبي [2].

وكما سبق الذكر، تعتبر الأزمة الغازية بين روسيا و دول الجوار: أكرانيا و بلاروسيا 2005-2006، الدافع الأكبر لسعي الدول الأوروبية للتسريع في وضع حد لهذه المعضلة الأمنية الطاقوية، مما نتج عنه إصدار "**كتاب أخضر ثاني**" سنة 2006[3]، و الهدف منه ضمان الطاقة بصفة تنافسية و دائمة، من خلال التعاون مع الدول النامية المنتجة منها و المصدرة للطاقة و الغاز خاصة بالاضافة إلى دول العبور، و هذا في مواجهة الهشاشة الخاصة بالقدرات الاستيرادية للدول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إتباع بعض السياسات الطاقوية على مراحل ، نذكر منها ما يلي :

1/- استقلالية الطاقة في أوروبا: في هذا الاطار يلاحظ أن بداية بداية إنشاء الاتحاد الأوروبي كانت بداية طاقوية، بحيث شُكلت اللجنة الأوروبية للفحم والحديد على أساس اتفاقية باريس 18 أفريل 1951، بالإضافة لإتفاقية روما التي أسست للجنة الاقتصادية الأوروبية و اللجنة الطاقوية الأوروبية (EURATON)[4]، و لكن رغم ذلك لم تؤسس سياسة طاقوية أوروبية مشتركة، و هذا ما وصل إليه تقرير سنة 2007 الصادر عن اللجنة الأوروبية للطاقة بحيث أكد على غياب حقيقي لسياسة طاقوية مشتركة[5].

و الجدير بالذكر، أن الاتحاد الأوروبي حاول بناء سوق داخلي يتماشي و تطلعات الدول واحتياجاتهم، فبداية من التعليمة الأوروبية الخاصة بتحرير سوق الكهرباء لسنة 1996، و تعليمة أخرى سنة 1998

---

[1]- Aurelia Mame –Strada, Op.Cit .P . 28.

[2] -"**Livre Vert , vers une stratégie européenne de sécurité d'approvisionnement énergétique** ". Adopté par la commission européenne le 29 novembre 2000 ,pp2.4.ce Livre est disponible sur le site : www.Europa.eu.int.

[3] - محمد الامين لعجال أعجال ، **إستراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه المغرب العربي** ، رسالة ماجستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007/206 . ص . 85.

[4] - Patrice Geoffron Et Morgan Villette , **Mesurer Les Couts De La Non-Cooperation Europeenne En Matiere Energetique** , Andese | Vie & Sciences Economiques , 2010 , N° 183, P. 108, http://www.cairn.info/revue-vie-et-sciences-economiques-2010-1-page-108.htm.

[5] - ibid .p.12

الخاصة بتحرير سوق الغاز و التي تُممت بتعليمة سنة 2003[1]، إلا أنها لم تتعدى كونها تعاليم عامة مثل : التضييق على محتكري سوق الغاز و الكهرباء من منتجين و موزعين، و التأكيد على استقلالية تسيير الشركات، ووضع مجموعة من القواعد التنظيمية في كل بلد، و يمكن ذكر المعالم الكبرى لتلك السياسات المتبعة :

2/- إنشاء أسواق داخلية أوروبية للكهرباء و الغاز : إن من بين أولويات السياسة الطاقوية للدول الأوروبية، هو ضمان الإمدادات الطاقوية مستقرة و بأسعار متميزة و ذلك في ظل سوق تنافسية، وتَعتبر الدول الأوروبية أن تحقيق هذا الأمن الطاقوي لا يتأتي إلا من خلال سوق طاقوي مفتوح والذي يتطلب وجود تنافسية بين الشركات، في هذا الإطار تبني الاتحاد الأوروبي سياسة فتح الأسواق، و ذلك عن طريق التراجع عن سياسة الحماية، و كذلك عن طريق بناء سوق موحدة للغاز والكهرباء يتسم بالتنافسية و الجودة و ذلك ما بدى جلي من خلال سياسة خفض الأسعار بالإضافة إلى تطوير أمن الإمدادات و ذلك عن طريق التنافسية، و تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعطاء الحرية للمستهلك الأوروبي في إقتناء احتياجاته من أي مورد أوروبي في مجال الغاز و الكهرباء .

يجب الإشارة في الأخير، أن سوق الطاقة الأوروبي لا تتوقف عند حدود الاتحاد الأوروبي، بحيث بادرت الدول الأوروبية لعقد شراكة متعددة و ثنائية الأطراف مع الدول المنتجة المصدرة، بهدف ضمان تمويل طويل المدى بالكهرباء و الغاز للقارة العجوز. .

3/- إعادة تشكيل الحزمة الطاقوية من أجل فعالية طاقوية : لقد اعتُبر الكتاب الأخضربنسختيه الصادر عن اللجنة الأوروبية للطاقة 2006/2005، انطلاقة أوروبية نحو حفاظ الدول الأوروبية على السوق المحلية من جهة، و ضمان الإمدادات الخارجية من جهة أخري، خاصة مع تزايد المنافسين على مستوى السوق الخارجية، مما يفتح لدول الاتحاد الأوروبي آفاق جديدة في تنويع الموردين و فك نسبة الاعتماد على بعض الدول(روسيا). و في ما يلي أرقام توضح الاحتياجات المتزايدة لدول الاتحاد:

الجدول رقم 1 : إحتياجات إستيراد الغاز لإوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية(الوحدة. مليار م3)

المنطقة	2005	2010	2020
أوربا بما فيها النرويج	220	305	530
الولايات المتحدة	115	180	210

Sourse: Jacques Percebois, **Les Perspectives D'approvisionnement De L'europe En Gaz Naturel, Seminaire International France-Amerique Latine Et Caraïbes, Geopolitique Et Securite Et Durabilite : Transition Vers Un Nouvel Ordre Energetique Mondiale**, Santiago Du Chili 28-30 Novembre 2007, p.7.

[1] - Directive 2003 /55/CE du Parlement européen et du Concseil du 26 juin 2003 concernant des régles communes pour le marché intérieur du gaz naturel et abrogeant la directive 98/ 30/ CE (JO L 176 du 15/07/ 2003 ,p .57- 78).

فالجدول المدرج يوضح تزايد نسبة إحتياجات أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية للغاز، ذلك ما يعبر عن حجم السياسات المتبعة من أجل ضمان هذه الإمدادات خاصة بعد الرهانات السياسية و الاقتصادية، والرهانات البيئية المتعلقة بالاحتباس الحراري و موجات البرد التي تجتاح أوروبا في موسم الشتاء، مما يزيد من درجة وعي الدول الأوروبية بضرورة ضمان الإمدادات و التسيير الجيد و العقلاني للإمدادات.

4/- التسيير العقلاني للإمدادات الطاقوية الخارجية : ترتكز السياسة الطاقوية المتخذة من طرف أوروبا على التسيير المعقول للتبعية الخارجية، بحيث يجب الإشارة إلى أن 50% من الاحتياجات الطاقوية يتم تغطيتهاعن طريق الاستيراد[1]، و هذه النسبة مرشحة للزيادة في السنوات القادمة، وبهذا(إستناداً لما طُرح في الجدول السابق) يعتبر ضمان الأمن الإمدادات الخارجية أولوية في الاتحاد الأوروبي، أما في ما يخص العناصر الأساسية المشكلة لمسار السياسة الأوروبية في ما يخص تسيير الاعتماد الخارجي تنقسم بالأساس إلي توجهين [2]:

1/- الحوار الطاقوي المستمر مع العملاء الأساسيين .

2/- تنويع الجغرافي للإمدادات الطاقوية الأوروبية .

المبحث الثاني : الغاز في غرب المتوسط و طبيعة التعاون

تشير التقارير الدولية و تحاليل الخبراء أن العصر القادم في مجال الطاقة هو عصر الغاز الطبيعي، وذلك لما يحتويه من ميزات بيئية و تجارية، بالإضافة إلى توفر إحتياطات عالمية مريحة يمكنها أن تكون كبديل للبترول على المدى المتوسط، و ترتكز إحتياطات الغاز الطبيعي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط، دون أن نلغي منطقة المتوسط و خاصة منطقة غرب المتوسط و التي تحتوي على إحتياطات مهمة، هذا ما ساعد بشكل كبير في رسم علاقات التعاون ما بين دول المتوسط و بصفة خاصة بين دول غرب المتوسط، أي بين دول جنوب أوروبا و شمال إفريقيا . فيما تراوحت علاقاتها بين التعاون و التنازع في مجال الإمدادات الغازية، و الذي كان خاضعا بشكل كبير إلى التحولات التي عاشتها السوق الأوروبية و التي تعتبر السوق المباشرة لدول جنوب غرب المتوسط (شمال إفريقيا) .

فالعلاقات التي تربط هذه الدول تتميز بتبعية الجنوب إلى الشمال، و علاقات اعتماد غير متكافئة خلفتها موازين القوي الدولية، بالإضافة إلى المعطيات التاريخية التي عملت على ربط اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال بالدول المتطورة، و التنافس على ثرواتها في إطار استراتيجيات الدول الكبرى في تأمين احتياجاتهم من الطاقة تحت مفاهيم جديدة مثل الشراكة و التعاون .

[1] - Hakim Darbouche , **Algeria's shifting gas export strategy:Between policy and market constraints** , university of oxford, march 2011 .p.8.

[2] - Jean-Pierre HAUET , **L'énergie, vecteur de la renaissance méditerranéenne** , Associate Partner KB Intelligence ,Ancien Chief Technogy Officer d'ALSTOM , Le 21 mars 2011.p.18.

المطلب الأول : جغرافية الغاز في غرب المتوسط .

يحتل الغاز أهمية جيوإقتصادية مهمة في المتوسط بصفة عامة و غرب المتوسط بصفة خاصة، وذلك لتواجد أكبر الدول المنتجة و المستهلك للغاز في العالم في هذه المنطقة. فعن الدول المنتجة نجد كل من الجزائر و ليبيا، وعن الدول المستهلكة نجد كل من إيطاليا و إسبانيا و فرنسا، بحيث تأكد لغة الأرقام أن الاحتياطات المؤكدة في منطقة المتوسط حسب التوقعات تشير إلى 8000 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 4.6 % من احتياطات المنطقة، و يلاحظ كذلك أن إجمالي الغاز الطبيعي المسوق تضاعف في 20 سنة الأخيرة ومتوقع أن يصبح 360 مليار متر مكعب في 2030 [1].

أما في ما يخص الطلب على الغاز الطبيعي في العشر السنوات الأخيرة يمكن أن يتعدي 500مليار متر مكعب في 2030، فدول الضفة الشمالية من المتوسط تمثل 60% من الطلب في المنطقة رغم أن النسبة تقلصت في مدة 20 سنة إلى 45 %، فالاتحاد الأوروبي يستورد حاليا 62 % من الغاز الذي يستهلكه، و تشير التوقعات إلى ارتفاع ذلك إلى 84 % في سنة 2030 [2]، و فيما يلي الطلب الإجمالي للطاقة في المتوسط مع سنة 2030 :

الشكل رقم ..1 : الطلب الإجمالي على الطاقة في المتوسط آفاق 2030

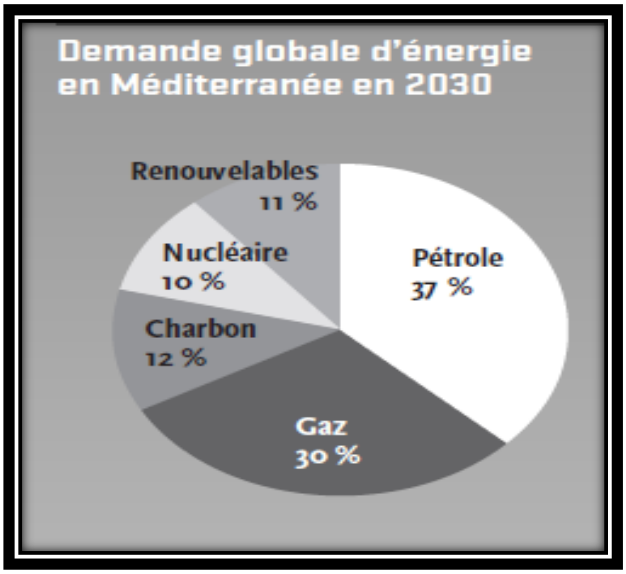

Source : Régulations Régionales De La Mondialisation Quelles Recommandations Pour La Méditerranée , Rapport Du Groupe De Travail , IPEMED.2009.P.11.

فالرسم البياني يوضح حجم الرهان المتوقع في المتوسط الخاص بالطلب المتزايد على الغاز الطبيعي رغم محافظة البترول على مكانته كمصدر رئيسي للموارد الطاقوية.

فالجزائر كدولة من دول المتوسط تحتل المرتبة الثالثة بين أهم المصدرين بعد روسيا و النرويج لأوروبا، و حسب التقديرات يمكن أن تحتل الجزائر المرتبة الثانية سنة 2030 مع دخول مشاريع جديدة

[1] - IPEMED.2009.op . cit .p 12.
[2] - Mustapha K. Faïd , **L'énergie en Méditerranée : situation, perspectives, contraintes et enjeux** , Les Notes d'Ipemed n°2 : Résumé , IPEMED , Octobre 2009 .p.18.

حيز العمل، بالإضافة إلى أن الصادرات الصافية للغاز الجزائري سترتفع من 65 مليار متر مكعب سنة 2009 إلى 210 مليار متر مكعب سنة 2030 [1]، و ذلك حسب تقديرات وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية.

إن دراسة جغرافية الغاز في غرب المتوسط هو الحديث عن السوق الأوروبية التي هي من بين الأسواق الكبرى للغاز في العالم، و بالتالي فإن معالجة هذه النقطة تكون من خلال إظهار مكانة الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية، و كذلك ميزة هذه الأسواق بالنسبة للمستهلكين و المنتجين:

1/- السوق الأوروبي و الغاز الطبيعي : شهد استهلاك الغاز الطبيعي الأوروبي نموا ملحوظاً، حيث نمت حصته في إجمالي استهلاك الطاقة المستهلكة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 1965-1975 بشكل معقول، و منذ ذلك التاريخ شرعت حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة تأخذ منحى متزايد في الارتفاع، فقد ارتفعت حصة الغاز من 3 % فقط عام 1960 الى 15 % عام 1980 وصولاً إلى 23 % سنة 2000 ثم إلى 25 % سنة 2008، و بالنظر إلى التوقعات المستقبلية، يلاحظ أيضاً استمرار ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأوروبية حتى عام 2020، حيث سيرتفع من 478 مليار متر مكعب عام 2005 إلى ما يزيد عن 600 متر مكعب عام 2020، لتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي سيصل استهلاكها للغاز في عام 2020 نحو 800 مليار متر مكعب[2]، و هذا ما يعزز موقف الدول المنتجة المصدرة من أجل كسب حصص جديدة من هذه الاحتياجات عن طريق التنافسية و التفكير الاستراتيجي الذي يتعدي بيع و شراء الغاز الطبيعي .

والجدير بالذكر أن قطاع توليد الطاقة الكهربائية لعب دورا كبيراً في زيادة الطلب على الغاز الطبيعي و خاصة في المملكة المتحدة وألمانيا و إيطاليا ، و سيضل بهذا الوضع دون تغيير حتى عام 2020 على الرغم من تباين النمو في الطلب الأوروبي بين دولة و أخري [3].

2/- مميزات وخصائص السوق الأوربي للغاز الطبيعي: يتميز سوق الغاز الطبيعي العالمي بصفة عامة والأوربي بصفة خاصة بثلاث خصائص هي:

1/- انفتاح السوق أمام المنافسة بين مختلف الممونين خاصة بواسطة القانون المتعلق بالمنافسة في قطاع الغاز بالاتحاد الأوربي 98/30/CE .

2/- إعادة تشكيل استراتيجيات الشركات الدولية العاملة في القطاع، بهدف تركيز رؤوس الأموال وتنويع المنتجات الطاقوية.

---

[1] -Revue du secteur de l'Energie et des Mines , N° 12 - Novembre 2010 .

[2] - المؤتمر العامي العالمي ، **التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** ، جامعة فرحات عباس- سطيف، أيام 07 -08 أفريل 2008 . ص. 85.

[3] - Key World Energy Statistics 2010 , International Energy Agency (IEA) .

3/- تزايد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز في السوق الأوربي المتزايد الطلب، و في ما يلي نظرة عن أكبر الدول الممولة للاحتياجات الأوروبية :

الشكل رقم 2 : أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي .

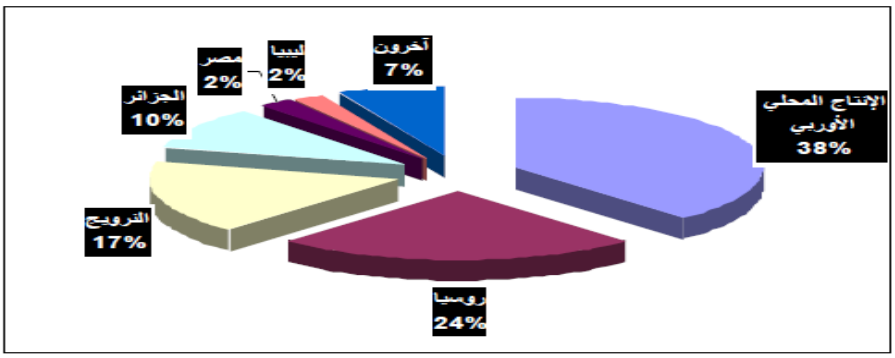

Sourse: Jacques Percebois,op.cit.p.5.

فمن خلال الشكل البياني يتضح أن أوروبا تنتج حوالي 38 % من حاجاتها الخاصة بالغاز الطبيعي، وإن كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض، مما نتج عنه زيادة الاعتماد على الاستيراد. وتعد روسيا أول مصدر للغاز للإتحاد الأوربي بنسبة 24% متبوعة بالنرويج بنسبة 17 % تليها الجزائر بنسبة 10 %[1]، كما يشير نفس المصدر السابق إلى أن احتياجات أوروبا من الغاز تشكل حوالى 62 % مقابل 82% بالنسبة للبترول، وستصل هذه النسبة حسب نفس المصدر دائما إلى 84% بالنسبة للغاز و 93% بالنسبة للبترول سنة 2030، و في ما يلي رسم بياني يوضح الدول المصدرة لغرب أوروبا، و النسب المرتبطة بكل دولة، و التي تبين مكانة روسيا و أهميتها في ضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي :

Source : Ivan Scrase , Gordon Mackerron , **Energy For The Future A New Agenda** , First Published 2009 By Palgrave Macmillan , England. P.25**.**

[1] - Jacques Percebois, **Les Perspectives D'approvisionnement De L'europe En Gaz Naturel, op.cit**, P.45.

و بوضوح يمكن ملاحظة أن أوربا ستكون أكبر سوق للغاز الطبيعي، مما يتيح إمكانيات كبيرة للجزائر كأحد أهم المصدرين ابتداء من سنة 2010 [1].

ويمثل الجدول التالي : معطيات مختلفة حول 15 دولة المكونة للاتحاد الأوربي قبل توسيعه 27 دولة .

الجدول رقم 2 : الطلب والعرض الخاص بالغاز الطبيعي المسال GNL

البلد	نسبة الغاز في استهلاك الطاقة	نسبة الغاز في إنتاج الكهرباء	إنتاج الغاز	نسبة النتاج المحلي من الاستهلاك	أصل الواردات
هولندا	45%	63%	نعم	مصدر	ألمانيا 41% ، النرويج 37 %
المجر	44%	36%	نعم	متواضعة	روسيا 81 % ، آخرون 19 %
إيطاليا	40%	45%	نعم	16%	الجزائر 39%، روسيا 37 %، هولندا 13 %
المملكة المتحدة	39%	40%	نعم	90%	النرويج 72%، بلجيكا 28 %
رومانيا	35%	19%	نعم	متواضعة	روسيا 100 %
بلجيكا	26%	28%	لا	–	هولندا 42 %، النرويج 37 %، الجزائر 17 %
ألمانيا	23%	12%	نعم	17%	روسيا 45 %، النرويج 32%، هولندا 23%
النمسا	23%	19%	نعم	متواضعة	روسيا 82 %، النرويج 14 %
الدنمارك	23%	25%	نعم	مصدر	–
اسبانيا	18%	20%	لا	–	الجزائر 52%، نيجيريا 18 % ،قطر 14 %
ج تشك	17%	6%	لا	–	روسيا 74% ، النرويج 26%
فرنسا	15%	4%	نعم	متواضعة	النرويج 27%، روسيا 21 % ، هولندا 20% ، الجزائر 12 %
البرتغال	13%	26%	لا	–	الجزائر 63 %، نيجيريا 37 %
بولونيا	13%	3%	نعم	ضعيفة	روسيا 63 %
بلغاريا	13%	4%	نعم	ضعيفة	روسيا 100 %
إ أو 27	24%	20%	نعم	38%	روسيا 46 %، النرويج 27%، الجزائر 20 %، آخرون 7 %

Sourse: Jacques Percebois, **Les Perspectives D'approvisionnement De L'europe En Gaz Naturel, op.cit**, P.6.

أما في ما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال و الذي تعمد عليه الجزائر كذلك في تمويل السوق الأوروبية بالغاز عبر الناقلات، و الجدول المقدم يوضح حجم الرهان و التنافس الذي تواجهه الجزائر في مجال الغاز الطبيعي بأنواعه خاصة من قبل روسيا و النرويج من داخل الاتحاد الأوروبي.

[1] - Boukrif Nouara née Djemah**, Le Gaz algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché Européen, Recherches économiques et managériale** – Université de Bejaia, N°4 / Décembre 2008, p.28.

و في ما يلي جدول يوضح الإستهلاك من الغاز الطبيعي المسال GNL.

جدول رقم 3 : نسبة إستهلاك GNL في دول الإتحاد الأوروبي سنة 2005.

البلدان	نسبة استهلاك الغاز	البلدان	النسبة%
اسبانيا	67.5%	الجزائر	48
البرتغال	52.7%	نيجيريا	25
فرنسا	28.5%	مصر	9.6
اليونان	18.4%	قطر	9.6
بلجيكا	17.7%	آخرون	7.8
إيطاليا	3.2%		
المملكة المتحدة	0.5%		
ألمانيا	0%		
الإتحاد الأوربي	8.9%وسترتفع هذه النسبة إلى 31,8 سنة 2030		

Sourse: Jacques Percebois, **Les Perspectives D'approvisionnement De L'europe En Gaz Naturel, op.cit**, P.9.

كما يبين الجدول مكانة الجزائر في منطقة المتوسط بخصوص GNL (48 %)، مما يوحي أن للجزائر فرصة كبيرة في هذا المجال يجب اغتنامها والمراهنة عليها في المستقبل، كخيار استراتيجي تنافسي في هذا المجال و كأحد مصادر الدخل، وعدم الاعتماد الكلي على النقل بواسطة الأنابيب.

الملاحظ من خلال الأرقام التي قدمت عن نسب الاستهلاك و الاستيراد للدول الأوروبية، أنها قد تختلف من دولة إلى أخري إلا أن الأمر المتفق عليه أن السوق الأوروبية تعتبر فرصة مباشرة للجزائر من أجل إدارة ورقة الغاز الطبيعي وفق المصالح الجزائرية، و المحافظة على مكانتها في ظل المنافسة الشرسة التي تتلقاها من طرف دول كثيرة في الميدان.

لذلك عمل الاتحاد الأوروبي و عبر الهياكل المتخصصة من أجل تحرير سوق الطاقة و تحقيق المنافسة، فقط بدأت المفوضية الأوروبية بطلب شفافية أعلى للأسعار الذي يضمن خفض الأسعار، إذ أن غياب المنافسة و ووجود فروقات بين الأسعار من بلد إلى آخر يعكس في الواقع جزءا من "تكلفة اللاأوروبا" أي مما يكسبه الاقتصاد الأوربي بإدراج المنافسة، و لزم ذلك أكثر من عشر أعوام من النقاشات الموسعة، و من الصراعات و المعارضات حتى يتم تبني توجيهات تحرير أسواق الكهرباء في 1996 و الغاز الطبيعي 1998. إن روح هذه التوجيهات و التي تمت مراجعتهما مرتين في 2003 و 2006 تتمثل في تفكيك مختلف أجزاء النشاط على امتداد سلاسل القيمة و إدراج المنافسة أينما أمكن الحال، فالمنافسة وفقا للنظرية الاقتصادية من شأنها العمل على خفض التكاليف و خفض الأسعار و على تنشيط التقدم التقني و التجديد، و لذلك تتمحور التوجيهات حول ثلاث مبادئ أساسية هي[1] : فصل الامتلاك

[1] - جان ماري شوفاليه ، **معارك الطاقة الكبرى** ، ترجمة : لميس غرب ، كتاب العربية للترجمة ، ط1 ، 2009 ، ص 145.

عن الاستخدام، و وصول الأطراف المختلفة إلى الشبكات، و تأسيس سلطات مستقلة للضبط، و تحديد جدول زمني لانفتاح السوق.

المطلب الثاني : طبيعة الاعتماد المتبادل شمال _ جنوب في مجال الغاز الطبيعي

إن الهدف من دراسة الإستراتيجية الطاقوية لكل من الدول المستهلكة و المنتجة، هو إعطاء وصف معين لطبيعة السياسة المتبعة في المجال الطاقوي عامة و الغاز الطبيعي خاصة هذا من جهة، و تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين و التي تدخل ضمن مقاربة الاعتماد المتبادل التي فرضتها التحولات الدولية وإفرازات العولمة، خاصة في المجال الاقتصادي و ارتباط اقتصاديات دول العالم ببعضها البعض من جهة أخري [1].

و هنا تجدر الإشارة إلى أننا بصدد دراسة العلاقة بين الدول التي تدخل ضمن تصنيف وضعه رواد المدارس النقدية في مجال التنمية و هو تصنيف دول الجنوب و دول الشمال، هذا التوجه كان نتيجة إتجاه الدول الصناعية الكبرى بما فيها أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، على تعميق التخلف في دول الجنوب و ربطها بما يحصل داخل هذه الدول من هزات اقتصادية [2]، لذلك يمكن تحديد طبيعة هذه العلاقة و الاعتماد المتبادل بين دول الشمال و دول الجنوب في مجال الغاز، عبر إتجاه التعاون شمال جنوب وإتجاه التبعية للشمال و ذلك من خلال النقاط التالية :

1/- مستويات إعتماد دول الضفة الشمالية على دول الضفة الجنوبية من المتوسط :

إتضح من خلال إستعراضنا لبعض الأرقام الخاصة بنسب الاستيراد و الاستهلاك أن هناك تبعية الدول الأوروبية إلى الخارج في مجال استيراد الغاز الطبيعي، الذي يدخل في إطار أهم الموارد الطبيعية التي تحرك عجلة الاقتصاد الأوروبي عامة و جنوبه خاصة مثل : إيطاليا ، إسبانيا ، فرنسا، بحيث تصل نسبة تبعية دول الاتحاد الإوروبي من ناحية إمدادات الغاز الطبيعي الخارجية حوالى 80 % و مرشحة للارتفاع إلى 95 % سنة 2030 حسب إحصائيات اللجنة الأوروبية للطاقة لسنة 2009، و تصل حصة دول غرب جنوب المتوسط حوالي 25 % من حجم الإمدادات، و تعتبر روسيا أول ممول و منتج للغاز الطبيعي لأوروبا خاصة بعد دخول أنبوب **نورستريم** North Strem حيز الخدمة في سبتمبر 2011، و الذي تقدر قدرته التصديرية بحوالي 55 مليار متر مكعب أي ما يقارب القدرة الإنتاجية كاملة للجزائر و التي تقدر بحوالي 60 مليار متر مكعب سنة 2009 [3].

إن أزمة الغاز الطبيعي التي هزت أوروبا إثر النزاع الروسي- الاكراني أثناء شتاء 2006/2005، والتي كانت ذات طبيعة تجارية إلا أن الأبعاد الجيوسياسية تدل على طبيعته السياسية، هذا ما دعم فرضية

[1] - سلام الريفي ، **المقاربات و المتغيرات العالمية : عصر الدولة و عصر السوق** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ط1 ، 2009.ص21.
[2] - نفس المرجع و المكان نفسه .
[3] - Safia Berkouk , **La Position Algerienne Fragilisee Par L'expansion Russe** , El Watan Ecomomie , N 6417, Du 20 Novembre Au 4 Decembre 2011,p.5.

التبعية و الاعتماد الكبير للإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، و لذلك إتخذت أوروبا إستراتيجية فك الارتباط مع روسيا عن طريق تعزيز أمنها الطاقوي، و لا يعني ذلك تبعية بالمعني التنموي التقليدي الذي ينطبق على دول الجنوب، إذ أننا هنا بصدد الحديث عن قوتين في العالم هما الاتحاد الأوروبي و روسيا اللذان يمثلان اتجاه تعاون الدول الكبرى و التنافس على مصادر الموارد الطبيعية في العالم .

إن التخوف التي تعلنه دول الجنوب أوروبا عن التبعية التامة التي تربطها بالدول الجنوب (شمال إفريقيا)، ناتج بالدرجة الأولي على تعدد البدائل و الخيارات لهذه الدول، بحيث سعت إيطاليا و فرنسا وإسبانيا إلى فتح الأسواق للمنافسة و فك الارتباط، في حين أن شركات العمومية في الدول الجنوب هي غالبا تتميز بنقص الكفاءة والخبرة في على المستوى الدولي و بالتالي تتعرض للتهميش و في كثير من الحالات إلى الخصخصة، وفي إطار التخوفات التي تبديها دول الجنوب نجد خطاب الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** في كلمة ألقاها خلال القمة الأولى لمنتدى البلدان المصدرة للغاز لسنة 2011، بحيث جاء في خطابه " **هناك مخاوف من أن الارتياب بشأن الانتعاش السريع و المستدام للنمو في الدول المصنعة الواقعة تحت طائلة أزمة إقتصادية حادة، يؤثر سلبا على المداخيل المستردة من الغاز التى كان من المزمع أن نضعها في خدمة التنمية الاقتصادية لبداننا**"[1]، و ذلك تعليقاً على انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تضرب أوروبا على دول الجنوب.

و في حديث آخر أكد الرئيس تخوفه من سياسة الدول الأوروبية في مجال الغاز، التي أصبحت تُحدد بدون اللجوء إلى الشركاء " **يمكن أن يشهد العالم إشكالية أمن الإمدادات الطاقوية بالنسبة للبلدان المستهلكة وأمن الأسواق بالنسبة للبلدان المنتجة ، و هل تصمد العقود طويلة المدى أمام القرارات السياسية القاضية بتفكيك قواعد الضبط و المتخذه أحاديا دون أدنى تشاور مع البلدان المنتجة المصدرة**"[2].

هذا ما يؤكد طبيعة هذا التعاون المصرح به سياسياً و اقتصادياً، و الذي لا يعدو أن يكون سيطرة واستغلال الموارد بطريقة المفاهيم الجديدة، التي أفرزتها العولمة كالاقتصاد العالمي و الليبيرالية الاقتصادية وضرورة التعاون المتبادل و الشراكة بأنواعها .

2/- أسواق دول شمال المتوسط فرصة لدول الجنوب في مجال الغاز :

تعتبر دول الضفة الجنوبية من المتوسط من الدول التي تدخل ضمن التصنيف العالمي للدول السائرة في طريق النمو حسب المعايير الغربية، و التي تتميز بمجموعة من الميزات الاقتصادية منها : إقتصاديات ريعية بنسبة 98 % - هشاشة المنظومة الصناعية و في بعض الأحيان غيابها - ضعف النسيج الفلاحي و مشكلات الأمن الغذائي، وبالتالي هو وضع إقتصادي معقد زادت من تعقيده الإملاءات الخارجية السياسية

[1]- **بوتفليقة متخوف من "إنتكاسة سوق الغاز "** ، جريدة الخبر ، بتاريخ 16 نوفمبر 2011 .
[2] -نفس المرجع السابق .

و الاقتصادية التي فرضتها معطيات دولية، لا تتماشي و خصوصية هذه الدول السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و بالرجوع إلى طبيعة إقتصاديات هذه الدول، يتضح أن هذه الأخيرة معرضة لهزات للأزمات الاقتصادية العالمية، مثل: الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الصناعية الكبرى ،مما أدي إلى تراجع طلبها على الغاز و البترول، فارتفاع الطلب على الغاز و البترول قد يساهم في إنعاش دول الجنوب من جهة، ويعصف بهذه الاقتصاديات من جهة أخرى في حالة تذبذب الأسعار و تراجعها، و هذا ما كان جلي في الأزمة الإقتصادية المالية التي تعصف بمنطقة اليورو بداية من سنة2011، و الذي أدى إلى تراجع الطلب على الغاز. مما يهدد البرامج التنموية داخل دول الجنوب التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل من العائدات المحروقات . و في هذا الإطار أشار الخبير الاقتصادي الدولي **أرسلان شيخاوي**، أن أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر يمكن أن يكون ملموساً على المديين القصير و المتوسط وعلى ثلاثة مستويات : إنخفاض مداخيل المحروقات جراء تراجع استهلاك الطاقة في أوروبا، و تشديد الإجراءات على تدفق الهجرة، و في الأخير زيادة الصادرات الأوروبية نحو بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر، و أضاف ذات الخبير انه"**و بسبب سياسات التقشف التي اعتمدتها البلدان المتضررة من الأزمة، فانه من المحتمل أن يكون هناك انخفاض لاستهلاك الطاقة في تلك البلدان، مما ستكون له اثر مباشر على صادراتنا من الغاز و بالتالي على مداخيلنا**"[1].

و بالتالي فإن طبيعة العلاقة بين دول شمال المتوسط و جنوبه، علاقة تبعية و إعتماد متبادل غير متكافئ، و ذلك تكريساً لمنطق العولمة الاقتصادية للدول النامية التي لم تراع الخصوصية الاقتصادية لهذه الدول، وهذا ما يدق ناقوس الخطر لدى جنوب المتوسط من أجل البحث عن كيفية الخروج من منطق الإتكالية والاعتماد على الاقتصاد الريعي، الذي أصبح له تأثير متعدد المستويات : إقتصادياً و سياسياً وإجتماعياً .

و على هذا الأساس نكون قد وضعنا المعالم الكبرى للعلاقات التعاونية بصفة عامة بين دول الشمال والجنوب من المتوسط، مما يساعدنا على دراسة و تشخيص العلاقات بين الجزائر وإيطاليا كوجه من أوجه التعاون في المتوسط في مجال الغاز.

[1] - "**الأزمة المالية الأوروبية على الجزائر ستكون أكيدة على المدى المتوسط** "، جريدة الخبر ،تاريخ الدخول : 08/12/2001 ، تاريخ النشر : 2011-11-13 http://www.djazairess.com/elhiwar/ .

المبحث الثالث : الإطار العام للعلاقات الجزائرية- الايطالية .

تعود العلاقات الجزائرية مع دول الضفة الشمالية من المتوسط إلى فترة زمنية بعيدة ضاربة في عمق تاريخ المتوسط، نتيجة للتقارب الجغرافي الذي حتم على هذه الدول بناء أواصل وروابط، تراوحت على مر الزمن بين النزاع والتعاون المبني بالأساس على التبادل التجاري- الاقتصادي .

إن المتتبع لهذه العلاقات يتضح له أن التطورات العلمية والثورة الصناعية في أوربا، أعطت هذه العلاقات صبغة جديدة تتمثل في السعي الدائم للحصول على الموارد الخام و الثروات المتعددة، لتدعيم القاعدة الصناعية الأوربية المتعطشة إلى المزيد من الموارد ومصادر الطاقة من الفحم إلى النفط، الذي كان يوفرها الاستعمار لدول أخرى في إفريقيا وغيرها من بينها الجزائر. هذه التطورات مهدت إلى عصر جديد تشكل الطاقة فيه مورداً هاماً في إستراتيجية الدول وعاملاً محركاً للعلاقات الدولية .

فالعلاقات الجزائرية- الإيطالية يمكن إرجاعها على الأقل إلى خمسينات القرن الماضي، حينما وجدت القضية الجزائرية صداً كبير في إيطاليا التي قدمت لها دعما كبيرا، بحيث يؤكد الطيب **بولحروف**[1] قائلا **"بالرغم من الصعوبات التى تعرضنا لها في البداية ، إلا أننا استطعنا النفاذ داخل المجتمع الايطالي وكونا صداقات مع مختلف فئات المجتمع و حتي مع بعض الشخصيات السياسية و الاقتصادية، والحقيقة أن هناك فئة من المجتمع الايطالي قدمت لنا مساعدات معتبرة و هامة، خاصة الدور الذي قام به أنريكو ماتي Enrco Mattei و عمله في سبيل تدعيم كفاحنا التحريري، اضافة الى شخصيات أخري التى ساعدتنا على شراء الاسلحة و نقلها الى ليبيا الشقيقة و من تم تحول الى الجزائر "**[2].

و للإشارة أن الشخصة التى تحدث عنها بلحروف (أنريكو ماتييى)، لعبت دورمهم في تدعيم الثوار بالأسلحة، وهذا ما أكسب العلاقات الجزائرية – الإيطالية، خاصية بعد الاستقلال التي ارتقت إلى تعاون رفيع المستوى بعد إمضاء اتفاقية الصداقة بين البلدين سنة 2003 [3].

المطلب الأول : الإطار الثنائي لعلاقات التعاون الجزائري - الإيطالية

نظرا للخصوصية التي تتميز بها العلاقات الجزائرية الايطالية، خصوصاً بعد إمضاء معاهدة الصداقة سنة ،2003 و التي تعتبر الأولى بالنسبة لإيطاليا مع دولة غير أوروبية، فيمكن تناول هذه العلاقات عبر مستوى العلاقات الثنائية من خلال المجالات التالية :

[1] - ولد الطيب بولحروف يوم 9 أفريل 1923 بمنطقة وادي زناتي بولاية قالمة، نشأ في أسرة متواضعة، زاول دراسته بمدينة عنابة ولم يتسن له مواصلة التعليم إذ طرد من المدرسة وهو في المرحلة الإعدادية. وعند اندلاع الثورة كان الطيب بولحروف بفرنسا، فالتحق بصفوف الجبهة في إطار اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قصد التعريف بأهداف الثورة ومبادئها لدى الرأي العام الفرنسي. ومن أجل هذا الهدف سعى إلى ربط اتصالات مع بعض الشخصيات الشيوعية في فرنسا محاولا كسب الحزب الشيوعي الفرنسي لصف الثورة إلا أنه لم يفلح في ذلك. ساهم أيضا في طبع جريدة المقاومة الجزائرية بفرنسا ثم سويسرا ، و في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مارس عدة مهام من بينها ممثلا للجبهة في كل من روما وجنيف حيث لعب دورا هاما في الاتصالات الأولية مع السلطات الفرنسية هذه الاتصالات التي توجت بإتفاقيات إيفيان التي واكب أهم مراحلها بدءا بالاتصالات السرية بجنيف عام 1961 إلى التوقيع النهائي للاتفاقيات في 18 مارس 1962.

[2] - أحمد بن فليس ، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات** (1945- 1962) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، سبتمبر 2008 . ص .220.

[3] - **Traité D'amitié** ,De Bon Voisinage Et De Coopération Entre La République Algérienne Démocratique Et Populaire Et La République Italienne - Signé A Alger Le 27 Janvier 2003- Décret Présidentiel N° 04-166 .

1/- التعاون في المجال السياسي :

لا يمكن الحديث عن العلاقات الجزائرية - الإيطالية في المجال السياسي الثنائي، دون الحديث عن امتدادات هذه العلاقات والتي سبق والتأكيد عليها عبر الدعم السياسي و العسكري، الذي حضيت به الجزائر من قبل شخصيات سياسية و حزبية و نخب اقتصادية، في تعزيز عدالة قضيتها في مكافحة الإرهاب.

إلا أن هذه العلاقات تدعمت أكثر من خلال تقاسم البلدين الكثير من وجهات النظر في القضايا السياسية الإقليمية و الدولية، تكللت بإمضاء اتفاقية صداقة بين البلدين و التي تسمح بالتعاون رفيع المستوى في شتي المجالات سنة 2003 .

فضلاً على أن الجزائر و إيطاليا تتقاسما مصالح على نطاق أوسع، متصلة بالأمن و الاستقرار في البحر المتوسط و المغرب العربي و منطقة الساحل، و تدعيم هذه العلاقات بتنمية و تطوير علاقات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظم،ة و كافة أشكال التجارة غير الشرعية للمخدرات وتجارة البشر، بالإضافة إلى تقارب وجهات النظر بين البلدين حول قضايا التسيير على المستوي الدولي.

و في السياق ذاته تتقاسم الجزائر و ايطاليا الكثير من المسائل التي فرضتها الأحداث العالمية مثل : إصلاح الأمم المتحدة و القضاء على الإرهاب و محاربة الجريمة[1] .

2/- التعاون في المجال الاقتصادي :

تتميز العلاقات الجزائرية - الإيطالية بأنها علاقات اقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك بالنظر إلي حجم المبادلات التجارية بين البلدين و ميادين التعاون في المجال الاقتصادي، فخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010 سجلت الصادرات الإيطالية في السوق الجزائرية ارتفاعا طفيفا ب 0.1 % (أحدث الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للاحصائيات)، و ببقي رصيد الميزان التجاري سلبا بالنسبة لإيطاليا التي تصدر للجزائر 20.82 مليار أورو تقريبا[2]، و بذلك تعد إيطاليا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ايطاليا تستورد من الجزائر ما قيمته 9.15 مليار أورو، 98 % منها من الغاز الطبيعي و منتجات النفط المكرر، و بأكثر تفصيلا فقد سجلت الصادرات الجزائرية إلى إيطاليا ارتفاعا قُدر بنسبة 22.8 % مقارنة مع التسعة أشهر الأولى من عام 2009، و يبقي النفط و الغاز يشكل أكثر من 97 % من حجم الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا[3].

[1] - **"لتبادل وتحليل المعلومات حول مكافحة الإرهاب بين البلدين "** ، جريدة الخبر ، تاريخ المقال : 15 - 11 - 201 ، تاريخ الدخول : 2011/10/10 ، موقع : http://www.eldjazaironline.net/02/nationa

[2] -Revue du secteur de l'Energie et des Mines ,N°11 - Janvier 2010 .p.21.

[3] -Ibid .p .25.

في نفس إطار للتعاون الاقتصادي تم توقيع اتفاقية تحويل جزء من الديون الجزائرية لإيطاليا إلى 34 مشروع تنمية، لا سيما في مجال البيئة بقيمة 10 ملايين أورو، و يذكر أنه سبق و حولت إيطاليا ما يقارب 48 مليار أورو إلى مشاريع .[1]

و يؤكد المركز الوطني للإحصاء و الإعلام الآلي التابع للجمارك الجزائري، أن إيطاليا في ديسمبر 2010 رُتبت في المرتبة الثانية ضمن قائمة أهم العملاء بـ 451 مليون دولار، بينما احتلت إيطاليا المركز الثالث ضمن أهم الأسواق التي تتزود منها الجزائر بـ 227 مليون دولار .[2] و في ما يلي جدول يوضح حجم التبادل بين الجزائر و إيطاليا خلال سنة 2007 :

جدول رقم 4 : الدول العشر الأوائل في حجم التعامل مع الجزائر – الوحدة مليون دينار-

Pays	2005	%	Pays	2006	%
France	328 137,80	22	France	317 122,70	20,3
Italie	111 819,80	7,5	Italie	136 676,90	8,8
U.S.A	99 314,70	6,6	Chine	124 047,70	8
Chine	97 809,40	6,5	Allemagne	107 252,00	6,9
Allemagne	93 739,80	6,3	U.S.A	103 181,90	6,6
Espagne	70 991,30	4,8	Espagne	74 583,30	4,8
Japon	57 301,70	3,8	Turquie	51 634,70	3,3
Turquie	44 452,60	3	Japon	51 551,00	3,3
Argentine	43 408,20	2,9	Argentine	45 838,10	2,9
Ukraine	39 884,50	2,7	Belgique	38 380,20	2,5

المصدر: المركز الوطني للإحصاء و الإعلام الآلي التابع للجمارك الجزائري 2007.

3/- التعاون في المجال الأمني :

تتقاسم الجزائر و إيطاليا منطقة المتوسط، بحيث تواجه هذه الأخيرة تحديات أمنية تستدعي التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، و يتضح مجال التعاون العسكري بين البلدين في الزيارات المتكررة للبعثات العسكرية الإيطالية في إطار التعاون مثل: التعاون في مجال القوات البرية و تكوين الضباط الجزائريين، و كذلك الزيارات التي تتم على مستوى قادة الجيوش، خاصة في مجال الصناعات العسكرية الثقيلة و الخفيفة، بالإضافة إلى الوضع في الساحل الإفريقي الذي تعتبره إيطاليا تهديداً ليس فقط لإفريقيا و إنما حتى للمتوسط .[3]

[1]- **"الجزائر شريك استراتيجي في حوض المتوسط "**، جريدة الخبر ، تاريخ المقال : ، تاريخ الدخول : 2011/10/19، من موقع : http://www.eldjazaironline.net/02/national/

[2] - موقع المركز الوطني للإحصاء .

[3] - **"مسؤولون في الدفاع الإيطالي يشيدون بدور الجزائر ويؤكدون: التعاون بين البلدين استعادة للتوازن بين الضفتين"** ، يومية الخبر ، تاريخ : 2007/11/06 ، تاريخ الدخول : 2011/10/18 ، موقع : http://www.eldjazaironline.net/02/national

المطلب الثاني :البعد الإقليمي للتعاون الجزائري – الايطالي

أما في ما يخص إطار التعاون الجزائري – الإيطالي على مستوى متعدد الأطراف، فيمكن معالجته من خلال فضائين للتعاون هما كالآتي :

1/- الشراكة الأورومتوسطية[1] :

تأخذ العلاقات الجزائرية - الإيطالية بُعداً متعدد الأطراف، لمجالات التعاون الاقتصادي و السياسي و الثقافي في إطار الشراكة الاورومتوسطية، باعتبار أن إيطاليا من أكبر دول الاتحاد الأوروبي، و بالتالي تسعي استغلال هذا الفضاء لتفعيل التعاون بينها و بين الجزائر .

فبالإضافة إلى التعاون الثنائي تسعي الجزائر وإيطالي، لتجسيد اتفاقية التعاون في إطار الشراكة الأورومتوسطية في مجالات عدة : بناء الحوار السياسي و أهمية التواصل لبناء أمن متكامل في حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية من حرية تنقل البضائع و الخدمات و المنافسة المفتوحة، و كذلك التعاون في مجال المالية و النقدية و حركة نقل الأموال و تدعيم القطاع الخاص الوطني و الأجنبي .

و لقد ضَمَّت الشراكة الأورمتوسطية، التي انطلقت في 28 نوفمبر من العام 1995 من برشلونة، الاتحاد الأوربي واثنتي عشرة دولة من جنوب وشرق المتوسط، ثم انضمت اثنتان منها وهما مالطا وقبرص للاتحاد سنة 2004 . وعليه فإن الشراكة في نهاية المطاف تعني بالأساس ثمان دول عربية، هي تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر والجزائر ولبنان وسوريا إضافة إلى إسرائيل. إن مسيرة برشلونة التي تُعَرَّف من حيث هي "أداة أساسية للشراكة وللتعاون والحوار" مع منطقة المتوسط، تُعلن عن ثلاثة أهداف لنفسها[2] :

- تشييد "فضاء للسلم والاستقرار" بفضل الحوار السياسي والعمل على استتباب الأمن بالمنطقة .
- تشييد "منطقة للرخاء المشترك" بفضل تأسيس منطقة للتبادل الحر في أفق العام 2010 .
- العمل على التقارب بين الشعوب وتطوير "تبادل الخبرات بين المجتمعات المدنية".

ويدخل اتفاق برشلونة حيز التنفيذ من خلال برامج التعاون متعددة الأطراف (MEDA)، ومن خلال اتفاقات مشاركة (A.A) " ثنائية"، ما بين الاتحاد الأوربي وكل من الدول المتوسطية المعنية (P.T.M)،

[1] - لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية و هذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط ،التي تستند إلى بعد حضاري ، و تكتل بشري ، و موارد طبيعية مهمة، عادت به إلى الاهتمام الدولي،هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنـوان إعـادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية ، هذه السياسة تمثلت في الشراكـة الأورومتـوسطية Partenariat Euro-Mediterraneen التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن.

[2] - أحمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الاوربية – المتوسطية** ، مذكرة ماجستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2001/2000 ، ص 52 ..

لكن و بدراسة متأنية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، التي تعبر إلى حد بعيد عن فضاء للتعاون الجزائري الإيطالي، نجدها تتميز بما يلي [1]:

1/- إن اتفاقية الشراكة لم يسبقها أي تنسيق بين دول الجنوب المتوسط، بل سارعت دول شمال المتوسط إلى التفاوض الأحادي أي دولة بدولة و ليس في إطار جماعي .

2/- هناك عدم التكافئ في المبادلات التجارية بين الضفتين ، بحيث تتجاوز المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط حوالي 25 %، في حين لا تتجاوز مثلا التجارة البينية بين الجزائر والغرب 8 % [2].

مما أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية و المالية لبلدان المغرب العربي نحو أوروبا، و التي يمكن ملاحظتها في هشاشة الاقتصاديات المغاربية، التي تتأثر مباشرة بالتقلبات الظرفية التي تحدث في الأسواق الأوروبية نتيجة عامل التبعية في ما يخص المبادلات التجارية، بالإضافة إلى التبعية لمصادر التمويل الخارجي و الذي أغلبها أوروبي .

2/- الجزائر و إيطاليا في إطار مجموعة G8 :

في إطار علاقات التعاون شمال جنوب و التي تترجم بشكل كبير في محاولة إدماج الدول النامية في إقتصاديات الدول الكبرى، و تسعي الجزائر في إطار تبنيها للفضاء الإفريقي و المتوسطي للتحدث بإسم الدول الإفريقية في المحافل الدولية و منها مجموعة G8 التي تجمع الدول الصناعية الكبرى .

إذ يمثل هذا الفضاء مجال للتعبير عن أوجه التعاون الجزائري - الإيطالي، و ذلك من خلال حرص إيطاليا على توجيه دعوة للجزائر كدولة ناطقة باسم الدول الإفريقية ، و برز ذلك بشكل كبير من خلال حضور الجزائر لقمة المجموعة سنة 2001 بإيطاليا، و التي كانت الجزائر بحاجة إليها للخروج من الأزمة متعددة الأبعاد التي كانت تعيشها نتيجة لفترة التسعينات[3] .

إذن كانت العلاقات الجزائرية - الإيطالية تمارس على مستويات عدة، و تمثل مجموعة G8 نموذج لهذا التعاون متعدد الأطراف، و الذي تزامن مع خروج الجزائر من العزلة الدبلوماسية، بالإضافة إلى مساندة إيطالية لكثير من القضايا الإفريقية إلى طرحتها في قمم المجموعة، و نذكر على سبيل المثال : مساندة إيطاليا لمطلب الدول الإفريقية على رأسها الجزائر، بمسح الديون و تحمل مسؤوليات الدول الصناعية تبعات سياساتها الصناعية في ما يخص تلوث الجو و التسبب في تغير المناخ و كان ذلك في قمة مجموعة G8 في كاناناسكيس.

---

[1] - المرجع نفسه ، ص .98 .

[2] - أحمد كاتب ، مرجع سابق ، ص. 95.

[3] - حسان حويشة أمينة ، **"الجزائر تضمن أكثر من ثلث الاحتياجات الغازية وهي شريك استراتيجي لا جدال فيه "** ،يومية الخبر ، تاريخ : 08 - 07 - 2009 ، تاريخ الخول ، 2011/10/10. من موقع : http://www.eldjazaironline.net/02/national

خلاصة الفصل الأول

إستناداً لما سبق، يتضح أن العلاقات التعاونية الأورومتوسطية لا تستند إلى منطق التعاون المعروف دوليا و الذي يتسم بتبادل المنافع و التعاون المتكافئ ، بحيث أن العلاقات بين الضفتين هي علاقات تبعية بالدرجة الأولي التي أفرزتها العولمة المتفاوتة، بحيث أن التفاعل الأكبر يحدث بين أكثر مناطق العالم تقدما : ذلك أن " عملية التكامل التقني و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بين أكثر المناطق تقدما (اليابان ، مضافا إليها البلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا ، و أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية)، هي أكثر تغلغلاً و شدة وأهمية للتكامل و التعاون بين هذه الأقاليم و بين البلدان الأقل تقدما، و هكذا فإن الاقتصاديات الوطنية خارج هذا الثلاثي يتزايد تهميشها من جراء عمليات خلق الثروة "[1] .

فالاختلاف الجوهري بين سياسات دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط (الشمالية و الجنوبية)، هو وجود إستراتيجية و تخطيط واضح في ما يخص المجال الطاقوي في دول شمال المتوسط، حتى و إن لم تكن هناك سياسة طاقوية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك نوع من الاتفاق الاستراتيجي لضمان الإمدادات بشتي الطرق و باختلاف الوسائل عبر التعامل و استغلال كامل الفرص المتاحة في الأسواق الطاقوية، ذلك كله مقابل سياسة طاقوية تتميز بالضبابية و عدم الاستقرار و في بعض الأحيان غياب تام للإستراتيجية و الاقتصار فقط على المنطق التسويقي و التجاري بالنسبة لدول شمال إفريقيا، هذا ما يجعل معطيات التعاون تختلف لتنتقل إلى التبعية و الهيمنة .

وباعتبار إيطاليا و الجزائر دولتان تعبران عن تلك العلاقة بين دول الضفة الشمالية و الجنوبية خاصة في مجال الغاز، فقد تبين أن علاقات البلدين هي علاقات متعددة الأبعاد و المستويات رغم إقتصارها بشكل كبير على المنطق التعاون الاقتصادي، فهذا لا يمنع من الدراسة و التحليل النقدي للمعطيات المتعلقة بالتعاون بين البلدين في مجال الغاز، في إطار أسواق عالمية تشهد تفاعلات جديدة و منافسيين جدد، قد يؤثرون سلباً أو إيجاباً على نمط العلاقات بين البلدين في مجال الغاز الطبيعي .

[1] - جون بيليس ، ستيفن سميث ، عولمة السياسة العالمية ، مادة (**العولمة المتفاوتة**) (دبي ، مركز الخليد للأبحاث ، 1997) ، ص . 471 .

الفصل الثاني

الغاز في العلاقات الجزائرية – الإيطالية

تمهيد :

يعتبر الغاز الطبيعي العصب الحيوي لكل من الجزائر كدولة منتجة و مصدرة و إيطاليا كدولة مستهلكة، وذلك بالنظر إلى حيوية هذه المادة و الأفضلية التي تمتاز بها خاصة في مجال المحافظة على البيئة.

فالجزائر تربطها علاقات متينة مع إيطاليا و ذلك لعدة أسباب ذكرناها سابقا، من بعد تاريخي وجغرافي واقتصادي و سياسي، إذ أن العلاقات بين البلدين تأخذ عدة أشكال و أبعاد. و يعتبر الغاز الطبيعي من بين أشكال هذا التعاون الذي أصبح يدخل ضمن حتميات الاقتصاد الدولي، والتي تحاول الجزائر الاندماج فيه و عيا منها بضرورة إعادة النظر في التوجه الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للمنافسة بما فيها المجال الطاقوي، مما جعل فرص التعاون بين البلدين أكبر خاصة بعد دخول الشركات الإيطالية السوق الجزائرية للطاقة بقوة، و التي ترجمت إلى عدة مشاريع في مجال الغاز الطبيعي و التى تعتمد عليها إيطاليا بشكل كبير. و تعتبر الجزائر الزبون الأول لإيطاليا بحوالي 37 % من الإحتياجات الإيطالية، و قبل المضي في الحديث عن الغاز كمحدد للعلاقات الجزائرية الإيطالية، يجب ضبط تصور البلدين في المجال الطاقوي بصفة عامة و الغاز الطبيعي بصفة خاصة، لأن لكلا البلدين معطياته الخاصة به .

المبحث الأول : الغاز في التصور الجزائري و الايطالي

يمثل الغاز الطبيعي حجر الأساس للسياسة الطاقوية لكل من الجزائر و إيطاليا، وللوصول إلى تحليل علمي لمحددات التعاون الجزائري الإيطالي في مجال الغاز، تفرض علينا الضرورة المنهجية توضيح التصور العام لمكانة الغاز الطبيعي في الإستراتيجية الطاقوية لكلا البلدين، و ذلك لن يخرج عن التصور العام الذي تم توضيحه في الفصل الأول، بالإضافة إلى محاولة إكتشاف الممارسات الميدانية لهذه السياسات .

المطلب الأول : المنظومة الطاقوية للجزائر و أهمية الغاز فيها

إن الحديث عن المنظومة الطاقوية الجزائرية هو الحديث عن دولة تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات بفة عامة مع نوع من التهميش لمجالات أخرى طاقوية يمكن أن تكون بديلاً إستراتيجياً للأقتصاد الريعي ، لذلك ستكون معالجة هذه النقطة من خلال الآتي :

1/- المنظومة الطاقوية في الجزائر: يلعب قطاع الطاقة في الجزائر دورا هاما و رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، و يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات و الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، حيث تمثل المحروقات حوالي[1]:

* 46 % من الناتج المحلي .

*أكثر من 97 % من عائدات التصدير .

*وأكثر من 60 % من إيرادات ميزانية الدولة .

كما تساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية، حيث بلغ إستهلاك الطاقة لسنة 2008 ما يعادل 37,6 مليون طن، إن الدور والوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة مكنا من وضع ورسم السياسة الطاقوية الوطنية، محوصلة حول ثلاثة عناصر رئيسية[2]:

1/- تنمية المحروقات و المنشآت القاعدية من أجل إمداد السوق الوطنية بموارد الطاقة.

2/- تطوير صادرات المحروقات لتنمية و تطوير الاقتصاد الوطني .

3/- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل و متنوع.

إن الوضع السياسي و الاقتصادي في الجزائر و كذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي (عولمة التبادلات)، دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي، وذلك عبر[3]:

1/- استرجاع الدولة دورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة العقار المنجمي، محركة الاستثمارات وحامية للمصلحة العامة.

2/- توجيه المؤسسات العمومية إلى النشاطات الاقتصادية و المهن التي أنشأت من أجلها.

و في هذا النطاق، عملت الجزائر على إدراج و تشجيع القطاع الخاص من اجل مساهمة فعالة ومتعددة في قطاع الطاقة و ذلك بدعم الاستثمار، و اكتساب التكنولوجيات و المهارات و كذا الدخول في السوق الدولية، و إستلزمت مبادئ السياسة الطاقوية اللجوء إلى تغيرات في الأطر القانونية و التشريعية والتي باشرت بها الدولة على الصعيد الاقتصادي الشامل و كذا على الصعيد القطاعي، إلا أن ما يعاب على هذه المنظومة القانونية أنها غير مستقرة و غير واضحة، هذه الإجراءات التي إتُخذت كانت سبباً في تراجع أداء القطاع، و ذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار تحسيين القوانين و التكيف مع المعطيات الدولية والعالمية.

[1]- بلقاسم سرايري، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في الواقع الاقتصادي الدولي الجديد** ، مذكرة ماجستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2008/2007. ص 101 .

[2]- عيسي مقليد ، **قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكر ماجستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2008/2007 .ص62.

[3] - المرجع نفسه ، ص86 .

ففي ما يتعلق بقطاع الكهرباء و الغاز الطبيعي، فقد تم فتح مجال التنافس في إنتاج و توزيع الكهرباء ومنح المتعاملين حق الدخول وبدون تمييز، إلى شبكة الكهرباء مع الحفاظ على مهام الخدمة العمومية، وأوكلت هذه المهمة إلى لجنة ضبط الكهرباء و الغاز ((CREG)) .

بالإضافة إلى إصدار قانون جديد للمحروقات في 19 جويلية 2005، الذي عُدل بأمر رئاسي سنة 2006[1] من شأنه توسيع إطار الشفافية وعدم التمييز في منح الرخص المنجمية إلى متعاملين أجانب بالشراكة مع سونطراك، و رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات، و فتح مجال النقل عن طريق الأنابيب للاستثمار و السماح للمتعاملين باستغلال الشبكة، و كذا إدخال شروط أكثر صرامة في مجال الاستكشاف و الاستغلال مع المحافظة على البيئة[2]، و لأجل ذلك تم إنشاء هيئتين : الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT" ، و سلطة ضبط المحروقات "ARH".

أما عن استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة، فمن بين التحديات التي تواجه هذه الطاقات على المستوى الوطني، هو ارتفاع التكاليف الاستثمارية التي يتطلبها استغلال هذه الطاقات مقارنة بالمحروقات، إلا أن التطورات التكنولوجية الحديثة، قد تمكن من خفض هذه التكاليف و تؤدي إلى تحسين الظروف الطاقوية العالمية، حيث أن ارتفاع أسعار البترول على المدى الطويل و كذا المحافظة على احتياطات المحروقات إلى جانب الالتزام بالحفاظ على البيئة، يفرض على الدولة إدماج الطاقات المتجددة ضمن الإستراتيجية الطاقوية الوطنية على المدى الطويل، آخذةً بعين الاعتبار كل ماسبق و بهدف تخفيض وتيرة الطلب على الموارد الطاقوية الرئيسية، والمتمثلة أساساً في المحروقات تُولي الجزائر أهمية بالغة لسياسات التحكم في الطاقة و ترشيد استعمالها[3].

أما عن استعمال الطاقة النووية و الذي قد يساهم بشكل كبير في توفير الكهرباء على المستوى الوطني، يبقى محدود جداً لما يواجه من تحديات وصعوبات لاسيما التبعية التكنولوجية فيما يخص إعادة معالجة المواد المشعة وكذا التزويد بالوقود المخصب.

2/- الغاز الطبيعي في المنظومة الطاقوية الجزائرية

يعتبر الغاز الطبيعي ثاني مورد للجزائر في قطاع الطاقة، بحيث تتكون الاحتياطات الجزائرية من 57 % من الغاز المركز Condensat و 28 % من بترول خام، و 9 % من المكثفات GPL الطبيعي، و 6 % من غاز البترول المميع، ومن حيث الإنتاج فيمثل الغاز الطبيعي حوالي 62 % من إنتاج المحروقات الكلية

[1] - إعتبر قانون المحروقات لسنة 2005 قانونا يعبر عن مصالح الدول الأجنبية في الجزائر من خلال التنازل على حصص كبيرة من قطاع المحروقات ، و ذلك حسب ما ذكره الباحث : جابي ناصر عن دور وزير الطاقة و المناجم السابق في تجسييد هذا القانون بإعتباره يمثل المصالح الأمريكية في الجزائر ، و للمزيد أنظر :
أحمد يوسف أحمد و آخرون،**كيف يصنع القرار في الانظمة العربية**،ط1 ،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010 . ص.60.

[2]- Mustapha Mekideche ,**Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie Piege Structurel Ou Opportunite Encore Ouverte Pour Une Croissance Durable?** , L'Harmattan | Confluences Méditerranée , 2009 , N°71, p 153, http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2009-4-page-153.htm

[3]- Revue du secteur de l'Energie et des Mines , N°10 - Mars 2009

سنة 2005 و حوالي 64 % سنة 2008، في حين لم تكن تتعدى 32 % سنة 1980[1] ، ونظرا لتوفره وتنامي الإقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة (الغاز الطبيعي)، أصبح يمثل مورداً هاماً وكبيراً من العائدات النفطية اللازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية، بالإضافة إلى دوره الأساسي في تأمين حاجة الاستهلاك من الطاقة محليا في توليد الطاقة الكهربائية وأغراض الاستخدام المنزلي.

ومن المعلوم أن الجزائر هي الدولة السباقة للإستثمار في صناعة تمييع الغاز، وهي من أكثر أعضاء الأوبك من يملك الخبرة المتكاملة والأقدمية في إقامة المركبات الغازية (complexe GNL)، بحيث بدأت الجزائر في الستينات ببناء مصنع للتمييع، وصدرت منه أول شحنة من الغاز المميع في العالم وكانت من ميناء **أرزيو** في أكتوبر 1964 نحو بريطانيا (بدأت أبو ظبي في تصدير الغاز المميع عام 1977 ولم تبدأ قطر إلا في عام 1997)، وتمتلك الجزائر احتياطات هامة تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالمياً (بأكثر من 5840 مليار متر مكعب من الاحتياطي سنة 2005)[2]، و نظراً لتراجع عمليات التنقيب إبتداً من سنة 2005، وصل الاحتياطي سنة 2010 الى حوالي 4500 مليار متر مكعب و هذا ما يعني تراجع كبير في الاحتياط.

تعتبر الجزائر ثاني ممون لأوربا لحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وقد تطورت الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، إذ تضاعفت إلى عشر مرات من سنة 1980 إلى سنة 2005 (من 6.3 إلى 64.3)، ويتوقع أن تصل إلى 100 مليار متر مكعب بنهاية سنة 2011[3]. وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الجزائري، هذه المعطيات تؤكد أن الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي، وستعتمد على ثروة الغاز الطبيعي مستقبلا - وهي وافرة – لأهميتها للسوق الخارجية والسوق الداخلية وبسبب تزايد الطلب عليها باستمرار[4].

تحتوي الجزائر على احتاطي كبير من الغاز الطبيعي ، إضافةإلى النفط الخام ، و تحتل المراكز الأولى في الدول الأكثر المصدرة للغاز الطبيعي بعد روسيا وكنداو قطر و النرويجإلى أوروبا .

شهدت صناعة الغاز والنفط الجزائرية مساراً جديداً منذ منتصف 2006 و بعد قرار قانون المحروقات 2005، الذي جعل شركة سونطراك على قدم المساواة والمنافسة مع باقي الشركات الأجنبية، وكذلك في تقديم العطاءات و المشاركة في تنفيذ المشاريع و منح رخص الاستكشاف للغاز و النفط ضمن التراب الوطني، و خلال عملية تطبيق القانون وُجدت بعض الثغرات مما تطلب إعادة صياغة و إقرار صيغة جديدة عام 2006 [5]. و قد تضمن التعديل الجديد أمرين رئيسيين: أولهما تعديل حصة سونطراك من 51

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سابق ،ص. 92..

[2]- كتوش عاشور ، بلعزوز بن على ، **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية** ، دراسة في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 02 ، جامعة شلف ، 2002 ، ص15.

[3]- بجاوي مرزاق ،مدير بلدان دول أوروبا الغربية ، **طبيعة العلاقات الجزائرية – الإيطالية** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/07/06، (مقابلة شخصية).

[4]-**Sombres perspectives pour le gaz algérien** , El Watan, 27 juillet 2011 .

[5]- **القوانين ضاعفت الأعباء على سوناطراك و لا يمكن استقطاب الشركات للمناقصات** ، جريدة الخبر، تاريخ : 2011/10/27 .

% إلى مقدار يتراوح من 20 الى 30% في المشاريع الجديدة، و الأخر يشمل تعديل مقدار الضريبة المستحقة على الأرباح المتزايدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الفترة الأخيرة .[1]

ولقد سعت الجزائر إلى تعظيم مواردها الاقتصادية، من خلال زيادة تصدير الغاز الطبيعي ضمن توجهاتها و خططها العامة لتحقيق تصدير 100 مليار مكعب نهاية سنة 2011 [2]، و ذلك من خلال تنفيذ العديد من مشاريع نقل الغاز و تصديره ،وتعمل الجزائر أيضا على استمرار نشاط الاستكشاف في حقلي عين صالح و عين أم الناس بمشاركة سونطراك و شركة BP البريطانية و ENI الايطالية .

و في مايلي جدول يوضح تطو الإنتاج الجزائري للغاز الطبيعي سنة 2007 :

جدول رقم 5.1 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر (مليار متر مكعب/سنة)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سوناطراك	128	125	124	124	122	120
عبر الشراكة	12	13	20	28	28	33
الإجمالي	140	138	144	152	150	153

المصدر : التقرير السنوي لسوناطراك 2007

و الملاحظ من خلال الجدول المقدم أن الإنتاج الجزائري للغاز الطبيعي، في تذبذب مستمر خاصة في الفترة التى أعقبت سنة 2005 و ذلك لأسباب ذكرت سابقة، ما يعكس ضرورة ضمان منظومة قانونية كفيلة بالحفاظ و تعزيز القدرة الإنتاجية للجزائر.

و على هذا الأساس يعنبر الغاز الطبيعي عصب قطاع الطاقة في الجزائر، فمن حيث القدرة الانتاجية وصل إنتاج الجزائر سنة 2009 حوالي 192 مليار متر مكعب، و ذلك حسب إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP، بحيث تم تسويق حوالي 84 مليار متر مكعب بين الأسواق الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أنه تعدت صادرات الغاز الطبيعي للجزائر حوالي 27 مليار متر مكعب. و يجب الإشارة على أن احتياجات الجزائر شهدت تسارع ايجابي بحيث وصلت سنة 1990 إلى 3300 مليار متر مكعب و صولاً إلى سنة 2010 بحيث وصلت إلى حوالي 4500 مليار متر مكعب [3].

و يمكن من خلال الخريطة توضيح حجم القدرات التصديرية للجزائر من خلال أنابيب تصدير الغاز لأوروبا :

[1]- Abdelmadjid Attar Et ZerroukDjerroumi , **Le Partenariat Dans Le Secteur Des Hydrocarbures En Algerie : Historique, Enjeux Et Experiences**.,2007, P22 .

[2]- Ali Babes ,**Gaz : L'algerie Doit Revoir Sa Cooperation Avec L'europe** , Le Quotidien D'oran, 9 Septembre 2008 , P.12.

[3]- **"حرب أسعار الغاز غير مستبعدة على المدي القصير"** ، يومية الخبر، تاريخ : 2011/05/17.

خريطة رقم 1 : أنابيب نقل الغاز الطبيعي الرابطة بين الجزائر و إيطاليا و إسبانيا

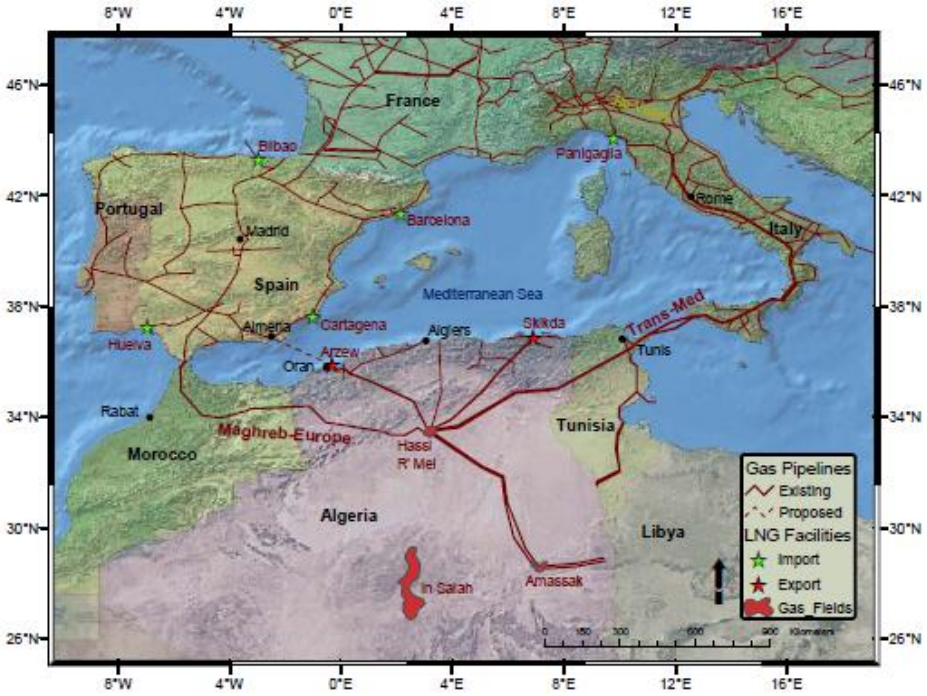

Source : Pierre Bocquillon, **L'integration Des Reseaux Electriques Et Gaziers En Mediterranee**, Universite Paris 1 Pantheon-Sorbonne , Master 1 De Geographie ,SpecialiteCarthageo , Session De Septembre ;Annee Universitaire 2007-2008 .P.85.

فالخريطة المدرجة توضح حجم المشاريع التى هي في الخدمة و المشاريع التي هي في طور الانجاز، و التي تنقسم إلى ربط الجزائر بإيطاليا و إسبانيا و باقي الدول الأوروبية، ما يعكس الأهمية الإستراتيجية للغاز في السوق الأوروبية.

3/- ميزة الموقع الجغرافي ـ القرب من أسواق الاستهلاك ـ

إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن نقل منجاتها البترولية والغازية ، مما جعل الجزائر في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، أندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا. ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية)، فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث "تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وإنجلترا)، وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي"[1].

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، المرجع السابق . ص .68 .

أما بالنسبة لأوربا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الروهرRUHRوالبنلوكسBENELUX وشمال فرنسا)، حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي[1].

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث امتلاكها الاحتياط الأول في العالم بحوالي 47650 مليار متر مكعب في عام 2006 أي ما يساوي 26.3 % [2]، من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفيتي السابق، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح أقل كلفة بسبب قرب المسافة بواسطة أنابيب الغاز برَا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية.

و للإشارة هنا أن الغاز الجزائري يمتد إلى الأسواق الأمريكية و ذلك نظراً إلى الاحتياجات المتزايدة لهذه الأخيرة، ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، لكن حاجة الولايات المتحدة المتنامية من الطاقة ومن الغاز الطبيعي، حدا بها إلى البحث عن مصادر من مناطق أخرى، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة **"ألبازو"**ELPASO الذي كان يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي الجزائري، لأن حقول الغاز الأمريكية كانت بعيدة عن ساحلها الشرقي مما كان في صالح الجزائر. وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقرب عن 22 % من حاجياتها من الغاز الطبيعي [3]، إلا أن فرص السوق الأمريكية بالنسبة للجزائر تضاءلت بسبب إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إستغلال الغازات غير التقليدية و هذا ما سيتم توضيحه بالتفصيل لاحقاً.

واضح أن السوق الطبيعية الأفضل لدول شمال إفريقيا المصدرة للنفط هي أوربا، والسوق الطبيعية للدول المنتجة و المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا هي سوق آسيا باسفيك، والسوق الطبيعية للمنتجين في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي هي البلدان المستهلكة في الأمريكتين. وعندما نتكلم عن البعد الجغرافي فهذا لا يعني بالطبع عدم إمكانية أو جدوى دخول هذه الأسواق، لأن الصفة الغالبة لتجارة النفط و الغاز هي العولمة، و لكن بالنظر إلى أن النقل يعتبر من أهم التكاليف بالنسبة للمحروقات، وخاصة نقل الغاز المميع، فالدول المصدرة إلى المسافات البعيدة تضطر إلى استعمال ناقلات غاز عملاقة لها مواصفات خاصة، بدلا من الضخ عبر أنابيب الغاز وهذا يزيد من تكاليف الغاز ويقلل الريع المُحصل.

[1] -Daniel Möckli , **La sécurité énergétique en Europe: état et perspectives, Politique de sécurité: analyses du CSS, N° 36 , juin 2008 , 3ème année, p. 22.**

[2]- François Lévêque , **Security Of Energy Supply In Europe Natural Gas, Nuclear And Hydrogen** , Loyola De Palacio Series On European Energy Policy , 2010,p.24.

[3]- Silvia Colombo and Ian Lesser ,**The Mediterranean Energy Scene: What Now? What Next? ,** SUMMARY REPORT ,IstitutoAffariInternazionali , Documenti IAI 10 | 06 – April 2010.p.13.

المطلب الثاني : إيطاليا و السياسة الطاقوية الأوروبية

تُعتبر إيطاليا من أكبر الدول الأوروبية استهلاكاً للطاقة، إذ يُعتبر قطاعي الغاز و الكهرباء من بين أكبر القطاعات نشاطاً في إيطاليا، فالملاحظ أن استهلاك الكهرباء و النفط انتقل من 50% سنة 1973 إلى حوالي من 75% في 2008 (90 % من محطات الكهرباء تعمل بالغاز)، و يتركز أساسا استهلاك الغاز في منطقة شمال إيطاليا بـ 70 % من إجمالي الطلب[1]، أما في ما يخص تتطور إمدادات الغاز الطبيعي في إيطاليا في نفس الفترة ، فالرسم البياني كفيل بتوضيح ذلك :

الشكل رقم 4.1 : تتطور نسبة إمدادات الغاز في إيطاليا بين سنة 1973 و 2008

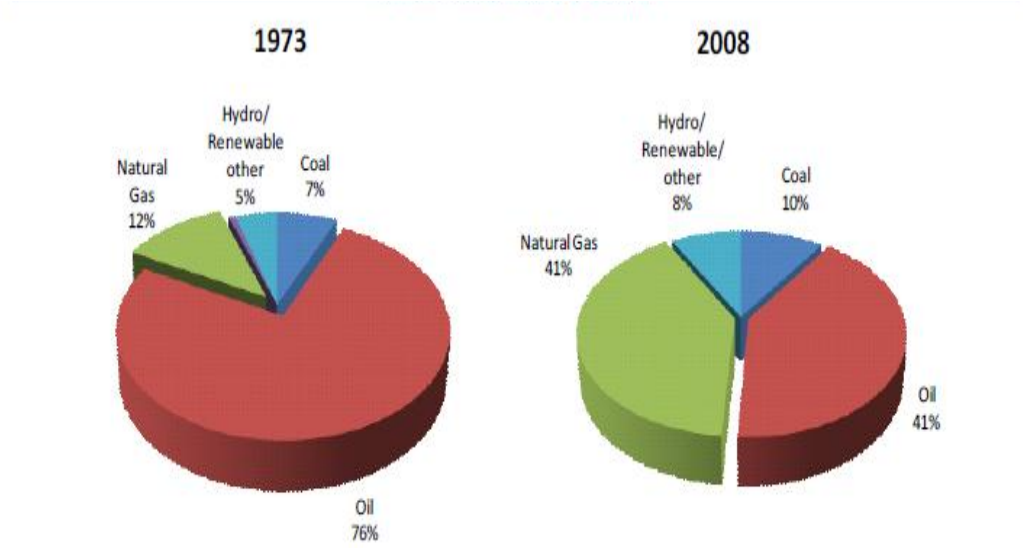

Source : Natural Gas Information , IEA.2009.

و إرتفع الطلب الإيطالي على الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، خاصة و تزامن مع البرنامج الوطني الإيطالي من أجل فك الإرتباط بالنفط كمادة طاقوية أساسية، بالإضافة إلى الالتزامات البيئية المنبثقة عن المؤتمرات للمحافظة على البيئة مثل : كيوتو و كوبنهاقن، بحيث ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 359 % بين سنة 1973 – 2009، و ارتفع من حوالي 17 مليار متر مكعب سنة 1973 إلى حوالي 78 مليار متر مكعب سنة 2009 [2]، و هذا النمو منسوبا بصفة كلية إلى زيادة الاستهلاك وتوليد الطاقة .

أما في ما يخص تبعية إيطاليا لاستيراد الغاز الطبيعي، فهي مرتفع جداً بحيث وصلت سنة 2009 إلى حوالي 90 %، و متوقع أن تصل هذه النسبة في حدود 95 % سنة 2030، نسبة كبيرة يتم نقلها عبر الأنابيب بنسبة 98.1% من الاستيراد وحوالي 1.9 % من خلال الغاز الطبيعي المسال GNL[3].

[1]- Energy Policies of IEA Countries **, ITALY 2010 Review** , International Energy Agency .OECD/IEA, 2010 p. 7.
[2]- Energy Policies Of IeaCountries **, Italy 2009 Review** , International Energy Agency .OECD/IEA2009. P. 6.
[3]- Ibid .,p.8.

و في ما يلي منحني بياني يوضح تطور إستهلا ك الغاز الطبيعي في إيطاليا :

الشكل رقم 5.1: إستهلاك الغاز حسب القطاعات في إيطاليا

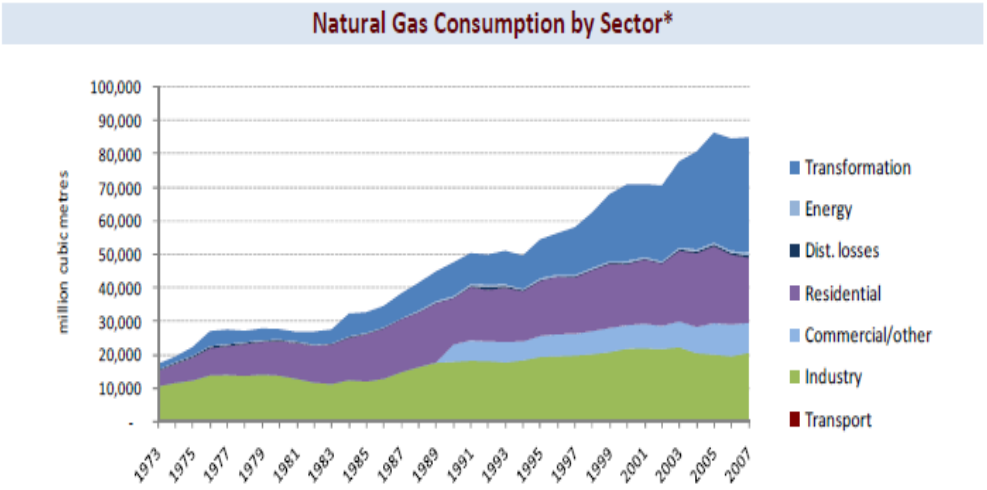

Source : Natural Gas Information .IEA.2008.

و قد واجهت السوق الإيطالية للغاز تفكيك، بحيث اتخذت هذه الأخيرة خطوات كثيرة و مهة لتحرير سوق الغاز، من خلال مرسوم ليتا – letta – و الذي يتضمن الحد من احتكار الشركة الايطالية للمحروقات ENI للسوق، و فتح الأسواق للمنافسة و ذلك تنفيذا لتوجيه الاتحاد الأوروبي 98 / 3/ EC في ما يخص تحرير سوق الغاز الأوروبية و قد شمل المرسوم الإجراءات التالية [1]:

- خصخصة الاحتكارات المملوكة للدولة سابقا و الموردين المحتكرين للسوق، مثل شركتي ENIو ENEL عن طريق خصخصة مهامهم و بالتالي التقليل من هامش حرية هذه الشركات، و فتح المجال للمنافسين و ذلك للرفع من ضمان الإمدادات في مجال الطاقة بصفة عامة و الغاز الطبيعي خاصة .
- ترقية طاقة محلية تنافسية في مجال الغاز و الكهرباء .
- اللامركزية في المسؤولية الإدارية في قطاع الطاقة[2].
- لا يمكن لأي شركة غاز بيع الغاز في السوق المحلي أكثر من 50 % من الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي بمعدل سنوي .

[1]- Jean-Marie Chevalier et David Rapin ,**Les réformes des industries électrique et gazière en Europe**,Les Notes de benchmarking international, Paris , Dossier de presse 23 juin 2004 ,p.5.
[2]-Laetitia Spetschinsky,TanguyStruye , **La Gouvernance De L'énergie En Europe Et Dans Le Monde** ,Presses Universitaires , Belgique, 2008.p.52.

- لا يمكن لشركة الغاز أو الشركة التابعة لها بيع الغاز المستورد أو المنتج في ايطاليا، أكثر من 75 % من الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي .
- يُعزل نقل الغاز إدارياً عن باقي نشاطات الغاز الاخري مع استثناء التخزين .
- بيع الغاز إلى المستهلك الأخير يتم فقط من قبل الشركة التي تعمل في قطاع غازي آخر مع استثناء الاستيراد و التصدير و الإنتاج .
- لشركات الغاز من بلدان الاتحاد الأوروبي أو الشركات التابعة إليهم، الحق في بيع الغاز إلى الزبائن المؤهلين .

و يمكن الأخذ بالتحليل المعالم الكبرى للسياسة المتبعة من طرف إيطاليا في المجال الطاقوي، و ذلك بهدف الكشف عن إنعكاسات ذلك على قطاع الغاز الطبيعي و بالتالي على علاقات التعاون الجزائري-الإيطالي من خلال النقاط التالية :

1/- سياسة الطوارئ للغاز الطبيعي الإيطالي

تعتبر سياسة الطوارئ الإيطالية في الغاز الطبيعي ذات طبيعة أمنية و تدابير احتياطية الهدف منها تخفيف تقلب الأسعار، و الزيادة من أمن التجهيزات والتمويل، و تخفيض هشاشة نظام الغاز الطبيعي، وتنسيق نظام التخزين[1] .

تأثرت إيطاليا على غرار دول أوروبية أخري، من تذبذب إمدادات الغاز الطبيعي في شتاء 2006/2005 نتيجة الأزمة الروسية - الاكرانية ، و منذ ذلك الحين أخذت إيطاليا معايير و مقاييس الحماية استعداداً لحالات أخرى، فتبنت وزارة التنمية الاقتصادية تشريعا في سنة 2007 بخصوص إجراءات الطوارئ في حالات مماثلة، من خلال إقرار قوانين ضبط الفاعلين و النظام الذي يراقب الإجراءات وكذلك التدابير التي يجب اتخاذها من طرف الوزارة في حالة الأزمات، و بصفة أدق تم تشكيل لجنة سميت لجنة طارئة تقنية للغاز الطبيعي ضمن الوزارة [2]، وللإشارة أن إجراءات الطوارئ هذه و ضعت مجموعة من المقاييس من أجل خفض التبعية للغاز و التخفيض من الاستهلاك الواسع داخليا .

2/- السياسة الطاقوية لإيطاليا: فيمكن معالجتها حسب ما يلي :

2-1 /- على الصعيد الداخلي:

إن أزمات الغاز الأخيرة قد أكدت أن منظومة إيطاليا الخاصة بنقل الغاز وتخزينه غير كافية لمواجهة ارتفاع التقلب في الطلب، وبالرغم من أن إيطاليا تعد نسبياً من أكبر مستهلكي الغاز في أوروبا، فإن منظومة البنى التحتية لم تتطور بشكل ملائم في هذا القطاع، ولعقد مقارنة توضح هذا الجانب يكفي أن

[1] - Op .Cit ., **Italy 2010 Review**, P 10.
[2]- Ibid . , P12 .

نذكر أن في إيطاليا لا توجد إلا محطة واحد لإعادة التغويز[1] وبطاقة جد محدودة، في حين أن في إسبانيا، البلد الذي يعتمد على الغاز بشكل أقل من إيطاليا، بدأت مؤخراً أعمال إنشاء المحطة السابعة (سنة 2009).

على ضوء هذا وضعت إيطاليا الأولوية على المستوى الداخلي و بشكل سريع، بناء على الأقل ثلاث أو أربع محطات لإعادة التغويز، بطاقة إجمالية تتراوح بين 25 و30 مليار متر مكعب سنويا، بغية تخفيض الاعتماد على الإستيراد عبر خطوط الأنابيب، و تعمل إيطاليا كذلك على رفع قدرات نقل خطوط الأنابيب الموجودة مع إنشاء خطوط أنابيب جديدة – مثل خط أنابيب "غالسي"GLSI من الجزائر وخط أنابيب "إيجي" العابر لليونان وتركيا – و تحقيق زيادة كبيرة في قدرات محطات التخزين (التي تعد بنيتها التحتية أكثر صعوبة وتعقدا من تلك المستخدمة لتخزين البترول ومشتقاته)[2].

إن مسألة رفع قدرات النقل والبني التحتية عبر خطوط الأنابيب، كثيرا ما تتعارض مع العقود متعددة السنوات لاستيراد الغاز[3]، وتحديداً بسبب هذه العقود وحسب السياسة الغازية لإيطاليا فكثير ما يُوجه النقد إليه كون هذه العقود تُستغل من قبل المنتجين المهيمنين، للحيلولة دون دخول منتجين جدد في السوق وكبح زيادة السيولة في السوق والمشكلة، التي تخضع منذ فترة لدراسة المفوضية الأوروبية .

2-2 /ـ طبيعة التوجه إلى أوروبا :

إن سياسة الطاقة الإيطالية لا يمكنها أن تخرج عن الإطار الأوروبي، هذا لأن المؤسسات الأوروبية قد طرحت منذ بضع سنوات مسألة الطاقة بين أولويات القارة، وتأكيداً لهذا نشرت المفوضية الأوروبية التقرير الإستراتيجي الثاني سنة 2004 للطاقة، الذي يحتوي على الخطوط التوجيهية لمواجهة أزمة المناخ والطاقة ولتحديد سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة في هذه القضية[4].

وفي الواقع تُشكل مسألة الطاقة موضوع نقاش في الاتحاد الأوروبي، يتقلب بين إرادة الدول الأعضاء في عدم تفويض الاتحاد حتى و لو جزئياً التدخل في السياسة الداخلية، والتخلي عن حريتها في اتخاذ القرار في شأن، بين ضرورة والحاجة لمواجهة موحدة مع الشركاء الأوروبيين التحديات ذات الأبعاد العالمية، مثل أمن الطاقة وارتفاع درجات حرارة الأرض، هذه التحديات التي لا يمكن لكل دولة على حدة أن تواجهها بشكل فعال وناجع، دون وضع سياسة اتحادية للطاقة، وعبر الوثائق الأخيرة الصادرة في هذا الشأن، تحدد المؤسسات الأوروبية أهدافاً مشتركة لمحاولة الذهاب أبعد من المبادرات الوطنية وتوحيدها،

[1] - Ibid . , p 14 .

[2]-Viviane Du Castel, **Le Gaz, Enjeu Géoéconomique Du XxieSiecle: L'exemple De l'Europe**,L'harmattan,Paris, 2010.p.42.

[3]- وهي الاتفاقات المبرمة تقليديا في شكل take or pay، أي ببنود تفرض على المشتري سداد قيمة الحد الأدنى للكميات المتفق عليها حتى لو لم يسحبها، والهادفة إلى ضمان جدوى الاستثمارات المنفذة في البنى التحتية والنقل والتي تساهم في ضمان الأمن الشامل للمنظومة، والتي كثيرا ما تؤدي أيضا إلى تشبع فعلي لقدرات خط الأنابيب مع وضع عقبات أمام الانفتاح الفعلي للسوق.

[4]-AurèliaMañé-Estrada , op . cit., p.25.

على الأقل حول بعض المواضيع المحددة مثل: فاعلية الطاقة وتطوير الموارد المتجددة إضافة إلى هدف احتواء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[1].

يختلف قطاع الغاز من ناحية الهيكل جزئيا عن سوق الكهرباء، وهو يتسم بمستوى انفتاح ما محدودا جدا، هذا لأن سوق الغاز مكونة – في معظم الحالات – من مرحلة الإنتاج (upstream) التي تتم في بلد آخر غالبا ما يكون خارج الاتحاد الأوروبي، ثم مرحلة النقل عبر الأنابيب التي يمكن أن تشمل أيضا العديد من دول العبور، ثم مراحل التخزين والاستهلاك التي تحدث على المستوى الوطني.

وفي نفس الإطار أثبتت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحرير الأسواق المختلفة، مع ترك حرية واسعة للدول الأعضاء لتحديد الجدول الزمني والوسائل لتحقيق هذا التحرير، عدم فاعليتها لأنها أدت إلى إيجاد خصائص ومستويات للانفتاح تختلف كثيرا بين الدول الأوروبية المختلفة.

وبالتالي دعت إيطاليا إلى"أن يعاد النظر في جزء من هذه العملية على نحو يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الصناعية لقطاع الغاز ، بمعنى أنه من الملائم أن تُحَدد بوضوح شروط الحد الأدنى لدخول شبكة النقل ومحطات التخزين على مستوى الاتحاد الأوروبي وتنفيذ هذا المستوى الأول من انفتاح أسواق الشبكات، بدءا بتحقيق تنسيق أفضل للشركات العاملة في الشبكة حاليا"[2]، فبهذا الشكل فقط سيكون من الممكن تسهيل حدوث منافسة حقيقية وليس مجرد تبادلات متشابكة مقنعة في صورة منافسة حرة، على النحو المنتشر بغزارة في أوروبا اليوم.

3-2 /- السياسات تجاه الدول الرئيسية المنتجة للغاز:

إن تحقيق السوق الأوروبية الواحدة وتحديد سياسة أوروبية مشتركة في مسائل الطاقة، يُعد أساسياً لضمان أمن الإمدادات والتنافس على المدى المتوسط لإيطاليا، بيد أن هذا لا يحل المشاكل الحالية، التي تتطلب حلولاً فورية ومقاربة ثنائية.

فبشأن استيراد الطاقة تعاني إيطاليا من مشاكل، جزء منها يتعلق بمزيج المحروقات، إذ تعتمد على عدد قليل من الدول المنتجة وتحتاج بالتالي إلى خطة تنويع فاعلة وقادرة على استغلال الفرص، التي يوفرها الاستثمار في البني التحتية للاستيراد.

أما في ما يخص الغاز على سبيل المثال، تعتمد إيطاليا بشكل كبير على الواردات الروسية والجزائرية، وتربط روسيا بإيطاليا علاقات تجارية مستقرة منذ سنوات، وعلى الأقل حتى السنوات القليلة الماضية، كانت دائما ذات مصداقية وجديرة بالثقة حسب تصور إيطاليا، ولكن التوتر الأخير للعلاقات بين بعض دول الاتحاد السوفياتي السابقة وروسيا قد غير هذا الوضع على نحو ما، مُبرزاً المخاطر

[1] -AlessiaBiava , **L'action De L'union Européenne Face Au Defi De La Sécurisation De Son Approvisionnement Énergétique** , L'harmattan, Politique Europeenne , 2007 , N° 22 P,105, http://www.cairn.info/revue-politique-europeenne-2007-2-page-105.htm.

[2] ـــــ، ـــــ، ملحق دبلوماسي مكلف بملف إيطاليا ، **حجم العلاقات الجزائرية الإيطالية و الإتفاقيات المبرمة** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/07/07، (مقابلة شخصية) .

الكبيرة التي قد تتعرض لها إيطاليا، والتي زاد من حدتها تنامي اعتماد إيطاليا على الغاز وضآلة الاستثمارات في البني التحتية للإنتاج والنقل الروسية.

وفي هذا الشأن تؤكد إيطاليا على أن روسيا اليوم في الواقع لم تعد مجرد مصدر، فلإشباع حاجتها الداخلية والصادرات تجاه أوروبا، تلعب روسيا دور التاجر المتعامل، باستيراد الغاز من آسيا الوسطى لتبيعه لاحقا في أوروبا، ويعود هذا الوضع رئيسيا رغم الحقول الواسعة الموجودة في روسيا، إلى ضآلة الاستثمارات في قطاعات التنقيب عن الغاز واستغلاله ونقله، حيث تعود معظم البني التحتية الموجودة إلى الحقبة السوفياتي[1].

وفي حين يرتفع استهلاك الغاز في إيطاليا وفي باقي بلدان أوروبا بإيقاع سريع جداً، تقوم الشركة المحتكرة "غازبروم" باستثمارات كبيرة لشراء أصول في الخارج لدخول أسواق أوروبا الغربية، والموقف الناشئ عن تنامي الطلب الأوروبي والروسي مع الفرص الجديدة لدخول السوق الصينية وقدم البني التحتية الروسية، يؤدي إلى خطر ملموس هو أن تصبح روسيا على المدى المتوسط غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها حسب العقود التي أبرمتها مع شركائها الأوروبيين، مع ما ينشأ عن هذا من أخطار إضافية للمستهلكين في البلاد الأكثر اعتمادا على الاستيراد مثل إيطاليا.

وإضافة لما سبق، تتسم سياسة أوروبا تجاه روسيا أحياناً بعدم الوضوح، من ناحية بسبب التحفظ الذي تبديه تجاه روسيا بعض دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي السابقة داخل الاتحاد الأوروبي، والتي تميل إلى كبح كل المبادرات الموجهة إلى روسيا، ومن ناحية أخرى بسبب عدم قدرة الدول الأعضاء على التوافق في موقف موحد، وفي الوضع الراهن ورغم التصريحات المتكررة حول الرغبة والمصلحة المشتركة في التعاون من الجانبين، لا توجد مبادرات ملموسة لتحقيق ربط أكبر للاقتصاد الروسي بالاقتصاد الأوروبي، هذا إضافة إلى "تكرر مؤشرات عدم الثقة المتبادلة (على سبيل المثال معاداة روسيا لمشروع خط الأنابيب "نابوكو"(NABUCCO)"[2].

ويؤدي هذا الوضع إلى تشجيع المبادرات المستقلة من قبل كل دولة على حدة ومن قبل الشركات الأوروبية، مثل ألمانيا من خلال خط أنابيب بحر البلطيق الذي يتجنب عبور بولندا، أو مبادرة مؤسسة "ايني" الإيطالية التي جددت مؤخرا عقدا مع "غازبروم" مقابل دخول الروس إلى السوق الإيطالية، ولا شك أن هذه المبادرات تساهم في جعل الإمدادات أكثر استقراراً وأمناً، وفي ذات الوقت تقرب روسيا من أوروبا، بيد أنها في ذات الوقت تهدد بالقضاء على فكرة تحرير الأسواق بشكل نهائي مع إستحالة تحديد موقف واضح ومشترك في الإطار الأوروبي.

[1] -Viatcheslav Avioutskii ,**La Guerre Du Gaz : Gestion D'une Rivalité Commerciale Russo-Ukrainienne** , Outre-Terre | Outre-Terre , 2007 , N° 19 ,p.249 : http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2007-2-page-249.htm

[2]-ViatcheslavAvioutski , op. cit ., p.253.

وباختصار، يواكب تجديد بعض العقود الضرورية لزيادة الأمن الإجمالي للإمدادات دخول الشركة المحتكرة "غازبروم"GAZPROM في الأسواق الوطنية تدريجياً، مع ما ينشأ عن هذا من خطر للمستهلكين الأوروبيين يتمثل في تحجيم تطور المنافسة في سوق الغاز، واضطرارهم في المستقبل القريب إلى تحمل تكلفة تحديث البني التحتية الروسية.

لذا دعت إيطاليا إلى أن تُعالج العلاقة مع روسيا عبر إيجاد حل وسط، بين أمن الإمدادات على المدى الطويل والحاجة إلى الفاعلية والمنافسة في السوق الأوروبية، مع مُطالبة الطرف الآخر في ذات الوقت بتحديد إطار تشريعي وضابط شفاف وفاعل وتنفيذ الاستثمارات اللازمة لتطوير شبكة بني تحتية حديثة للإنتاج والنقل،فعالة ومناسبة لتلبية الطلب.

ونظراً لتعقد العلاقة مع روسيا، سعت إيطاليا إلى تقوية علاقاتها بدول الضفة الجنوبية للمتوسط وعلى رأسها الجزائر.

فالجزائر تمثل المورد الرئيسي الأول لإيطاليا وهنا أيضا من منظور تنويع المخاطر، سعت إيطاليا لربط اقتصاد الجزائر بأوروبا، بتشجيع الاستثمار في البني التحتية للنقل، مثل خط أنابيب الغاز "غالسي"GALSI، عبر تقديم الدعم لتعديل الإطار التشريعي والقانوني في الجزائر وإشراكها بشكل أكبر من خلال تبادل مستمر للخبرات و ذلك" لتفادي وإحتواء خطر أن تقوم روسيا والجزائر بتأسيس ما أشارتا إليه سابقا أي منظمة "اوبك" للغاز، التي يمكن أن تكون ضارة للمستهلكين الأوروبيين حسب التصور الإيطالي"[1].

وبشكل عام، تسعي إيطاليا لدور قيادي في أوروبا فيما يعني العلاقات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، لإحداث التوازن المنشود مع الإمدادات الروسية واهتمام أوروبا بأعضاء الاتحاد الجدد، الذين يتركز معظمهم في الجزء الشرقي من القارة.

المبحث الثاني : الغاز كمحدد للتعاون الجزائري ـ الإيطالي

تنحو العلاقات الجزائرية مع دول الضفة الشمالية من المتوسط، إلى منطق ضرورة الإنفتاح على الأسواق العالمية، و ذلك من خلال إعادة النظر في نمط تسيير أسواق الطاقة و الذي شهد تحولاً، و تسعي الجزائر إلى الإندماج فيه وفق الإملاءات الي تفرضها العولمة على إقتصاديات الدول و ربطها ببعضها البعض، من هذا الجانب مثل الغاز الطبيعي كمادة حيوية محركاً و محدداُ في العلاقات الجزائرية – الإيطالية ، و التي رُسمت منذ الخمسينيات القرن الماضي و ذلك ما تم الإشارة إليه سابق .

[1]- Communique De Presse ,**Le Gazoduc Galsi : Energie Nouvelle Pour La Sardaigne** , Colloque , Cagliari 23 Novembre 2009 – T Hotel , www.galsi.it/convegnosardegna

المطلب الأول : الأسواق و ميكانيزمات ضبط الأسعار

تتميز أسواق الغاز العالمية بالديناميكية و الحركية المرتبطة عموماً بالاسعار ، و على هذا الاساس ستعالج هذه النقطة من خلال إعطاء تصور مبدئي عن طبيعة التسعيير في الاسواق و نمط العقود المعمول بها ، و ذلك ليتسنا لنا فهم ما يلحق من رهانات تواجه العلاقات التعاونية بين الجزائر و إيطاليا :

1/- التسعير و طبيعة الأسواق

إن عملية تسويق و تجارة الغاز تتميز بقلة المرونة، إذ أن قواعدها تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بتجارة النفط و غيرها من مصادر الطاقة الأخرى، و يضاف إلى ذلك أن مشاريع إنتاج الغاز الطبيعي وصناعته تعتبر حديثة العهد، و تتميز بصفة عامة بارتفاع تكاليفها و زيادة درجة تعقيدها و ذلك يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الغاز، و هنا تجدر الإشارة إلى أنه يعتبر الاستثمار في مشروعات الغاز من أكثر المشروعات ذات المخاطرة العالمية من الناحيتين الفنية و التعاقدية و تتمثل هذه المخاطرة في ما يلي[1] : أوضاع السوق وأسعار بيع الغاز إلى مناطق الاستهلاك و التي عادة ما تترتب عليه تكاليف رأسمالية عالية، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية المرتبطة به، أما في ما يخص أنواع الغاز الطبيعي فيوجد نوعان و هما الغاز المصاحب و الغاز غير المصاحب أو ما يعرف بالغاز الحر، و قد أثبتت التجربة بأن نقل الغاز عبر الناقلات يمتاز عن عملية نقله عبر الأنابيب، حيث تحيط بعض المخاطر التعاقدية والتجارية و كذلك السياسية بعملية نقل الغاز بواسطة الأنابيب و التي يمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

- صعوبة عملية نقل الغاز بالأنابيب في المناطق الجبلية و المضايق البحرية العميقة مما يترتب عليها زيادة في التكاليف .
- الارتفاع المتزايد للإتاوة و تعريفة المرور المفروضة في الأقاليم و الدول التي تعبرها الأنابيب .
- هشاشة الموقف التفاوضي للبلد المصدر في حالة بروز أي مشاكل تعاقدية مع البلد المستورد عند ارتفاع أو إنخفاض الأسعار .
- المخاطر السياسية و الاقتصادية المترتبة على البلد المنتج في حالة حدوث إضطرابات أو قلائل سياسية بالمناطق التي تمر بها الأنابيب أو البلد المستورد* .
- إستحداث تشريعات و قوانين داخلية للبلد المستورد تخص طبيعة صناعة الغاز يقلل من إقتصاديات الأنابيب و يزيد مخاطرها .
- تنامي حجم الاستهلاك المحلي لدول العبور يدفع بحكومات هذه الدول إلى طلب تخصيص نسبة معينة و أكثر من الغاز المنقول عبر أراضيها، و هذا بدوره يؤثر على إلتزامات الدول المصدرة و الدولة المستهلكة .

---

[1]- Greg Austin & Marie-AngeSchellekens-Gaiffe ,**op.cit**.p.26.

[2]- David G. Victor, Amy M. Jaffe, and Mark H. Hayes ,**Natural Gas and Geopolitics From 1970 to 2040** , Cambridge University Press 2006. P.112.

2/- طبيعة العقود و الرهانات المرتبطة بها

أما في ما يخص العقود المتعامل بها في تجارة الغاز الطبيعي، فتتسم هذه الأخيرة بعنصر المخاطرة و الشك خاصة العقود طويلة الأجل المعمول بها بشكل كبير ما بين الدول، حيث يتحمل المنتج و المستهلك جانبا من المخاطرة، و بالتالي يتحمل المنتج كافة المخاطر والشكوك المرتبطة بالأسعار (price Risk) وفي نفس الوقت يتحمل المستورد المخاطر و الشكوك المرتبطة بالسوق (Volum Risk)[1].

بحيث نجد أن سعر الغاز يلعب دوراً رئيسياً في بتحديد أنماط هذه العقود، حيث يتضمن معظمها بنودا رئيسية تخص تعديل الأسعار، و ذلك بتحمل المنتج المخاطرة و تنص العقود الطويلة الأجل بوضوح على إمكانية إدخال تعديلات في الأسعار على فترات زمنية، حيث عدم التوصل لإتفاق على الأسعار ما بين الدول المنتجة والمستهلكة أو المستثمرين، يترتب عليه إجراءات قانونية و محاكم دولية تُعتبر مكلفة مالياً للدولة المنتجة و غير مجدية من ناحية الوقت .

إن أغلب آليات تسعير الغاز الطبيعي المعمول بها مرتبطة بأسعار النفط الخام و المنتجات النفطية، و التى أسعارها دائمة التذبذب الحاد من ناحية الهبوط والارتفاع، غير أن معطيات السوق الأخيرة قد أثبتت العكس بعد الانخفاظ الملحوظ في أسعار الغاز، بحيث أن الارتفاع التي شهدته الأولى خلال الفترة الزمنية القليلة الماضية لم يقابله أي زيادة في سعر الغاز، و نتج عن ذلك أن سعر الوحدة الحرارية للغاز أصبحت أقل بفارق كبير عن مثيلتها النفط المرتفعة، مما أدى إلى مناداة معظم الدول المنتجة بربط الغاز بسعر البترول الخام .

و من أهم الصفات المرتبطة بعقود الغاز المصدرة خارجيا، هي أن يقوم المستثمر أو الدولة المنتجة بالشروع في البحث عن أسواق الاستهلاك قبل المباشرة في الاستثمار، ليضمن المستثمر و تضمن الدولة المنتجة عقود طويلة الأجل للبيع والشراء[2] .

و للإشارة أنه لا يوجد سوق عالمي للغاز الطبيعي، و إنما هو مقسم إلى ثلاث أسواق جهوية هي سوق أمريكا الشمالية و السوق الأوروبية و سوق الأسيوية ،وذلك لعدة أسباب[3] :

- ما يفرضه نقل الغاز الطبيعي من استعمال أنابيب نقل الغاز، حيث يكون المنتج أو المصدر مضطر لتوجيه صادراته إلى الحافة الاخري أين يوجد المستهلك أو المستورد، و اللذان عادة ما تربطهما حقود طويلة الأجل .

---

[1]- Natural Gas Market Review 2006 ,**Towards A Global Gas Market** , International Energy Agency , France .p . 9.

* يمكن الاشارة هنا الى حادثة تفجير أنبوب الغاز الجزائري الإطالي العابر للأراضي التونسية في جوان 2011 ، وذلك إثر الانفلات الامني و المشاكل السياسية التى أعقبت الحركات الاحتجاجية في تونس .

[2]- و نيس المشري عثمان ، **كارتل الغاز و مستقبل عقود و أسعار الغاز العالمية** ، مجلة دراسات ، العدد 8 ، تاريخ 01/03/2010.

[3]- Paul W. MacAvoy ,**The Natural Gas Market Sixty Years of Regulation and Deregulation** , Yale University Press , 2000.p.26.

- هذا بالإضافة إلى تكلفة نقل الغاز و التي تمثل نسبة كبيرة من سعر بيعه، رغم ذلك فقد تغير الوضع مع الغاز الطبيعي المسال، و الذي يزداد استعماله بـ 7.3% سنويا منذ بداية التسعينيات، كما مثلت تجارة GNL حوالى 22.2 % من مجموع التدفقات العالمية للغاز الطبيعي سنة 2003 و 2004، و يسمح استعمال GNL بتزويد المناطق البعيدة و المعزولة على غرار اليابان و كوريا الشمالية، بما يحتاج إليه من غاز و تنويع مموليها من هذه المادة الطاقوية[1] [2].

[1] -ALBERT LEGAULT , Stéphane ROUSSEL,: **le GNL Instrument de flixibilisation du marche du gaz** , forum sur la sécurité et la défonce, Bulletin , n 8 Avril , 2006 , p 8.

[2]- لكن هذا لا يفي وجود مشاكل المتعلقة ب GNL خاصة المسائل الدبلوماسية المتعلقة بإجتياز المضايق بين الدول و القارات .

المطلب الثاني : المشاريع الرابطة بين الجزائر و إيطاليا في مجا الغاز .

لقد عززت العلاقات التاريخية السياسية بين الجزائر و إيطاليا مجلات التعاون الاقتصادية والطاقوية، فتعتبر إيطاليا من أولى الدول التي ربطت علاقات مع الجزائر في مجال الغاز الطبيعي، بداية من سنوات السبعينيات إلى يومنا هذا، إذ أن هذه العلاقات لم تتوقف عند مجال التزويد و التموين، بل إتسعت إلى مجال التنقيب و الاستكشاف، خاصة مع دخول كبريات الشركات الإيطالية السوق الجزائري للغاز و هي شركة ENEL للغاز و شركة ENEL للكهرباء، و في ما يلي مخطط يوضح الإرتباط الوثيق بين الجزائر و إيطاليا في مجال إمدادات الغاز الطبيعي :

الشكل رقم 6: الإعتماد المتبادل بين الجزائر و إيطاليا في مجال الغاز الطبيعي

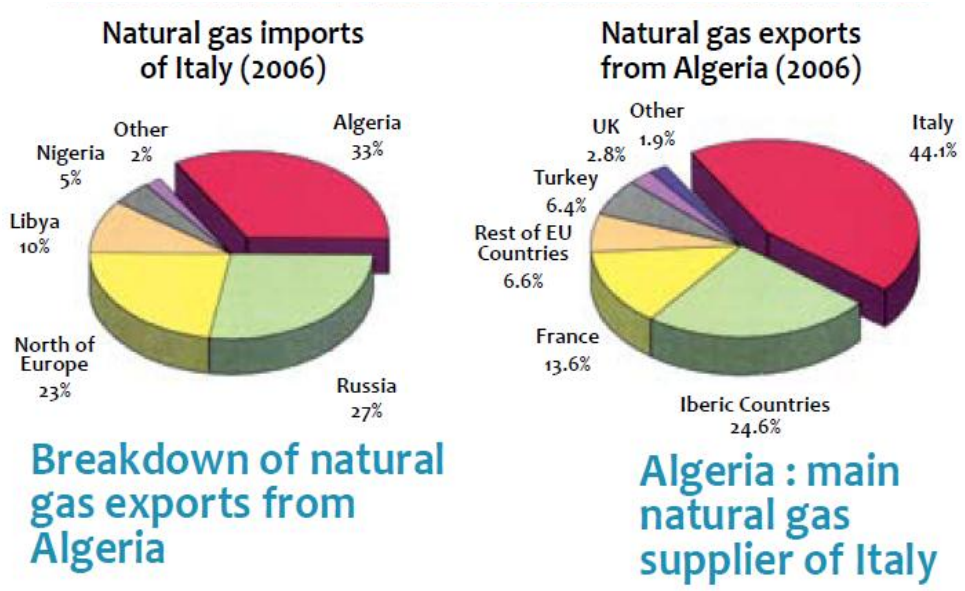

Source : A . Ainouche , Natural Gas And Algerian Strategy For Renewable Energy , 23rd World Gas Conference, Amsterdam 2006 .PPT.

فالواضح أن الجزائر تحتل مكانة أساسية في السياسة الطاقوية الإيطالية خاصة في مجال الغاز، وذلك من خلال النسبة المرتفعة لإستيراد إيطاليا للغاز من الجزائر إذ تحتل المرتبة الأولى، و للتوضيح أكثر ، إرتأت الدراسة إعطاء نبذة عن التعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز و كذلك سرد أهم المشاريع الرابطة بين البلدين :

1/- كرونولوجية التعاون في مجال الغاز

في هذا الإطار يمكن تحديد كرونولوجبة التعاون الجزائري - الإيطالي في مجال الغاز، عبر وضع بطاقة تقنية للأكبر المشاريع التى تربط البلدين في مجال الغاز، وهذا لا يعني أن التعاون يقتصر في مجال مشاريع النقل، بل يتعداه إلى الاستكشاف و التنقيب و حتى التوزيع .

و في ما يلي رسم بياني يلخص مراحل تطور التعاون الجزائري- الإيطالي في مجال الغاز :

شكل رقم 7 : كرونولوجيا صادرات الغاز الجزائري نحو إيطاليا

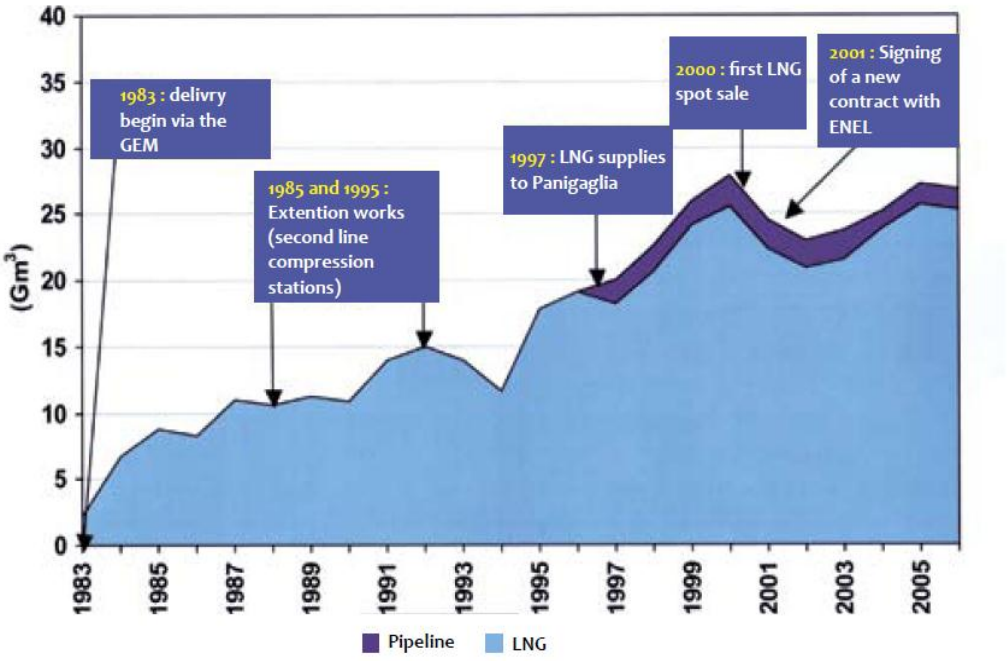

Source :A .Ainouche .Op .Cit.,p.6.

1.1. مشروع تروسميد Transmad أو Enrico Mattei[1] :

تعود خطط إنشاء خط أنابيب عبر البحر المتوسط إلى أوائل الستينات، عندما كان الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا في الازدياد، وفي أوائل عام 1963 اقترحت شركات إيطالية ـ بدعم من الحكومة الايطالية ـ بناء خطوط أنابيب لجلب الغاز الجزائري إلى إيطاليا، فكان خط أنابيب ترانسميد هو الأعمق في وقت بنائه في عام 1970، حيث بلغ عمقه ما يزيد عن 150 متر، ولقد كان بناء الخط في مضمونه عبارة عن جهد عابر للحدود، لا تقتصر على بلد المصدر والطلب فحسب لكنه يشمل أيضاً بلد العبور، وهي تونس وكذلك المياه الدولية، وكان عبور خط الأنابيب عبر تونس من الجزائر يمثل تحدياً كبيراً، نظراً لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين[2]، حيث قام الرئيس التونسي الأول **حبيب بورقيبة**، في البداية بمساندة المجاهدين الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي، لكنه سرعان ما إنحاز ضد الجزائر المستقلة في نزاعاتها الإقليمية مع المغرب، وأصرت تونس على التفاوض الثنائي مع الوكالة الإيطالية العملاقة للطاقة، وهي الوكالة الوطنية للهيدروكربونات (إينيENI)، بدلاً من التفاوض بشكل جماعي مع

[1] - في سنة 2000 أعاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تسمية أنبوبين العابرين للمتوسط : أنبوب ترونسميد أصبح يسمي – Enrico Mattei – و أنبوب المغرب أوربا أصبح يسمي – Pedro Duan Farrel -.

[2]-Mark H Hayes , **Algerian Gas To Europe: The Transmed Pipeline And Early Spanish Gas Import Projects** , Geopolitics Of Gas Working Paper Series , University And The James A. Baker Iii Institute For Public Policy Of Rice University , May 2004.p.16.

الجزائر واستطاعت تأمين رسوم عبور سنوية قدرها 25 مليون دولار[1]، وعلى الرغم من هذه التوترات يبدو أن إنشاء خط أنابيب كان دافعاً هاماً لتوقيع "معاهدة الأخوة والوفاق" بين البلدين في عام 1983، وتزامن تحسن العلاقات بين الجانبين مع تطوير خط الأنابيب، حتى أن المعاهدة وافتتاح خط الأنابيب وقعا في العام نفسه وبالإضافة إلى ذلك، مهد خط الأنابيب الطريق لعدة مشاريع أخرى عبر البحر المتوسط[2].

إذن يُعتبر ترونسميد من أكبر المشاريع الكبرى في السياسة الغازية للجزائر، بحيث جاء المشروع للتجاوب مع أهداف تطوير التنقيب و الاكتشاف و ضمان الإمدادات للزبائن في السوق الأوروبية والإيطالية، و الذي كان يمثل تحديا تقنيا في تلك المرحلة خاصة في ما يتعلق بالتكنولوجية المستعملة، ودخل الأنبوب حيز العمل سنة 1983 بحيث بدأ بضخ 18 مليار متر مكعب من الغاز سنويا .

و يجب التأكيد على أنه و بالنظر لإحتياجات إيطاليا المتزايدة و الناتجة عن السياسة الطاقوية التي إنتهجتها، تم تدعيم الأنبوب بخط ثاني سنة 1988 و بعدها بمحطة ضغط سنة 1995، في حين وصلت قدرة هذا الأنبوب سنة 2008 حوالي 26 مليار متر مكعب، و من المتوقع أن ترتفع في المدى المتوسط إلى 32 مليار متر مكعب مع سنة 2011[3]، يُعتبر هذا المشروع من أسس السياسة الطاقوية للجزائر و تعبيراً عن رغبة الجزائر في التوسع خارجياً في مجال تسويق الغاز خاصة مع إيطاليا الشريك التقليدي، و في ما يلي جدول يوضح الشركات المساهمة في المشروع :

جدول رقم 5 : إتفاقيات التصدير عبر أنبوب الغاز ENRICO MATTEI

Contrats des exportations gazières via le gazoduc "Enrico Mattei"

Clients	Date de signature	Date de démarrage	Volume annuel (milliards de m^3/an)
Eni / gp (Italie)	1977	1983	19,50
Geoplin (Slovénie)	1985	1992	0,35
Etap (Tunisie)	1990	1992	0,40
Enel Trade S.p.a (Italie)	1992	1996	4,00
Enel Trade S.p.a (Italie)	2001	2005	2,00

Source : Bilan Energetique National; Ministere De L'energie Et Des Mines, Mai/2009.p.5.

[1]- Mark H Hayes ,op. cit .,p.18.

2 - ـــــ، ـــــ ، ملحق دبلوماسي مكلف بتونس ، **طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية كدولة عبور لإنبوب الغاز الجزائري الإيطالي** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/08/07، (مقابلة شخصية).

[3]-Giorgio Meletti , **Union Pour La Méditerranée : La Paix Énergétique** , Outre-Terre | Outre-Terre , 2009 , N° 23 P.203: http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2009-3-page-203.htm-

2.1 . مشروع قالسي GALSI[1] :

و هو مشروع للغاز الطبيعي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا و الذي أنشأ من خلال شركة غالسي[2]، و التي أسست من أجل دراسة إمكانية بناء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة إلى إيطاليا، يمتد الأنبوب على مسافة 1470 كلم من **حاسي رمل** عبر **القالة** و **سردينيا** حتى شمال روما، القدرة الأولية للأنبوب هي 8 مليار متر مكعب في السنة، يزود إيطاليا و جنوب فرنسا و دول أوروبا شمال الألب، و من المفترض أن أن يبدأ العمل بداية 2011 وقد تم الإمضاء على العديد من البروتوكولات لتوزيع و الاستثمار، و في ما يخص كرونولوجية المشروع هي كالآتي[3] :

- 29 جانفي 2003 : تاريخ إنشاء الشركة غالسي .
- مارس 2005 : سونطراك تمضي في Milain الإيطالية مجموعة من 12 رسالة إبداء نية في شراء و بيع الغاز عبر أنيوب غالسي .
- 14 نوفمبر 2006 : قام السيد Romon Oprodi و هو رئيس المجلس الإيطالي بزيارة إلى الجزائر، و خصصت هذه الزيارة بصفة أساسية لتنمية و تطوير التعاون بين البلدين في المجال الطاقوي.
- 15 نوفمبر 2006 : الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك أمضت في الجزائر في إطار زيارة المجلس الايطالي إتفاقية بيع الغاز الطبيعي مع 5 شركات إيطالية بكمية عامة 06 مليار متر مكعب في السنة .
- 20 ديسمبر 2006 : تغيير هيكل الشركة غالسي الى شركة غالسي للإستثمارات .
- 09 نوفمبر 2008 : الجزائر و إيطاليا يصادقان على إتفاقية إنشاء غالسي في مدينة Alghero بإيطاليا .

و في ما يلي نسب الشركات المساهم و القدرات الإستثمارية لكل شركة في هذا المشروع :

[1]- يحتل مشروع غالسي في الاستراتيجة الايطالية للغاز الطبيعي مكانة مهمة بحيث يضمن لها تنافسية اقتصادية أكبر و مشاكل إدارية أقل من نقل GNL ، و تدعيما لذلك ، أنظر :

- Benoît Esnault ,**Marchés européen et italien du gaz naturel et développement du GALSI** , Observatoire Méditerranéen de l'Énergie , Colloque Interreg III A Ajaccio, 29 novembre 2006; ppt.

[2]- شركة الدراسة غالسي و مقرها Milain الايطالية أنشأت بين سونطراكو شركاء أوروبيون أهمه إيطالية وهم : **edisongas , enel power , wintershell , E.O.S energia ,progemisa , S.F.I.R.S.** .

[3]-Pipe News ,Revue De L'activite Transport Par Canalisation De Sonatrach , N 14 Anne 2008 , P.27 .

شكل رقم 8 : نسب مساهمة الشركات في مشروع GALSI

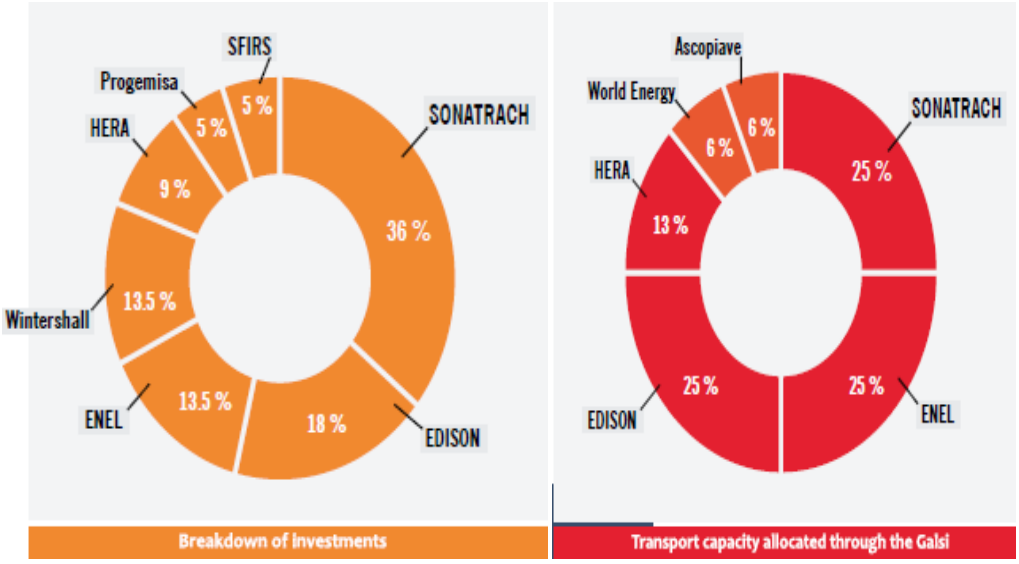

Source : Pipe News ,Revue De L'activiteTransport Par Canalisation De Sonatrach, N 14 Anne 2008 , P.29 .

2/- الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو و تأثيرها على المشاريع

عاشت الدول الأوروبية و ما زالت تعاني من الأزمة الاقتصادية العالمي لسنة 2008، نتيجة لإختلالات هيكلية و تنظيمية مرتبطة بالاقتصاد العالمي، فقد أكد الخبير الدولي **لويس حبيقة** : أن أسباب أزمة منطقة اليورو سنة 2011 هي متعلقة بالدين العام، و وضع المصارف السيئ ، بحيث كبر الدين العام في أوروبا الى حدود عالية جدا، و هو فوق إمكانية الدول على التسديد مثل ما حدث في إيطاليا و اليونان، بالإضافة إلى أن عجز الموازنات لا يزال مرتفعاً، و بالتالي الوضع في أوروبا يعكس خطر كبير على الاقتصاد العالمي و له تأثير مباشر على الدول العربية عامة و المتوسطية بصفة خاصة، بحكم القرب الجغرافي وحجم التبادلات المرتفع، خاصة في مجال المحروقات ، فقد أدت هذه الأزمة إلى إعادة النظر بعض الدول في سياستها الانفاقية، بتبني سياسة التقشف و إعادة النظر في السياسة الصناعية و مما أثر على الطلب العالمي للطاقة و بالأخص الغاز الطبيعي، و عن موقع الجزائر في هذا الوضع أكد الخبير الاقتصادي **فرانسوا بيران**[1]، أنه لا يكمن إستبعاد أن يعاد النظر في كثير من المشاريع الغازية التي باشرتها الدول الأوروبية، و بالأخص مشروع **غالسي** الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سيسيليا، بحيث أكد على أن هناك إحتمال تجميد المشروع، أو حتى إلغائه فلا يمكن أن تتحمل أوروبا مشاريع ضخمة في الوقت الحالي و في الفترة نفسها : Nabooco ; Galsi , Southstrem , Northstrem، و الذي يزيد من تأثر المشاريع حسب الخبير الاقتصادي **برور مراد**[2]، أن مشروع غالسي بالذات سبق و أن تم تأجيله خاصة مع الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008 و التى أوقفت مشاريع عدة .

[1]-sofiaberkouk , op cit ., p .45 .
[2]-Ibid .p. 65.

المبحث الثالث : إيطاليا و إسبانيا في المنظومة الغازية الجزائرية

تعتبر إيطاليا و إسبانيا من الزبائن الرئيسيين للجزائر في مجال تصدير الغاز، إذ يحتلان مكانة مهمة في السياسة الطاقوية للجزائر، لكن و من خلال إستعراض طبيعة علاقة كل من إيطاليا و إسبانيا مع الجزائر، يتضح أن هناك إختلاف في المنحى الذي تأخذه علاقات التعاون، كل حسب توجهه الاقتصادي و السياسي، لذلك إرتأت الدراسة البحث و الاستنتاج في مكانة كلا الدولتين في السياسية الطاقوية الجزائرية.

المطلب الأول : منطق النزاع في العلاقات الجزائرية الاسبانية

تمثل إسبانيا ثاني أكبر زبون في الغاز الطبيعي بالنسبة للجزائر، إذ تزود الجزائر إسبانيا بنحو 38 % من احتياجاتها، كما تعتبر العلاقات الغازية التي تربط البلدين العلامة الفارقة والحجر الأساس في العلاقات الثنائية، التي تميزت عبر الزمن بالتغير وعدم الثبات، إذ تتراوح بين التقارب والتباعد تحت تأثير عدة متغيرات وأحداث شهدتها المنطقة. وتعود العلاقات الغازية بين الجزائر وإسبانيا إلي السبعينيات من القرن الماضي مع المفاوضات الأولى حول تصدير الغاز الطبيعي الجزائري لإسبانيا بشكل المميع، وكذا المباحثات حول أولى المشاريع المشتركة بين البلدين حول إنشاء أنبوب لنقل الغاز بين الجزائر وإسبانيا، ولق دعرفت هذه العلاقات العديد من التطورات التي كان لها الفضل في خدمة أهداف البلدين، المتمثلة بالدرجة الأولى في دفع التنمية من خلال توفير مصدر طاقة آمن ونظيف لإسبانيا، ومداخيل معتبرة في خدمة الاقتصاد الوطني بالنسبة للجزائر. إلا أن هذه العلاقات بقيت تشهد فترات ازدهار وتوتر بين الحين والآخر.

فخلافاً للعلاقات الجزائرية-الإيطالية، تميزت العلاقات الجزائرية -الإسبانية في مجال الغاز بكثرة المنازعات الخاصة بعقود التصدير و أسعار الغاز، إذ شهدت العلاقات خلاف بين شركة سوناطراك والشركة الاسبانية "غاز ناتورال" سنة 2007 حول سعر الغاز(السعر كلف الجزائر خسارة تصل 300 مليون دولار سنويا ، و عليه طالبة الجزائر رفع السعر بنسبة 20%)، الذي يتم تسليمه عبر أنبوب الغاز المغرب العربي – أوروبا، و هو الحكم الذي ألزم غاز ناتورال بدفع 1.5 مليار يورو لسوناطراك، و هذا ما أقرته في أوت 2010 محكمة التحكيم لباريس، و في نوفمبر 2009 قررت محكمة التحكيم في جنيف ألا تقدم سونطراك تعويضات لشركة "غاز ناتورال" والشركة الاسبانية الاخري" ريبسون" و ذلك لرفض سوناطراك عام 2007 إتفاق حول مشروع **"غاسي طويل"** للغاز الطبيعي المسال .

و بالتالي ، يلاحظ أن العلاقات الجزائرية – الإسبانية في مجال الغاز تميزن بنوع من التوتر و النزعات القانونية، حتي و إن كانت تلك العلاقات قد تدعمت بأنبوب ثاني لنقل الغاز لإسبانيا مباشرة، و هو خط "ميدغاز "MEDGAS[1] والذي يزود إسبانيا بحوالي 08 مليار متر مكعب سنويا من الغاز .

[1]- للتذكير فإن ملكية ميدغاز تعود إلى شراكة بين سوناطراك (36%) وشركتي Iberdrola و Cepsa الإسبانيتين (20 % لكل واحدة منها)،وشركةEndesa الاسبانية وGDF-Suez الفرنسية اللتي نتملكان معا نسبة 12 % من الخط الجديد.

المطلب الثاني : المنطق التفضيلي في السياسة الغازية للجزائر إتجاه إيطاليا

إن العلاقات الجزائرية-الإيطالية ليست وليدة السنوات الأخيرة، وإنما هي نتيجة تراكمات تاريخية ساعدت على نوع من الخصوصية في العلاقات بين البلدين خاصة في مجال الطاقة، و هذا ما يظهر جلي بالمقارنة مع دول أخرى مثل : إسبانيا و فرنسا، و على هذا الأساس أُبرمت كثير من الاتفاقيات بين البلدين على عدة مستويات كللت في الأخير بإتفاقية حسن الجوار و الصداقة سنة 2003، و التي تعتبرها إيطاليا أولى إتفاقية تعقدها مع دولة غير أوروبية .

فالعلاقات الجزائرية- الإيطالية كما تتبعني من خلال المشاريع الغازية تقوم على مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً، و الذي يقوم بالأساس على التمييز في العلاقات مع الدول الناتج في كثير من الحالات عن طبيعة العلاقات بين البلدين، و دليل ذلك بالنسبة لإيطاليا تعتبر الدولة الأولي التي عقدت معها الجزائر اتفاقية إنشاء أنبوب نقل الغاز بعد الاستقلال، و هذا راجع بالأساس إلى الدور الذي لعبته شخصيات سياسية و إقتصادية إيطالية في دعم القضية الجزائرية على المستوي السياسي و العسكري و مثل تلك الشخصيات : شخصية Enrico Mattei الذي وضع قواعد التعاون الطويل المدي بين الجزائر و إيطاليا في ميدان الطاقة[1]، إذ أن إتصالاته مع جبهة التحرير الوطني في سنوات الخمسينيات، فتحت الطريق أمام المحروقات الجزائرية التي تستفيد منها الشركة الإيطالية **إيني** التي أنشأها، و تمكن بذلك من فك الخناق الذي فرضته الشركات النفطية الانجلوسكسونية على إيطاليا [2].

فلقد لعبت شخصية **أنريكو ماتيي** دوراً مهم في رسم العلاقات المستقبلية بين البلدين، و ذلك من خلال الدعم الموجه للحركة الوطنية و جبهة التحرير الوطني، بحيث كانت تربطه علاقات شخصية وطيدة مع شخصيات من جبهة التحرير مثل **بلحروف** و **بوصوف** ، ناهيك عن الدور الذي لعبه أنريكو ماتتي كرئيس لأكبر شركة إيطالية في مجال المحروقات ENI، و بحكم عمله في الصحراء الجزائرية عمل على إمداد الوفد المفاوض الجزائري في إتفاقيات إيفيان، بمخططات توضح أهمية الصحراء و الموارد التى تزخر بها من غاز وبترول بالإضافة إلى رفضه التعامل مع فرنسا المستعمرة للجزائر إلا في حالة الاستقلال[3] .

بالإضافة إلى شخصية ماتيي سجلت كذلك دعم الرأي العام الإيطالي، شعبا وحكومة إلى الحركة الوطنية، بحيث سُخرت جرائد وطنية إيطالية كمنابر للحركة في التعبير عن رغبة في تدويل القضية الجزائرية، بحيث كثيرا ما نددت الجرائد الوطنية بالمجازر التي ترتكبها فرنسا في حق الشعب الجزائري، كما كانت تطالب إيطاليا من خلال الأمم المتحدة بإيفاد لجان تحقيق للجزائر[4] .

---

[1]-StephaneMourlane , **La Guerre D'algérie Dans Les Relations Franco-Italiennes (1958-1962** , P.U.F. | Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains , 2005, N° 217 ,P.77 ,
http://www.cairn.info/revue-guerres-mondiales-et-conflits-contemporains-2005-1-page-77.htm

[2]- لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية بالمجلس الشعبي الوطني ، أيام دراسة حول **" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – تجارب إيطاليا و الجزائر** –" أيام 23، 24،25 ماي 2010 ، الجزائر .

[3]- **ذكري أنريكو ماتيي تؤسس للتبادل الثقافي بين الجزائر و إيطاليا** ، يومية الخبر ، تاريخ : 2011/11/11.

[4]- Stéphane Mourlane , op. cit., p. 80.

إذن يمكن إعتبار أن مبدأ الدولة أكثر تفضيلا في السياسة الخارجة الجزائرية عموما و إتجاه إيطاليا خصوصا، وليد تراكمات تاريخية و نوع من رد الجميل للبلد الذي ساند كثيرا القضية الجزائرية ،و ما يدعم أكثر هذا الطرح أنه لم تسجل أي نزاعات قانونية أو سياسية في أي مجال سياسي أو إقتصادي، على خلاف العلاقات مع إسبانيا و التي تختلف عن تلك الموجودة مع إيطاليا .

خلاصة الفصل الثاني

إستناداً لما سبق ذكره، يتضح أن هناك إختلاف تام وواضح في إستراتيجة الدولتين في التعامل مع الغاز الطبيعي كمادة حيوية للطرفين، سواءاً بالنسبة للجزائر بحيث يمثل الغاز حوالي 40% من إيرادات المحروقات، و بالنسبة لإيطاليا كدولة في تزايد مستمر لإحتياجاتها الغازية بإعتبارها دولة صناعية .

فمنطق الدولة التى تنتج و تصدر و التي هي الجزائر، تعتمد على سياسة بيع الغاز دون بناء إستراتيجية تواجه بها رهانات الأسواق و التحول الذي تشهده، خاصة بعد التحول في معالم الإستهلاك الكمي والنوعي للطاقة في العالم بعد كارثة **فوكو شيما** النووي، و التى أعادت التوازنات للغاز الطبيعي حتي و إن كانت على المدى القصير .

فإستراتيجية الجزائر لا تعدو أن تكون حسب الخبراء الذين سبق و أن طرحنا مواقفهم، مشاريع تصدير الغاز و ضمان تدفق العملة الصعبة دون العمل على التعاطي مع المعطيات الإقليمية و العالمية التي أصبحت تتسم بالمرونة و الحيوية في ضمان الإمدادات الطاقوية، و على سبيل المثال : كما سبق و أن ذكرنا أن التحول الذي تشهده أسواق الغاز في العالم، من تحالفات و تضارب بين مصالح الدول المصدرة والمنتجة، يحث الجزائر على إعادة النظر في السياسة الطاقوية المتبعة و البحث عن البدائل .

..

الفصل الثالث

آفاق التعاون الجزائري – الإيطالي و الرهانات الخارجية

تمهيد :

من خلال ما استعرضناه سابقاً من أن الغاز محدد للعلاقات الجزائرية – الإيطالية، و يعتبر في نفس الوقت محركاً لتلك العلاقات، و ذلك بالنظر إلى المشاريع المرتبطة بين البلدين بالإضافة إلى طبيعة العلاقات بين البلدين و تحديد المعالم الكبرى لفرص ترسيخ التعاون و تعزيزه، و إتضح ذلك من خلال ضبط تصور كلا الدولتين، و الذي ساعدنا في منح تقييم معين لإستراتيجية كل بلد و تأثير ذلك على ميكانيزمات التعاون في مجال الغاز، في ظل التحولات التي تشهدها الأسواق الطاقوية في العالم.

فالغاز الطبيعي يعتبر الحجر الأساس في توجيه العلاقات الجزائرية- الإيطالية، و ذلك على أساس ما يمثله الغاز الطبيعي من أهمية إقتصادية للدولتين. فالجزائر التي تعتبر دولة ريعية تولي أهمية كبرى للغاز الطبيعي، و ذلك للحفاظ على الاقتصاد الوطني بحيث تمثل نسبة الغاز الطبيعي من إيرادات المحروقات حوالي 40%، و هذا ما يعكس الرهانات التي تواجه الجزائر في علاقاتها التعاونية مع الضفة الشمالية من المتوسط خاصة إيطاليا. أما في ما يخص هذه الأخيرة و التي تنتمي إلى نادي الدول الكبرى المصنعة والتي هي بحاجة دائمة إلى الطاقة بالنظر إلى النسيج الصناعي الذي تملكه، و بالتالي إتخذت هذه الدول و منها إيطاليا إستراتيجية التعاون و التوسع نحو دول الضفة الجنوبية من المتوسط، و ذلك لما تملكه من إمكانيات طاقوية غير مستغلة .

فالعلاقات الجزائرية- الإيطالية مرهونة بعلاقات إقتصادية محدودة في المجال الطاقوي، و هذا ما لا يخدم الجزائر بالدرجة الأولي، و على هذا الأساس تفرض علينا الدراسة المعالجة المنهجية لتحديد آفاق تلك العلاقات في مجال الغاز، ومحاولة البحث عن الرهانات و وضع مجموعة من البدائل و الاستراتيجيات التي يمكن أن تعزز التعاون بين الجزائر و إيطاليا، و تحافظ كذلك على القيمة التنافسية للغاز الجزائري في الأسواق الدولية .

المبحث الأول : رهانات العلاقات الجزائرية ـ الإيطالية في مجال الغاز

تتبني العلاقات الجزائرية – الإيطالية وفق منطق التعاون القائم على المعطيات الاقتصادية الطاقوية، و الذي يكتسي أهمية كبرى خاصة مع إرتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، و على هذا الأساس هناك مجموعة من الرهانات التي تواجه التعاون الجزائري – الإيطالي، إذ يشهد الغاز الطبيعي حركية واسعة على مستوى أسواق الطاقة العالمية، و ذلك بخصوصيتها البيئية و إمتداد العمر الافتراضي له أكبر من الاحتياطات النفطية، و بهذا يشهد الغاز في العالم تحولاً على مستوى الاستكشاف و النقل و الأسعار، بحيث أصبحت هذه المحددات تحدد عن طريق معطيات الإقتصاد الدولي أو ما يسمى بعولمة الإقتصاد الدولي، حيث أصبحت فيه الدول مرغمة على الاندماج فيه والتكيف مع البيئة الدولية .

فالجزائر كدولة ريعية تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات و منها الغاز الطبيعي، تواجه رهانات إقليمية و دولية، بسبب ظهور منافسين دوليين جدد في مجال صناعة الغاز، بالإضافة إلي التطور التكنولوجي الحاصل على مستوى الصناعات الطاقوية التي سرعت من عولمة أسواق الغاز .

المطلب الأول: الدول المنافسة ، و تأثيرها على مكانة الجزائر في السوق الخارجية.

بداية يجب التذكير أن تجارة الغاز الطبيعي ذات طبيعة عالمية لا تتميز بوجود سوق عالمية موحدة، بل هناك أسواق جهوية رئيسية و هي : السوق الأمريكية، السوق الآسيوية، السوق الأوروبية، هذا ما يعطي إنطباعاً حول الرهانات المرتبطة بإختلاف أنماط التسعير و طبيعة العقود المرتبطة بها، كل حسب الأسواق على خلاف البترول .

و بالنسبة للجزائر فهي دولة غازية بقدرة إنتاجية و صلت إلى 65 مليار متر مكعب سنة 2009، و تزود أوروبا ما يقارب 10 % من إحتياجاتها أوروبا من الغاز الطبيعي [1]، و بالتالي تُعتبر السوق الأوروبية المجال الحيوي للجزائر في ما يخص تسويق المنتوج، و ذلك لإعتبارات متعلقة بالقرب الجغرافي و قرب المركبات الغازية و سهولة نقل أنابيب الغاز الطبيعي، إذ أن الجزائر تعمل على ربط أوروبا من خلال الغازالطبيعي المميع GNL [2] الموجه إلى إسبانيا و فرنسا بصفة أكبر، في حين تؤكد الوكالة الوطنية للطاقة أن الطلب الأوروبي على الغاز سيرتفع إلى حوالي 80 %، و حسب الحكومة الروسية فإن روسيا تستطيع تأمين حوالي 70 % من هذه الاحتياجات .[3] و في ما يلي منحنى يبين قدرة الجزائر التصديرية من الغاز الطبيعي المميع :

شكل رقم 9. : ترتيب نسب تصدير الغاز الطبيعي المميع للجزائر للزبائن سنة 2008

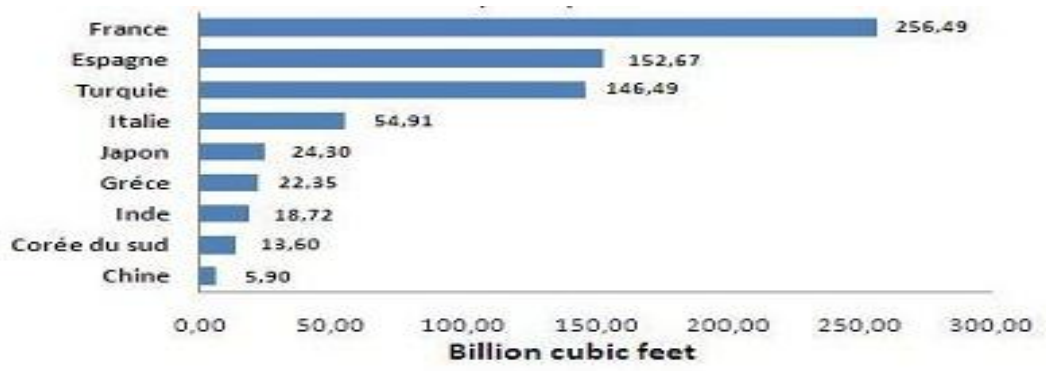

Source :Ihsane El Kadi, **Le Gaz Algerien En Passe De Changer De Religion** ,Note De L'IFRI ,Avril 2009 .P.23.

1 -**Sonatrach 5e Exportateur De Gaz Naturel Dans Le Monde** ,El Watan, 20 Octobre 2007.

2- هناك نوعان من الغاز المستعمل :**1/**- الغاز الطبيعي المميع **GNL** و هو عبارة عن منوج مسال مشتق من الغاز الطبيعي (ميثان أولى) يمكن أن يخزن تحت درجة حرارة منخفضة و الضغط العالي يصل إلي -260 درجة لتخفيض حجم الوقود و الشحن و التخزين ، **2/**- أما غاز البترول المميع **GPL** فهو غاز مسال يشمل هيدروكربون قابل للإشتعال مثل غاز البوتان ، و يكون نتيجة تكرير النفط ، و يستعمل في التدفئة و الأعمل المنزلية ، للمزيد أنظر القاموس الطاقوي :

* Cutler J. Cleveland , Christopher Morris , **dictionary of energy** , Expanded edition 2009 , Printed in Great Britain p.299.

3 - SafiaBerkouk , op.cit.,p.4.

1/- غازبروم"العملاق الروسي" : بالإضافة إلى الرهانات المرتبطة بسوق الغاز خاصة في أوروبا، تواجه الجزائر منافسة شرسة في مجال الغاز من قبل المتعامل الأول و الأكبر في العالم لأوروبا و هي روسيا، و ذلك بإعتبار القدرات الإنتاجية و الاحتياطية و الفارق الكبير بينها و بين الجزائر، بالإضافة إلى المشاريع التي أنشأتها و التي هي في طور الإنشاء لربط أوروبا بروسيا، مما يهدد تواجد الجزائر في أوروبا على المدى الطويل و المتوسط، خاصة بعد دخول أنبوب نورستريم حيز العمل بداية من سبتمبر 2011، بقدرة إنتاجية تقدر بـ 55 مليار متر مكعب أي تقريبا القدرات الحالية للجزائر، و الهدف من ذلك هو تفادي النقص في المستقبل و المشاكل المرتبطة بدول العبور[1]، فيمكن إستنتاج القدرة الانتاجية والاحتياطات الكبرى التي تمتلكها روسيا من خلال المخطط التالي :

شكل رقم 10 : أكبر الاحتياطات في العالمي لسنة 2011

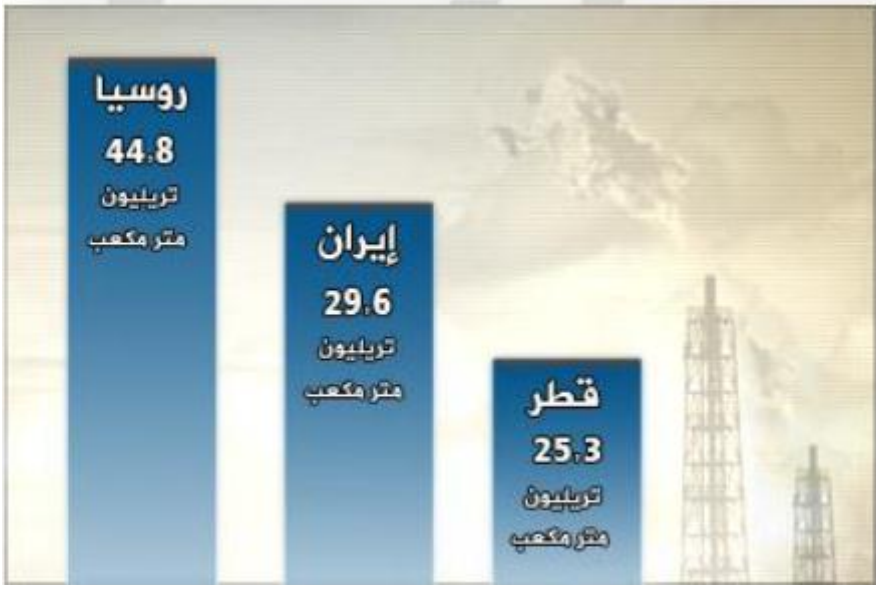

المصدر :عبدالجليل زيد المرهون،**الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية**،تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2011 ، ص .2 .

فأوروبا استوردت حوالي 320مليار متر مكعب من الغاز سنة 2008، وحسب التوقعات سترتفع هذه النسبة إلى 500 مليار متر مكعب سنة 2030، و هذا يعني أنها ستحتاج حوالي 180 مليار متر مكعب في السنة ككمية إضافية، هذا ما يمثل رهان بالنسبة للممولين المحليين لأوروبا خاصة بقدرة ضخ أنبوب **نورستريم** ، و بها تكون روسيا قد حجزت حوالي 30 % من إحتياجات أوروبا المستقبلية، و هذا ما يعطي الأفضلية لروسيا .[2]

[1] -BadreddineKhris , **Approvisionnement De L'europe En Gaz Algerien :Un Memorandum Pour Proteger Les Interets Communs ?**, ,Liberte, 21 Septembre 2011 .P.6.

2 -**La Position AlgerienneFragilisee Par L'expansion Russe** , El Watan Economie – Du 28 Novembre Au 4 Decembre 2011.(VI Dossier).

و في انتظار مشاريع أخرى مع شركاء آخرين مثل ليبيا و تركيا، و بالأخص مع التفكير في مشروع **ساوستريم** و الذي يمول دول جنوب أوروبا السوق المباشر للجزائر[1]. و في ما يلي خريطة تلخص حجم إنتشار أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا إلي السوق الأوروبية و الآسيوية :

خريطة رقم 2: أنابيب الغاز الروسية

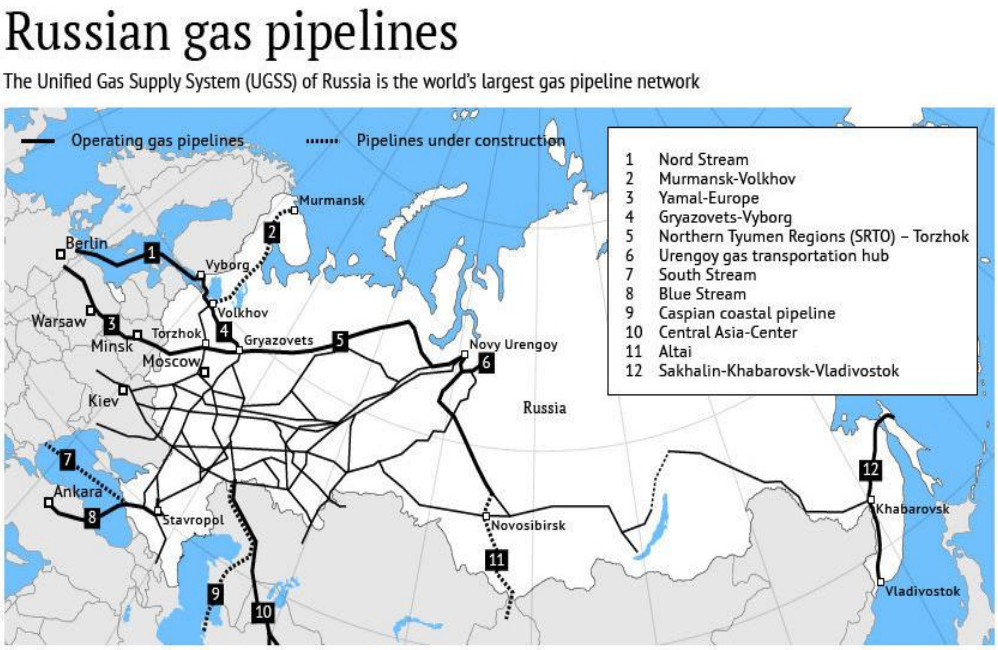

Source :EuanMearns ,The European Gas Market , December 13, 2007 , Http://Www.321energy.Com/Editorials/Mearns/Mearns121307.Html

في هذا المجال يؤكد الخبراء أن بداية من سنة 2030 سيصل تدفق الغاز لأوروبا، عن طريق أنابيب الغاز لشركة غازبروم إلى 50% من إجمالي واردات الأوروبية من الغاز، و هذا ما يدعم إهتمامات القارة.[2]

هذا على صعيد المشاريع، أما في ما يخص **السياسة الغازية لروسيا**، فهناك فرق شاسع بين الجزائر و روسيا، إذ أن روسيا تعتمد في سياستها الغازية على إستراتيجية بعيدة المدى بحيث تلعب شركة غازبروم الروسية دور **المتعامل المنتج**، فتحاول التحرك على أكثر من مستوى في علاقاتها مع الزبائن، و ثانيا تحاول التوسع للأسواق الأخرى من خلال السوق الآسيوية، بالإضافة إلى طبيعة العقود التي تتعامل بها الجزائر التي هي عقود طويلة و متوسطة المدى، التي تعتبر الضمان الآني للجزائر في تقاسم الأخطار مع المستهلكين بحيث تدوم من 15- 20 سنة. إلا أن روسيا و بعد و صولها إلى مستويات عالية من الاحتياطات و الإنتاج بدأت تلعب دوراً كبيراً على مستوى **الأسواق الحرةSPOT** . و هذا ما يؤثر بشكل كبير على تسعير الغاز في العقود طويلة الأجل، إذ يتم تداول الغاز بأسعار أقل من المحددة في العقود . و هذا ما يهدد

1- "**عبد المجيد عطار : من مصلحة الجزائر تفعيل برنامج الاستكشاف و استغلال الغاز غير التقليدي**" ، جريدة الخبر اليومي ، تاريخ : 2011/10/10.

2 -La Position AlgerienneFragilisee Par L'expansion Russe , op.cit.,p5.

بشكل كبير الجزائر بحيث طالبت كثيرا من الدول الأوروبية(منها اسبانيا)، و في كثير من الأحيان إعادة النظر في الأسعار وتخفيضها إلى مستوي الأسواق الفورية أي ما يعادل 4 دولار للوحدة مقابل 10 دولار للوحدة في العقود، و هذا ما يؤثر بصفة مباشرة على عائدات الجزائر من المحروقات إذ يمثل الغاز 40 % من إجمالي عائدات الجزائر من المحروقات[1] .

و كشف في نفس السياق البروفسور عبد الرحمان **مبتول** أن" روسيا تعمل من خلال شركتها العملاقة غازبروم، الى ممارسة نوع من الضغط عبر مجموعات ضغط روسية من قطاع الصناعة الغازية على سلطات منطقة **سردينيا** الإيطاليةK التي يعبر ترابها أنبوب الغاز الجزائري - الإيطالي غالسي، ويضيف أن اللوبيات الروسية نجحت في إقناع السلطات المحلية في المنطقة بمعارضتها مرور أنبوب الغاز الجزائر، مما يهدد بإسقاط المشروع برمته بحسب التصريحات التي أطلقها رئيس بلدية سردينيا لقناة فرنس3 كورسيكا "

و في خطوة تدخل في إستراتيجية تدعيم التعاون مع الدول المنتجة المصدرة، قامت الجزائر و روسيا بإمضاء اتفاقية تعاون سنة ،2006 و الذي فُسرت من قبل الدول الأوروبية على أنها بداية لتأسيس كارتل للغاز، ما يؤثر بصفة مباشرة على أمن الإمدادات و على أساس ذلك سارعت أوروبا إلى إنشاء مشاريع غازية جديدة و تسريع أخرى، رغم أن أكثر المحللين يؤكدون على إستحالة إيجاد شبه كارتل للغاز بين الجزائر و روسيا، و ذلك لعدة إعتبارات منها تباعد في القدرات الإنتاجية و الاحتياطات بين البلدين، و كذلك عدم وجود سياسة غازية جزائرية في مواجهة سياسة طاقوية كبرى كروسيا، بحيث أصبحت الشركة العملاقة **غازبروم** تسمي بالشركة الدولة، و ذلك لما لها من دور فعال في بناء السياسة الخارجية لروسيا .

و كمثال عن إختلاف الإستراتيجيتين، إذا إعتبرنا أن بيع الغاز بالنسبة للجزائر بالاستراتيجة، تعمل روسيا في السنوات الأخيرة على إستعمال الغاز الطبيعي و تبعية أوروبا لها، كورقة سياسية و محرك في السياسة الخارجة الروسية و هذا ماعبر عنه في الكثير من المناسبات الرئيس الروسي السابق **فلاديمير بوتن**[2]، و إتضح ذلك من خلال الأزمة الروسية - الاكرانية 2006/2005، التي أرعبت الاتحاد الأوربي و جعلته يعيد النظر في السياسة الطاقوية، بحيث كان سبب النزاع سبب تجاري معلن، إلا أن السبب الحقيقي هو سياسي يراد به معاقبة روسيا لأكرانيا على انضمامها في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من الناحية الجيوسياسية تقويض الغرب لروسيا في الحدود السابقة للإتحاد السوفياتي، و التي تعبر عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في شرق أوروبا .

1- "**أوروبا تريد التفاوض على أسعار الغاز الجزائري بأقل من 10 دولارات**" ، رقم 6357 ، يومية الخبر،تاريخ : 2011/05/17 .

2- عيّن رئيسا لحكومة روسيا الإتحادية في أغسطس/آب 1999 ، ومنذ 31 كانون الاول / ديسمبر 1999 تولى رئاسة حكومة روسيا الإتحادية بالوكالة. وفي 26 مارس/آذار 2000 انتخب رئيسا لروسيا الإتحادية، حيث مارس مهامه في 7 مايو من نفس العام. انتخب الرئيس بوتين لفترة ثانية في 14 مارس/آذار عام 2004. منذ 8 مايو/ايّار عام 2008 يشغل منصبا رئيس وزراء روسيا . ومنذ 7 مايو/ايّار عام 2008 يرأس حزب "روسيا الموحّدة .

أما الجزائر فطيلة تعاملها مع زبائنها في مجال الغاز الطبيعي، لم تستعمل الغاز كوسيلة سياسة و ذلك لنقص الإمكانيات في هذا المجال، و كذلك الارتباطات السياسية و الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي. فالجزائر تعتبر المصدر الأكثر أمنا، بحيث أنه لم تشهد الإمدادات الجزائرية اضطرابات حتى في عز الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في التسعينيات، رغم العزلة السياسة و الدبلوماسية و الاقتصادية التي مورست من طرف بعض الدول الأوروبية (فرنسا).

2/- قطر و طموح التوسع :أما في ما يخص المُنافس الذي أكد الخبراء قدرته الكبرى في مجال صناعة الغاز المسال GNL رغم حجمه، و التي تعبر الآن عن تهديد آخر لمكانة الجزائر في السوق الأوروبية وهي دولة **قطر**. وللتذكير فإن قطر التى بدأت العمل في هذا المجال سنة 1997 أصبحت الآن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن المقرر أن يشهد القطاع مزيدا من التوسع مع بدء تشغيل ثلاثة مرافق جديدة للغاز الطبيعي المسال خلال سنة 2010 (قطر غاز- 1 و 2 ورأس غاز- 2). وسوف يضاعف ذلك الطاقة الإنتاجية بالمقارنة إلى عام 2007 إلى 77 مليون طن سنويا بنهاية عام 2011، وقد تم التعاقد على تصدير كل هذه الكميات[1] [2].

إلا أن المعطيات الحالية تؤكد و بشدة المنافسة الشرسة بين الجزائر و قطر على السوق الأوروبية [3]، خاصة بعد التقدم السريع الذي أحرزته قطر في مجال الناقلات، و تعويض بعد المسافة بالنقل عبر السفن بالإضافة إلى اشتراك الشركة القطرية للغاز في مشاريع عدة من بينها مشروع **نابوكو**NABUCCOو الذي يبربط آسيا بأوروبا. و في ما يلي خريطة تقنية للمشروع :

خريطة رقم 3 : مشروع خط أنابيب الغاز نابوكوNABOOUCO

مجلة الوكالة الدولية للطاقة الدولية، الطاقة في العالم : نظرة خارجية،فرنسا ،2010 .

[1]- قطر تعتبر من أوائل الدول في صناعة الغاز المسال في العالم ب 77 مليار طن و الجزائر ب 29.3 مليار طن ، و هي كذلك المحرك الأساسي للسوق الحرة للغاز في أوروبا و التي تمارس فيها ضغطا كبير على التبادلات بالعقود طويل المدى تحت شرط take or pay .

[2]- دولة قطر: **التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال سيعزز من استمرار النمو الاقتصادي القوي في عام 2009**، سلسلة التقارير ، مجموعة سامبا المالية ،المملكة العربيةالسعودية ، ديسمبر 2008 .ص.12.

[3]- **"روسيا و قطر تنافسان الغاز الجزائري في أوروبا "**، يومية الخبر ، تاريخ : 2011/05/17 .ص.03.

فالواضح أن قطر تنشط بشكل كبير في مجال صناعة الغاز المسال الذي غزت به السوق التقليدي للجزائر في أوروبا، و الأخطر من ذلك حسب الخبراء أنها تسوق الغاز بأسعار قريبة من سعر التكلفة و ذلك يدخل في استراتيجة جذب الزبائن، بالإضافة إلى **سياسة إغراق الأسواق**[1] مما يؤثر على الأسعار خاصة في ما يتعلق بالعقود، و تتحرك قطر كدولة منافسة للجزائر أكثر على مستوي السوق الفوري للغاز الطبيعي في أوروبا، بحيث أصبحت تضخ ما يقارب 15 % من إنتاجها في السوق الأوروبية في جويلية 2011[2]، رغبة منها في كسر الأسعار الموجودة في العقود الحالية مما يؤثر بشكر كبير على الموقع التفاوضي للجزائر .

و هذا ما أحدث نوع من الحراك الدبلوماسي رفيع المستوى، إذ يلاحظ في نفس الفترة زيارة أمير قطر للجزائر مرتين على التوالي في نفس السنة، و هذا يدل على المنافسة الشرسة التي تتلقاها الجزائر من طرف قطر .

3/ - أثر التطور التكنولوجي على قطاع الغاز الطبيعي : تحقق في قطاع الغاز الطبيعي على غرار قطاع النفط تقدم تكنولوجي معتبر، وقد سمح هذا الأخير بإنجاز تطور هام في القطاع، وفتح آفاقا واسعة للتطور أكثر في المستقبل، خصوصا في ميدان الغاز المسال، الذي إنخفضت فيه التكاليف منذ مطلع التسعينيات بنسبة تراوحت بين 20 و 30 % على طول الحلقات الثلاثة للسلسلة، والتي هي التمييع والنقل و إعادة الغاز السائل المنقول إلى الحالة الغازية في ميناء الاستيراد، وعليه فقد كانت أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في القطاع كما يلي[3] :

أولا : تحسين تصميم معامل الغاز.

لقد تحقق نجاح مشهود في ميدان تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي في العقد الأخير، حيث تفرض معايير الأمان أن لا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددا في ظل وجود شروط معينة، و بفضل التقدم التكنولوجي كان يتم في كل مرة التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل، حتى بلغ حجمها في عام 2005 حوالي 5 مليون طن، وهي التي كانت لا تتجاوز 0.5 مليون طن مثلا في عام 1964. ويتوقع في ضوء النجاح المتواصل أن تصل طاقة معامل التمييع إلى 8 مليون طن في أفق 2012 .

وسمح هذا التقدم التكنولوجي أيضا بتخفيض تكلفة معالجة الطن من 500 دولار بسعر دولار سنة 2002 إلى 180 دولار للطن في عام 2005 من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحسن تصميم معامل إعادة الغاز السائل إلى الحالة الغازية بشكل كبير، لمعامل الجيل الأول إلى حوالي 200 ألف متر وارتفعت طاقة هذه المعامل من 40000 متر للجيل الحالي[4].

---

[1]- "**مراد برور : تشكيل أوبك للغاز مستبعد و المنافسة على أشدها للاستحواذ على السوق الاوروبية**" ،يومية الخبر،تاريخ : 2011/11/15 . ص.4.

[2]-المرجع السابق ، نفس المكان .

[3]- هوارد جيلر، **ثورة الطاقة نحو مستقبل مستدام** ، ط1 ، أبو ظبي : مركز الامارات و البحوث الإستراتيجية ، ،2009. ص 55.

[4]- هوارد جيلر ، المرجع السابق ، ص . 68.

ثانيا : تحسين تصميم ناقلات الغاز.

إن من أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في ميدان نقل الغاز الطبيعي، هو تحسين تصميم بناء الناقلات، وقد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدية، وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل مليون وحدة حرارية بريطانية من 1.4 دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار في عام 2002 (Million British Thermal Unit) أي بما نسبته 33%.

و من جهة أخرى، سمح تحسن تصميم بناء الناقلات في زيادة سرعتها وتقليص المدة التي كانت في الأسفار، فالسرعة المتوسطة للناقلة المبنية في عام 1969 وذات السعة 71500 متر حدود 16.5 عقدة بحرية في الساعة، انتقلت في الأنواع الجديدة للناقلات ذات السعة 138 ألف متر والمبنية في عام 2000 إلى حدود 20.8 عقدة في الساعة[1].

إن هذا التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان التصميم والتحكم في التكاليف، جعل سعر الناقلة على سبيل المثال ينخفض في عام 2005 إلى حدود 150 مليون دولار[3]، ذات السعة 138 ألف متر وهو الذي كان يساوي 260 مليون دولار في عام 1991 [2]. ويعود الفضل في ذلك إلى الصينيين بالدرجة الأولى الذين دخلوا ميدان المنافسة، في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع بناء ناقلات الغاز، ساهموا بطريقة مباشرة في التخفيف من حالة الاحتكار التي كان اليابانيون والكوريون مارسوها من قبل.

ثالثا : تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي.

لم يتحقق التطور التكنولوجي في ميدان نقل الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات فقط، وإنما تحقق أيضا في ميدان النقل بواسطة الأنابيب، حيث تحسنت شروط هذا النوع الأخير بفضل تحسن تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير، وأصبحت الأنواع الجديدة منها تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل عوامل الضغطوعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة اليوم لنقل الغاز على المسافات الطويلة تصل إلى 1400 ملم، وهي مصنوعة من نوع معين من الحديد الصلب وقد نجم عن هذه التحسينات إرتفاع طاقة النقل، و تصل قدرة مقاومته القصوى إلى 75 بار Barsسنويا.

و على هذا الأساس تعتبر مسألة الحصول على التكنولوجية، رهاناً أساسيأُبالنسبة للجزائر، من أجل تطوير حقول الغاز و مصانع الغاز المميع.

4/- رهان "الغاز غير التقليدي" في الجزائر :

في وقت بدأت فيه الإحتياطات الجزائرية تستقر في حدود 4700 مليار متر مكعب و إرتفاع مستويات الاستهلاك المحلي بحوالي 7 إلى 8 % [3]، تواجه الجزائر رهاناً أكبر و هو تزايد الاهتمامات الدولية بالغاز

1- المرجع نفسه ، ص 70.
2- المرجع نفسه ، ص 77.
3- مرجع سابق ، يومية الخبر : **حرب أسعار الغاز غير مستبعدة على المدى القصير** .

غير التقليدي [1] ، و الذي تعاظم بشكل كبير في السنوات الماضية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بفعل التطور التكنولوجي الذي حققته الصناعات الغازية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إستخدام العقود طويلة الأجل في بيع الغاز .

و تشير التقارير الصادرة عن وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية لسنة 2010، أن سونطراك باشرت في عقد إتفاق مع شركة **إيني**ENI الإيطالية، للشروع في دراسة القدرات الجزائرية الخاصة بالغاز غير التقليدي [2]، و هذا دليل على أن هناك رهان كبير يرتبط بالجزائر في محاولتها الإيفاء بالالتزامات، في ظل تراجع أو استقرار الاحتياطات بالمقابل تعدد البدائل بالنسبة للزبائن على غرار إيطاليا و إسبانيا .

وحسب بعض الخبراء في مجال الغاز الطبيعي، الذين يؤكدون على أن الجزائر ستضطر إلى الحد من صادراتها في حالة عدم تجديد الاحتياطات بعد 20 سنة، بحيث بدأت الجزائر التخلي عن بلوغ هدف مستوى 100 مليار متر مكعب في السنة من التصدير، في حال التأكد من عدم إمكانية تجاوز سقف محدد من صادرات الغاز دون الإخلال بتوازن الاحتياطي، كما تخلت الجزائر عن مشاريع بتروكيمائية كبيرة وذلك لاستهلاكها الكبير للغاز الطبيعي و يظل من الصعب تحقيق هدف 85 مليار متر مكعب من الصادرات الغازية و الحفاظ على هذا المستوي طويلا أيضا[3] .

وعلى هذا الأساس تسعي الجزائر للدخول في سباق مع الزمن لتدارك الوضع، من خلال الاستعانة بعدد من الشركات الأجنبية التي تمتلك حاليا خبرة كبيرة في تقنيات استغلال الغاز غير التقليدي، فبعد شركة **إيني** الايطالية، و حسب نفس التقرير الصادر عن وزارة الطاقة و المناجم سيتم التعاقد مع عدد من المجموعات التي يمكن أن تساهم أيضا في هذا المجال مثل : **بريتيش بتروليم** البريطانية، للنظر في إمكانية استغلال الغاز الطبيعي على نطاق واحد، إلا أن العراقيل التي يمكن أن تحول دون ذلك، هي التعقيدات التقنية و الكلفة العالية للاستغلال مثل هذه الغازات إضافة إلى مخاطر التلوث، و بما أن أسعار الغاز تبقي متدنية في الأسواق العالمية فهي لا تتجاوز 4 دولار لمليون وحدة حرارية بالنسبة للأسواق الحرة و ما بين 7 إلى 8 دولار بالنسبة للعقود[4]، فإن إمكانية استغلال الجزائر للغاز الطبيعي على المدي القصير مستبعد في انتظار تجديد الاحتياطي .

في حين إعتبر المدير العام السابق لسوناطراك **عبد المجيد عطار**، أن الغازات غير التقليدية مكلفة و إستغلالها يتطلب تعديل قانون المحروقات الحالي، و حسب الخبراء أن حفر بئر واحد لإستغلال الغاز غير

---

[1]- الغاز غير التقليدي هي غازات طبيعية في حقيقة الأمر متواجدة بالصخور الطينية و قدرات إنتاجها منعدمة إذ لم تستخدم تقنيات عالية الجودة و جد مكلفة ، مع تواجد طبقاتها على عمق 2000 متر ، إذ يتعين إستخدام كميات كبيرة من المياه لكسر الطبقة و تحرير الغاز .

[2]-"**عبد المجيد عطار : الغازات غير التقليدية مكلفة و استغلالها يتطلب تعديل قانون المحروقات** "،يومية الخبر ، 2011/10/03 .

3-**Coopération énergétique en Algérie ; Les compagnies étrangères affichent de plus en plus leur intérêt** ,EL WATAN ,03-10-2011 .p.4.

4 -Rapport Du Fmi N° 11/39 , Mars 2011 sur l'Algerie .

التقليدي يكلف 10 مرات كلفة بئر الغاز الطبيعي كما هو موجود في حاسي الرمل. و أكد المدير العام السابق أن أسباب لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغاز هو أن هذه الأخيرة لاحظت تراجع إحتياطاتها الغازية فلجأت لاستغلال الغاز غير التقليدي بدلا من إستيراد الغاز الطبيعي[1]، وهذا بسبب إمتلاكها للتقنية الحديثة و الموارد المالية الكافية والمساحات. و حسب المدير العام فإن على الجزائر تعديل قانون المحروقات و إلا فإن سوناطراك أو أي شركة أجنبية لايمكنها في ظل القانون الحالي إستغلال الغاز غير التقليدي .[2]

المطلب الثاني : إيطاليا و الرغبة في ضمان الأمن الطاقوي

يتضح مما سبق ذكره عن السياسة الغازية لإيطاليا، أن زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في تزايد مستمر نظرا لتزايد نشاط القطاع الصناعي في إيطاليا بين الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2009، حيث شهد هذا القطاع نمواً معتبراً نظراً لإمتلاك إيطاليا ثاني أكبر نسيج قطاع إقتصادي في أوروبا بعد ألمانيا [3]. هذا ما شكل نوع من الاعتماد الكلي لإيطاليا على إستيراد الغاز الطبيعي، خاصة بعد إعادة النظر في الطاقة النووية، و كذلك تأثير المعطيات الدولية و الأسواق الطاقوية في العالم التي أصبحت تتميز بالتنافسية و الديناميكية في مجال الاستيراد و التصدير و كل ما يتعلق به من ضبط الأسعار و حركية الأسواق، إذ تعتبر روسيا و الجزائر من أكبر الموردين لإيطاليا في مجال الغاز و هذا ما أثبتته الأرقام في ما سبق .

ووفقا للمعطيات الدولية و الأزمات التي تعيشها هذه الأخير ة و التي ألقت بظلالها على سوق الطاقة و الطلب العالمي، بالإضافة إلى إستعمال بعض الدول مثل روسيا للغاز كوسيلة سياسية للضغط في تعاملها مع دول أوروبا الشرقية و من ذلك الأزمة التي سبق الحديث عنها(الاكرانية- الروسية شتاء 2005 و كذلك أزمة 2009)، و التي هددت بصفة مباشرة أمن الإمدادات الأوروبية، حاولت إيطاليا و بإعتبار تحركها في النطاق الأوروبي في مجال الطاقة، لعب دور في تطبيق تعليمات المفوضية الأوروبية في مجال الغاز من تحرير للمنافسة و تتعدد الموردين، فإتخذت إستراتيجية البحث عن الأمن الطاقوي كهدف أول للإستراتيجية الغازية، من خلال تدعيم المشاريع التي تربها بدول جنوب المتوسط مثل : الزيادة في قدرة تصدير أنبوب TRANSMED الجزائري العابر للأراضي التونسية و الانطلاق في بناء مشروع آخر يربطها بالجزائر و هو GALSI و الذي يشهد أشغال بطيئة بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا على العموم و إيطاليا خاصة .

---

[1]- وفقا للتقديرات الاحصائية الحالية ، فإن الصادرات الجزائرية تراوحت ما بين 55.3 و 52.8 مليار متر مكعب ، أقل من من المعدل المعروف سابق ، و هو مابين 63 و 64 مليار متر مكعب و هو مؤشر مقلق ، خاصة أن حصة الغاز الجزائري المصدر بإتجاه السوق الامريكي أضحي شبه منعدم ، و كانت الجزائر تصدر ما بين مليار و نصف المليار متر مكعب سنويا للسوق الامريكي .

[2]- يومية الخبر ، المرجع السابق .

[3]-مرجع سابق ، أيام دراسية برلمانية حول : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " تجارب إيطاليا و الجزائر " ،**

و تدخل إستراتيجية إيطاليا في البحث عن الأمن الطاقوي، في محاولتها كسب هامش مناورة أكبر في مجال ضمان الإمدادات، و هذا معبر عنه في إتجاه إيطاليا إلى التعامل مع متعامل جديد في سوق الغاز الأوروبي ألي و هو قطر عبر استيراد GNL[1]، و دخولها في شراكة كبيرة مع شركات كبرى مثل تلك التي تجمع الشركة الإيطالية إيني مع العملاق الروسي غازبروم في إنشاء مشروع SOUTHSTREAM و الذي يزود إيطاليا مباشرة بالغاز الروسي، و تقدر قدرته التصديرية بـ 65 مليار متر مكعب في السنة[2] . و في ما يلي خريطة توضح إمتداد الأنابيب لإيطاليا :

خريطة رقم 4: مشاريع خطوط أنابيب (السير الشمالي ، نابوكو ، السير الجنوبي)

Source : **Security Of Gas Supply In Open Markets Lng And Power At A Turning Point** , International Energy Agency , OECD/IEA, 2004 .P.18.

أما في ما يخص التحدي الآخر الذي يواجه إيطاليا، و هو إعادة النظر في سياسة الطاقة النووية، على إثر كارثة فوكوشيما و تداعياتها على منظومة الطاقة النووية في العالم . جعل إحتياجات الطاقة الايطالية خاصة في مجال توليد الكهرباء ترتفع و التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي بالإضافة إلى خصائصه البيئية الجيدة .

فاتخاذ قرار التراجع عن الطاقة النووية من خلال استفتاء شعبي في جوان 2011، مثل رهاناً كبير بالنسبة لإيطاليا في مجال الطاقة، خاصة و تزامن ذلك مع الأزمة في منطقة اليورو و التي عصفت بكثير

[1]- مرجع سابق ، سلسلة تقارير ، مجموعة سامبا المالية ، ص. 24.
[2]- المرجع نفسه ، ص . 12 .

من الدول الأوروبية مثل اليونان و إيطاليا في نفس الفترة . و يجري في هذه الفترة إجراءات مارطونية من أجل الاتفاق على أرضية أوروبية للخروج من الأزمة، مما إنعكس بشكل كبير على السياسة الصناعية لإيطاليا و انخفاظ الطلب على الغاز الطبيعي، و الذي بدوره يؤثر على إيرادات دول جنوب المتوسط ومنها الجزائر .[1]

فمن بين الإجراءات المتخذة من طرف إيطاليا، هي مواجهة الأزمة الاقتصادية عن طريق إجراءات تقشفية، و حتى التفكير في تعطيل بعض المشاريع الكبري في مجال الطاقة مثل مشروع **غالسي**، الذي هو مجمد بسبب الأزمة المالية التي واجهت إيطاليا في سنة 2011، مما أدي إلى إعادة النظر في النفقات الأوروبية.

المبحث الثاني : بدائل و آفاق التعاون الجزائري - الإيطالي .

إن طبيعة العلاقات الجزائرية – الإيطالية و الرهانات المرتبطة بها، تجعلنا نعيد النظر في معطيات هذا التعاون، محاولين تجاوز الرهانات المطروحة، وذلك عن طريق طرح مجموعة من البدائل لكلا الطرفين سعيا لتعزيز التعاون خارج مجال الغاز، و الذي هو المحدد الأساسي في العلاقات بين الدولتين، ليتعدي ذلك إلى مجالات آخرى مثل: الطاقات المتجددة و المقاولات و التي يمكنها أن تخلق آفاق جديدة للتعاون في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، بحيث أن المعطيات الميدانية تشير إلى حقيقة ، و هي أن للجزائر هامش مناورة أكبر يمكن من خلالها أن تخلق الجزائر سوق واعدة في مجال الطاقة و ذلك من خلال الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، و التي تراهن عليها الدول الكبرى و منها ألمانيا وبريطانيا. أما في ما يخص إيطاليا فهي تسعي جاهدة إلى وضع سياسة تعاونية لفترة ما بعد الغاز الطبيعي مع الجزائر، و هذا وعياً منها أن الغاز الطبيعي هو سياسة طاقوية مؤقتة ناضبة، و بالتالي تعمل إيطاليا على الولوج إلى مجالات الطاقات المتجددة في الجزائر و المقاولات، و ذلك بالنظر إلى البرامج المعلنة من طرف الجزائر في هذا المجال .

المطلب الأول : إيطاليا و توسيع التعاون مع الجزائر خارج مجال الغاز .

تتسم العلاقات الجزائرية – الإيطالية كما سبق و أن ذكرنا آنفا، بأنها علاقات إقتصادية بالدرجة الأولي فرضتها مصلحة البلدين و متعلقة بشكل كبير بالإمدادات في مجال الغاز الطبيعي، الذي تعتبر فيه الجزائر أول ممول لإيطاليا، هذا ما يجعل من منطق التعاون بين البلدين معرض للهزات الاقتصادية و السياسية التي تجري في النطاق الإقليمي أو الدولي .

[1] - في هذا المجال أعرب وزير الطاقة و المناجم يوسف يوسفي عن خشية الحكومة الجزائرية من سيناريو أزمة اقتصادية عميقة في إيطاليا شبيهة بالأزمة اليونانية ، ما يؤثر في مداخيل المحروقات الجزائرية ، و ذلك لأن إيطاليا تعد الزبون الاول للجزائر في مجال الغاز : **"الجزائر تخشي من تأثير الأزمة الاقتصادية بإيطاليا على مداخيل المحروقات "**،جريدة الخبر ،عدد رقم 6551 ،2011/12/01.

لكن إيطاليا و في إطار إستراتيجيتها في تنويع مصادر التمويل بالطاقة، و الذي تزامن مع إعادة النظر في الاستعمال النووي للطاقة بعد مخلفات كارثة فوكوشيما النووية التي ضربت اليابان، تسعي لتسجيل حضورها في رغبة الجزائر تطوير الطاقات المتجددة، و التي لن تخرج عن منطق التبعية و التحكم في هذه الأخيرة، و ذلك من خلال التحكم في التكنولوجيا اللازمة لتطوير مثل هذه الطاقات. فبالتالي يُعتبر ميدان الطاقات المتجددة ميدان آخر تلعب على وتره إيطاليا بحكم امتلاك شركاتها للتكنولوجية، و ذلك وفق منطق التعاون و تبادل الخبرات المصرح به .

فالشركة الإيطالية العملاقة إيني ENI عرضت خدماتها في مجال تطوير الجزائر للطاقات المتجدد ، عن طريق عقد إتفاق بينها و بين شركة سوناطراك، بالإضافة إلى حرص إيطاليا على الاستفادة من التعاون في مجال الغاز غير التقليدي، الذي تعتبر فيه شركة إيني من الشركات الأولي التي منحت رخص البحث و الاستكشاف، لمعرفة الإمكانيات الجزائرية في مجال الغاز غير التقليدي .

إذن يمكن تقسيم إستراتيجية إيطاليا في إتجاه التعاون مع الجزائر إلى مدى متوسط و مدى بعيد:

أ- **الاستراتيجية على المدي المتوسط** : في إطار توجه إيطاليا إلى ضمان الإمدادات الطاقوية و تنويع المصادر، و مع دخول معطيات جديدة في سوق الغاز الطبيعي و هي الاكتشافات الخاصة بالغاز غير التقليدي و الذي يحتاج حسب الخبراء إلى إمكانيات ضخمة، بحيث تكون الدولة الام عاجزة على توفير الموارد المالية و التقنية المطلوبة، و بالتالي تسعي إيطاليا للحضور على المستوى المتوسط في مجال الغاز التقليدي، و ذلك ليكون بديل مؤقت لنضوب الغاز الطبيعي الجزائري أو التراجع في الاحتياطات.

ب- **على المستوي البعيد** : و هذا من خلال دخول إيطاليا مع الجزائر في تعاون يتعدي مجال الغاز إلى مجالات أخرى مثل : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قطاع المقاولات، إذ يتميز القطاع الصناعي الإيطالي على إعتماده بشكل كبير على الصناعات الصغيرة بشكل واسع، ففي ظل نظام مقاولاتي أوروبي يشتهر بإستحواذ واسع للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة، كما تمثل المشاريع الإيطالية الصغرى 95 % من إجمالي لمؤسسات (83.1 %)، بالنسبة لألمانيا و 87.5 % بالنسبة للمملكة المتحدة[1]، حسب ما ذكرته كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الإيطالية السيدة **: كراكسي**.

[1]- مرجع سابق ، **الأيام الدراسية للبرلمان الجزائري حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، ص 81.

و تضيف في نفس السياق قائلةً :

"إذ أن الميزة الهامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية هي شكلها التنظيمي الذي تجد صنيعتها المثلي في المقاطعات الصناعية، و هو شكل من أشكال التطور الصناعي وليد القاعدة و هو يعكس القدرة في الترقية الذاتية للقوي الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسساتية المتواجدة في إقليم ما، و ذلك بالاستفادة من الموارد البشرية و الموارد الأولية و المعرفة المتوفرة محليا، إذ تمثل المقاطعات الصناعية الايطالية احدي النقاط القوية لنظام الإنتاج الإيطالي، و غالبا ما تكون مؤسسات المقاطعة ذو تسيير عائلي ، بحيث يكون مقرها بعيد عن بعضها البعض فتندرج ة تتخصص في مختلف مراحل نفس المسار الانتاجي"[1].

يشكل إذن نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حقيقة خاصة و متماسكة، و عاملاً أساسياً للديناميكية و النمو في ميدان الاقتصاد الإيطالي .

في هذا الإطار يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة، بديل استراتيجي للتعاون الجزائري-الإيطالي و توسيع مجاله، و على هذا الأساس إعتبرت إيطاليا شريك مهم و مفضل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إذ تم إعتماده كمحور رئيسي للشراكة الثنائية، و تجسد ذلك من "خلال التوقيع في ديسمبر ،2006 على مذكرة تفاهم في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر و إيطاليا، و رافق التوقيع على مذكرة تفاهم هذه و في نفس الآونة القيام بإتفاقية شراكة مالية بين الجزائرية للاستثمار **(FINALEP)** والمؤسسة المالية الايطالية **(SIMEST)**"[2].

في حين أكدت وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، علي تعزيز حضور المؤسسات الإيطالية في الجزائر، في السنوات الأخيرة بحيث وصلت عدد الشركات العاملة في الجزائر 150 مؤسسة في مجال الطاقة و المرافق لا سيما النقل و السكة الحديدية و الري و كذا الخدمات .

بالإضافة إلي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحاول منه إيطاليا توسيع مجال التعاون، تسعي إيطاليا كذلك إلى الاستثمار في مجال المنشآت البحرية من موانئ بحرية عسكرية و مدنية، و التي تحتوي إيطاليا على أكبر شركتين في أوروبا للمنشآت البحرية مثل : شركة LA SPEZIA و شركة FINCANTIERI و هما شركتان رائدتان في مجال المقاولات[3].

[1]- نفس المرجع ، ص 83.
[2]- نفس المرجع ، ص. 65.
[3]-El watan économie , op . cit., p.6.

المطلب الثاني : الجزائر و رهان الطاقات المتجددة

يعتبر مجال الطاقات المتجددة مجالاً حيوياً، و بديلاً إستراتيجياً بالنسبة للجزائر، و ذلك بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من مساحات صحراوية شاسعة تعتبر من أجود المناطق في العالم، و الأكثر إستقطاباً للاستثمارات في مجال توليد الطاقة الشمسية، و على هذا الأساس تُسارع الجزائر عبر دراسة الكثير من العروض للإستثمار من طرف شركات عالمية طاقوية، لها باع في مجال الاستغلال و النقل، و ذلك محاولة لبناء قدرة طاقوية بديلة و مستدامة، و لذلك سيتم معالجة هذا الرهان وفق النقاط التالية :

1/- توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية :

لقد أصبحت السوق العالمية أكثر تنافسية وتعقيدا بين الدول فيما يتعلق بدخول الأسواق العالمية، أو البحث عن الأسواق الجديدة، وهذا يحتم على المؤسسات تحليل مصادر الطلب والعرض ودراسة مجموعات المستهلكين والمنافسين من كافة الجوانب: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية.

إن الإستراتيجية المنشودة تتطلب، ليس فقط حماية المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) من المنافسة الخارجية، ولكن دفع هذه المؤسسات للتوجه نحو الاستثمار خارج الوطن، وضرورة غزو الأسواق العالمية، وإثبات قدراتها في الخارج، لما لهذه الإستراتيجية من أهمية حيوية تتمثل في[1]:

أ- المشاركة في الإنتاج العالمي: من الضروري الخروج من النمط القديم وذلك بتوسيع الاستثمارات خارج المجال المحلي، باعتبار أن طرق زيادة الثروة ليست داخل حدود الدولة الإقليمية فقط، ولكن من خلال المشاركة في جزء من الناتج العالمي ، ولذلك على الشركات الجزائرية ومنها سونطراك على الأخص، أن تنتهج سياسة استثمارات خارجية للبحث عن نصيب لها من هذا الناتج العالمي.

إن شركات البترول العالمية تطبق نماذج متعددة من أساليب التسويق بهدف السيطرة على حصص من السوق، وذلك عن طريق المنافسة بالأسعار وجودة الخدمات المقدمة، وضغط التكاليف في التسيير، وتطوير الاتصالات من أجل الوصول إلى توزيع أكبر قدر من المنتجات البترولية و الغازية في الأسواق العالمية[2].

ب- المنافسة الخارجية ضرورية للحفاظ على السوق الداخلية[3]، في السوق المفتوحة ثبت أن احتفاظ أي مؤسسة على مكانتها في السوق الداخلية يكمن في قدرتها على المنافسة الخارجية،

[1]- فريد النجار وآخرون ، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية**، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006 .ص.80 .
[2]-تور الدين زمام ، **القوي السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ،ص.56.
[3]- فريد النجار و آخرون ، مرجع السابق ، ص . 85.

لأن ذلك يهيئها للمنافسة أمام الشركات الأجنبية القوية[1] ، وفي هذا المجال يقول و.م. كيغانW.KIGEN أحد الخبراء الأمريكيين: "يجب الاستفادة من الفرص المتاحة من أجل النمو والبقاء، لأنهما السببان الرئيسيان اللذان يدفعان بالمؤسسات للوصول إلى العالمية، وأن أية مؤسسة تهمل التوسع على المستوى الدولي، تخاطر بفقدها لسوقها الوطنية، لأنها ستزاح بسهولة من طرف منافسين خارجيين أقوياء "[2].

إن الشركات العالمية في زمن العولمة تنشر نشاطها في عشرات الدول، وتحاول الاستفادة من أية ميزة نسبية في أي دولة[3]، كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن جنسية أي منهم، بمعنى أن المؤسسة الوطنية لا يجب عليها أن تركن إلى الفضاء القومي والمحلي في المتطلبات اللازمة لتطورها، بل يجب أن تتعداه إلى الفضاء العالمي.

كما أن الشركات العالمية لم يعد يقتصر نشاطها على سلعة واحدة محددة، إذ من سماتها تعدد الأنشطة ولو لم يكن بينها أي رابط، وذلك لاعتبارات اقتصادية بحتة، وهو تعويض الخسارة المحتملة في أي نشاط اقتصادي بما تحققه من أرباح في نشاط اقتصادي آخر يشهد رواجا، لأن المهم هو ضمان تحقيق أرباح سنوية متنامية باستمرار ، ويمكن معاينة ذلك بوضوح في الشركات اليابانية والكورية التي نشاهد لها منتجات مختلفة في الأسواق لا رابط بينها لكنها تحمل علامة تجارية واحدة.

وأفضل من يقوم بهذا الدور من المؤسسات الجزائرية بالتوجه نحو الاستثمار بالخارج في الوقت الراهن هي شركة سونطراك، لما تملكه من خبرات ومركز اقتصادي عالمي ، وقد قامت سونطراك بالفعل بمشاريع استثمارية بالخارج، حيث بلغ مجموع الإنتاج النفطي من مجمل عملياتها بالخارج حوالي 120 ألف برميل يوميا، أي ما نسبته 12 % تقريبا من إجمالي إنتاج هذه المؤسسة من البترول. ومن أهم عملياتها الدولية المشاركة في إنجاز مشروع كاميزيا بالبيرو لإنتاج وتسويق الغاز والنفط الخام الذي دخل الإنتاج في جوان 2004 [4] كما لها مشاريع في كل من مالي، النيجر، ليبيا واليمن، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع البتروكيماويات بالشراكة في مصنع ريسبولREPSOL مع إسبانيا على أراضيها، وغيرها من المشاريع.

1 -HamzaBelaid : In , Revue Naftal News. Avril 2003. P. 27

2- فريد النجار ، المرجع نفسه ، ص .95.

3- ليا عادل ،**الدولة الحديثة**، طرابلس : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط1 ،2008 ، ص.58.

4 -Sonatrach . 'La Revue' N° 43, Septembre /Octobre 2004. P. 32.

2/-ضرورة تنمية مصادر الطاقة المتجددة[1] :

تتميز الجزائر بقدراتها من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية ،الطاقة الهوائية ،الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة البيولوجية (BIOMASSE)، إنها الطاقات المتعاقبة التي يمكن أن تحل محل المحروقات ."ويعتبر تطوير هذه الطاقات كبديل للطاقات الحفرية الكلاسيكية أي المحروقات، من أهم انشغالات قطاع الطاقة والمناجم .فإدراج مصادر الطاقات المتجددة في الموازنة الطاقوية الوطنية يهدف إلى إحداث التماسك الاجتماعي والاقتصادي وكذلك تحقيق التنمية المستدامة"[2].

و إذا تأملنا واقع سوق الطاقة في العالم، فإننا نجد من بين قدرات توليد الكهرباء الجديدة التى أضيفت عالميا بين سنتي 2008 و 2009 و التي بلغت نحو 300 ميغاوات، تمثل الطاقة المتجددة 140 ميغواط منها (أي ما يقارب النصف)[3]. و أيضا الصعوبات التي تواجهها اقتصادات الدول في ظل الأزمة المالية العالمية، فقد زادت قدرات الطاقة المتجددة في سنتي 2009 و 2010، و هي كلها من المؤشرات الدالة على مدى التغيرات العميقة التى تحدث على مسرح الطاقة العالمي .

إن الجزائر و بحكم حاجياتها التنموية ووضعها الإقليمي و الدولي كممون طاقوي، تواجه تحدى التأقلم مع المعطيات الجديدة في أسواق الطاقة ، و بإعتبار العوامل المتضافرة التي تشير إلى تشكل ملامح "العصر الذهبي للغاز الطبيعي "، و التأكيد على أنه سيكون للغاز الطبيعي أداء جيد في الاتجاهات المختلفة للسياسات الطاقوية في العالم. لذلك تجد الجزائر نفسها اليوم في وضع مريح مؤقتا لتوجهها بإعتماد نموذج طاقوي مبني على الغاز الطبيعي طبعا بالإضافة إلى الرهانات المرتبطة به، كما سبق ذكرها من منافسة و التحول في طبيعة الأسواق، وذلك على المدي البعيد فأن بقاء إعتماد الجزائر على هذا النموذج الطاقوي سيخلق إشكالية حقيقية بين العرض و الطلب تبعاً لمتطلبات السوق الداخلية، و لحاجة التصدير بغية تمويل الاقتصاد الوطني، و خاصة في المحافظة على التعاون بين الجزائر و إيطاليا.

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن، ولذلك فإن من بين الخيارات المتنوعة من المصادر المتجددة بالنسبة للجزائر يأتي خيار **الطاقة الشمسية[4]**، التي يرجى لها أن تكون طاقة المستقبل، وذلك لأن الجزائر الواقعة في حزام الصحراء الكبرى يجعلها من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا،

1 - يقصد بالطاقات المتجددة مجموعة تقنيات لإنتاج الطاقة التي لا يؤدي إستخدامها إلى نفاذ المصدر الأولي وهي متجددة على الدوام على المستوي البشري . تزود عن طريق الشمس و الريح و حرارة الأرض و شلالات الماء و المد أو الغطاء النباتي ، فإن إستغلالها ينتج عنها كمية قليلة من النفايات و بدون إنبعاثات ملوثة . فالامر يتعلق إذن بالطاقات المستخرجة من مصدر متجدد بصفة دائمة " المتدفقة " مقارنة بالطاقات "المخزنة " المكونة من الوقود الاحفوري : بترول و فحم و غاز و يورانيوم ، من قاموس :
- Cutler J. Cleveland , Christopher Morris , po.cit. , p.99.

2- شكيب خليل ، وزير الطاقة و المناجم الجزائري ، حوار خاص **بمجلة " الحوادث "** بلندن ، نوفمبر 2004 .

3- مرجع سابق ، يوم دراسي حول الطاقات المتجددة بالجزائر .

4- شكيب خليل ، وزير الطاقة و المناجم الجزائري ، حوار خاص بمجلة " الحوادث " بلندن ، نوفمبر 2004

والذي تتمكن أو (Solairethermique) التكنولوجيا الحديثة من تحويله (أي ضوء الشمس) إلى طاقة شمسية حرارية .(Solairephotovoltaïque) شمسية كهربائية/ضوئية[1]

ورغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية ،وكان تحت وصاية جامعة الجزائر حتى سنة 1972، إلا أنها لم تعرف تطوراً كبيراً في هذا الميدان، وأول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري بدأت في سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر 30.7 ألف كيلوواط، ثم تطورت بعد ذلك ووصل إنتاج الكهرباء في سنة 2002 إلى 725.5 ألف كليوواط، يوفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري [2]، وهي أرقام متواضعة لكن يجب تشجيعها لما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات (المساحة والمدة الزمنية من استقبال حرارة الشمس)[3].

3/- برنامج الجزائر في الطاقات المتجددة :

الجزائر حالياً مكتفية تقريبا من حيث الاحتياجات الطاقوية و هذا عن طريق المحروقات ، و بالخصوص منها الغاز الطبيعي الذي يعتبر الطاقة الأكثر توفراً، و لهذا لا يتم الاستعانة بأشكال الطاقات الاخري إلا عندما يكون الغاز غير متوفراً على المدى الطويل. فمواصلة العمل بالنموذج الوطني لإستهلاك الطاقة الحالي سوف يحدث مشاكل في التوازن بين العرض و الطلب لهذا المصدر من الطاقة ، و تقدر مستويات الاحتياجات السوق الوطني من الغاز الطبيعي بـ 45 مليار م3 لسنة 2020 و 55 مليار م3 لسنة 2030، و تضاف إلى هذه الاحتياجات الأحجام المخصصة للتصدير التي تساهم مداخلها في تمويل الاقتصاد الوطني.

يتمحور البرنامج الجزائري بصفة عامة حول الطاقات المتجددة، على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط و هذا من خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2030، منها 12.000 ميغاواط موجهة لتغطية الطب الوطني على الكهرباء و 10.000 ميغاواط للتصدير إلى إسبانيا عبر المغرب .

و بالنسبة للتصدير فهو مشروط بوجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل، من متعاملين و تمويلات خارجية، و يتكون برنامج تطوير الطاقات المتجددة من خمسة فصول[4] :

1. القدرات الواجب وضعها حسب مجال النشاط الطاقوي .
2. برنامج الفاعلية الطاقوية .
3. القدرات الصناعية الواجب تطويرها لمرافقة البرامج .
4. البحث و التطوير .

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **وزارة الطاقة و المناجم** ، و ثيقة تتعلق ببرنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، مارس 2011.

[2] -Rapport De Sonelgaz : Journée D'études Sur Les Energies Renouvelables, Merrakech 21/09/2002- ppt. P. 21.

[3] -Ibid.,P. 24.

[4]- وزارة الطاقة ، المرجع السابق ، ص . 14.

5. الإجراءات التحفيزية و التنظيمية .

وهناك إمكانيات أخرى لم تنل بعد الرعاية الكاملة في مجال إنتاج الطاقة، منها توليد الطاقة من حركة الرياح(Eolienne) التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية (Géothermiques) حيث تمتلك الجزائر ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد[1].

إن آفاق 2020 يمكن أن يكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتجددة (ومن الشمس خاصة)، بسبب وصول التطور التكنولوجي من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها، وأهم الأهداف المنشودة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر ما يلي:

- تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية[2]، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذنا في الحسبان الاحتياطات المتوفرة حاليا، والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي مستقبلا؛

- تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث الجوي، فقد بات واضحا أن العالم سيكون مجبرا على تبني سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة المحافظة على البيئة؛

- تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة من ضوء الشمس، ومن اليورنيوم بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

هذه الأهداف تدخل بشكل واضح ضمن أهداف وبرامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة، وتعمل أيضا على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على المحروقات .

و في هذا السياق يجب التأكيد على أن العمل على تطوير الطاقات المتجددة، يعتبر بدوره إجراء متوسط المدى في ما يخص العلاقات التعاونية الجزائرية- الإيطالية، و ذلك أن هذه الأخير و كما سبق توضيحه تهتم بشكل كبير على تطوير طاقاتها الذاتية في مجال الطاقات المتجددة، عن طريق انتهاج نفس سياسة التعامل مع الغاز الطبيعي أي من خلال توسيع الشراكة و المصادر، و ذلك لضمان الإمدادات عبر مستويات عدة. و علي سبيل الذكر و في إطار تعزيز إيطاليا لموقفها في مجال الطاقات المتجددة، فازت الشركة الكورية الجنوبية لإنتاج الخلايا الشمسية، بعقد لبناء مصنع الطاقات الشمسية بقيمة 110 مليون

[1]- ورقة مقدمة في إطار اليوم الدراسي بمجلس الأمة من طرف ، مهماه بوزيان (باحث في الطاقات المتجددة و الهيدروجين الطاقوي بالجزائر .07 ديسمبر 2011، الجزائر .

[2]- محمد رأفت إسماعيل رمضان، **الطاقات المتجددة** ،ط2 ، دارالشروق ،بيروت، 1988. ص. 56.

دولار في إيطاليا بين شركة **تيسولا**TSOULA الكورية و شركة SGPالإيطالية بقدرة 19 ميغاواط يمكنها إنتاج 33 مليون كيلواط من الطاقة الكهربائية [1] .

[1]- " شركة كورية جنوبية تبني مصنعا للطاقة الشمسية في إيطاليا " ، يومية الخبر ، تاريخ النشر : 20/ 09/ 2010، تاريخ الدخول : 2011/12/17، موقع :
http://www.arabstoday.net/tqdi-diqki-lgihki-jhgk-fugygl-eewgci-getfski-bk-.htm

خلاصة الفصل الثالث

إن طبيعة الاقتصاد الجزائرية الذي يعتمد على عائدات المحروقات، يجعل الجزائر معرضة إلى الهزات الاقتصادية و المالية التي يعيشها العالم، و ذلك راجع كما سبق ذكره إلى الإرتباط الكبير و التبعية الشاملة للإقتصاد الجزائري للخارج، بحيث تشير الإحصائيات أن وصول الاحتياطي الصرف سنة 2010 إلى حوالى 150 مليار دولار، و ذلك بسبب إرتفاع أسعار المحروقات، بحيث توجد ما يقارب 70 مليار دولار من هذه الإحتياطات في الدول التي مستها الأزمة الاقتصادية في أوروبا مثل : فرنسا إسبانيا ، إيطاليا .

إذن هناك معطيات دولية متعلقة بنمطية الاقتصاد السياسي الدولي، الذي يتميز بالارتباط المباشر بين الاقتصاديات الوطنية و العالمية، أثرت على القدرة التنافسية للجزائر في المجال الطاقوي خاصة في مجال الغاز، حتى و إن كان هناك إعتراف دولي أوروبي، بأن الجزائر تعتبر الممون الآمن و المضمون للدول الأوروبية بالغاز الطبيعي، إلا أن الرهانات التي سبق طرحها ، تثبت حجم المخاطرة التي تعيشها الجزائر على مستويات عدة : تنظيمية ، تقنية ، سياسية .

فالإشكالية الرئيسية المتعلقة بالعلاقات الجزائرية – الإيطالية مرتبطة بإختلاف الاستراتيجية المتبعة من طرف البلدين، و ذلك ما يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في الرهانات المتعرض لها، بحيث غياب سياسة واضحة و مستقرة للجزائر في ما يخص السياسة الغازية يجعلها عرضة إلى الاختلال في الأسواق العالمية و تراجع الطلب العالمي، و ذلك من خلال انتهاج الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك سياسة بيع الغاز، و ليس هناك إستراتيجية مقارنة بمثيلتها الإيطالية **"إيني"** أو **"غازبروم"**الروسية أو **"قطر للغاز"** القطرية .

و عليه، فالنقطة الأساسية التى يمكن تسجيلها في هذا الفصل هي ضرورة إعادة النظر في السياسة الطاقوية ،و التى تكون بشكل أساسي في إعادة توجيه السياسة الصناعية و تخفيف التبعية التكنولوجية، هذا من جهة، و من جهة أخرى التسريع في إعادة النظر في المنظومة التشريعية القانونية التي تتميز بالضبابية في مجال المحروقات، و الذي أثر بصفة مباشرة على رغبة الشركات الأجنبية في الاستثمار في الجزائر، و هذا ما رهن تطوير الاحتياطي الجزائري في الغاز الطبيعي الذي توقف عند حدود 4700 مليار متر مكعب .

الخـــــاتـــمـــة

من خلال ما سبق ذكره ، وصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات نذكرها في ما يلي :

أولاً . تختلف السياسات الطاقوية المتبعة من قبل الدولة المستهلكة للطاقة عن تلك المنتهجة، إذ يلاحظ وجود سياسة طاقوية واضحة و ذات بعد إستراتيجي في مجال إستهلاك الطاقة و ضمان الإمدادات، و بالمقابل عدم وجود إستراتيجية و نظرة ضرفية لسياسات الدول المنتجة المصدرة و التى هي على العموم دول سائرة في طريق النمو، و هذا ما ساعد بشكل كبير على تعميق الفارق التنموي بين الطرفين .

ثانيا . تمتد العلاقات الجزائرية – الإيطالية إلى حقبة الاستعمار الفرنسي و الثورة التحررية، و هذا ما عزز بشكل كبير التعاون بين البلدين بعد الاستقلال في مجال الطاقة .

ثالثا . لعبت شخصة أنريكو ماتيي Enrico Mattei دورا مهما في رسم معالم العلاقات الجزائرية الإيطالية، و ذلك من خلال الدعم الذي لقته القضية الجزائرية من دعم من طرف هذه الشخصية البارزة على مستوى الاقتصادي و السياسي .

رابعا . يعتبر الغاز الطبيعي عصبة الاقتصاد بالنسبة للدولتين – كل حسب الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة – فالجزائر تعتبر الغاز الطبيعي كنسبة إيرادات هامة من الريع المحروقات بنسبة % 40، أما إيطاليا فيمثل الغاز شريان الحياة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد الطلب العالمي على الغاز و التغير في معالم الاستهلاك العالمي للطاقة بعد كارثة فوكوشيما النووية في اليابان .

خامسا . تتميز العلاقات الجزائرية – الإيطالية عن العلاقات الجزائرية – الإسبانية، و ذلك راجع إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين الجزائر و إيطاليا و الجزائر و إسبانيا و تأثير المتغيرات السياسية في طبيعة العلاقات الجزائرية الاسبانية، و هذا ما إنعكس على العلاقات الجزائرية الإسبانية في مجال الغاز ، و الذي أفرز نزاعات متعدد في المحاكم الدولية حول الاختلاف على أسعار الغاز .

سادسا . التنافس الدولي على الطاقة، و تزايد عولمة إقتصاديات الدول يجعل من التعاون الجزائري – الإيطالي في مجال الغاز خاضع الى منطق المصلحة و المنفعة، و مدي قدرة كل دولة على الاستجابة للمعطيات الدولية .

سابعا . تتأثر العلاقات الجزائرية – الإيطالية في مجال الغاز بظهور فواعل و لاعبين جدد في سوق الغاز الأوروبي و التي تعتبر السوق التقليدية للجزائر .

ثامنا . عدم الاستقرار في المنظومة التشريعية لقطاع المحروقات بالإضافة إلى فضائح الفساد، أثر بشكل كبير على القدرات التصديرية للجزائر على المستوى الدولي مما يضعف من الموقف التفاوضي لها، في

ظل تنامي التنافس و حرب الأسعار المشتعلة بين المنتجين كما أكد ذلك الخبراء، و هذا بالضرورة يؤثر على العلاقات الجزائرية – الإيطالية التي تعتبر الزبون الأول للجزائر في مجال الغاز .

تاسعا . التطور التكنولوجي سارع بشكل كبير في تنامي التنافس في سوق الغاز، و الذي يعتبر في نفس الوقت رهان بالنسبة للجزائر في الرفع من القدرة الإنتاجية، بحيث ترتبط الجزائر بعامل تحويل التكنولوجية من طرف الشركات العاملين في الحقول الغازية في الجزائر .

عاشراً . تمثل الطاقات البديلة أو المتجددة البديل الإستراتيجي، لتدعيم العلاقات و فتح آفاق جديدة للتعاون الطاقوي بين الجزائر و إيطاليا .

إحدى عشر . تمتلك الجزائر و إيطاليا مؤهلات إستراتيجية تجعلهما شركاء في مجالات أخرى خارج مجال الغاز .

و في الأخير و بالإضافة إلي ما سبق، يتعين على الجزائر تنشيط التعاون على مستوى المغرب العربي والمشرق، مما يطرح إعادة تصور للسياسة الاقتصادية للجزائر تجاه خلفية التكامل المغاربي و مواجهة التحديات المشتركة، فبناء المغرب العربي ينبغي أن يقام على أساس مقاربة بنيوية تنتظم حول قواسم مشتركة اقتصادية و اجتماعية .

قائمة الجداول و الأشكال والخرائط

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	إحتياجات إستيراد الغاز لإوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية	12
الجدول رقم 2	الطلب والعرض الخاص بالغاز الطبيعي المسال GNL	17
الجدول رقم 3	نسبة إستهلاك GNL في دول الإتحاد الأوروبي سنة 2005	17
الجدول رقم 4	الدول العشر الأوائل في حجم التعامل مع الجزائر	38
الجدول رقم 5	اتفاقيات التصدير عبر أنبوب الغاز ENRICO MATTEI	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	الطلب الإجمالي على الطاقة في المتوسط آفاق 2030	14
الشكل رقم 2	أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي	16
الشكل رقم 3	يوضح نسب إستيراد الغاز الطبيعي في غرب أوروبا	17
الشكل رقم 4	تتطور نسبة إمدادات الغاز في إيطاليا بين سنة 1973 و 2008	42
الشكل رقم 5	إستهلاك الغاز حسب القطاعات في إيطاليا	43
الشكل رقم 6	الإعتماد المتبادل بين الجزائر و إيطاليا في مجال الغاز الطبيعي	54
الشكل رقم 7	كرونولوجيا صادرات الغاز الجزائري نحو إيطاليا	55
الشكل رقم 8	نسب مساهمة الشركات في مشروع GALSI	59
الشكل رقم 9	ترتيب نسب تصدير الغاز الطبيعي المميع للجزائر للزبائن سنة 2008	67
الشكل رقم 10	أكبر الاحتياطات في العالمي لسنة 2011	68

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم 1	أنابيب نقل الغاز الطبيعي الرابطة بين الجزائر و إيطاليا و إسبانيا	39
خريطة رقم 2	أنابيب الغاز الروسية	69
خريطة رقم 3	مشروع خط أنابيب الغاز نابوكوNABOOCO	72
خريطة رقم 4	مشاريع خطوط أنابيب (السير الشمالي ، نابوكو ، السير الجنوبي)	79

قائـــمة المراجـــع

أولاً : المراجع باللغة العربية.

I- الكتب :

1/- أحمد يوسف أحمد و آخرون ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** ، ط1 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 .

2/- إسماعيل رمضان محمد رأفت ، **الطاقات المتجددة** ، ط2 ، دار الشروق ، بيروت ، 1988.

3/- جيلر هوارد ، **ثورة الطاقة نحو مستقبل مستدام** ، ط1 ، مركز الامارات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ،2009.

4/- رميحي محمد ، **النفط و العلاقات الدولية** ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت، 1990.

5/- الريفي سلام ،**المقاربات و المتغيرات العالمية : عصر الدولة و عصر السوق** ، ط1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009.

6/- زمام نور الدين ،**القوي السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

7/- شوفالي جان ماري ، **معارك الطاقة الكبري** ، ط1 ،ترجمة : لميس غرب ، كتاب الغرب للترجمة ، 2005.

8/- عادل ليا ،**الدولة الحديثة**،ط1 ،طرابلس : المؤسسة الحديثة للكتاب ،2008.

9/- عبد الفضيل محمود ، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، 1990 .

10/- فريد النجار وآخرون ، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية**، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006 .

11/- _____ ، _____ ، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي** ، ط1 ، مركزالإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2004 .

II- البحوث العلمية :

12/- كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوربية – المتوسطية** ، مذكرة ماجستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2001/2000

13/- بن فليس أحمد ، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**(1945-1962) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، سبتمبر 2008 .

14/- سرايري بلقاسم ، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في الواقع الاقتصادي الدولي الجديد** ، مذكرة ماجستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 .

15/- مقليد عيسي ، **قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكر ماجستار ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2008/2007.

16/- لعجال أعجال محمد الامين ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي** ، مذكرة ماجستار ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007/2006.

III- التظاهرات العلمية :

17/- لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية بالمجلس الشعبي الوطني ، أيام دراسية برلمانية حول : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " تجارب إيطاليا و الجزائر "** ، أيام 23-24-25 ماي 2010، جنان الميثاق ، الجزائر

18/- المؤتمر العالمي ، **التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** ،جامعةفرحاتعباس -سطيف، أيام 07 -08 أفريل 2008 .

IV- المقابلات:

19/- بجاوي مرزاق ،مدير بلدان دول أوروبا الغربية ، **طبيعة العلاقات الجزائرية – الإيطالية** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/07/06، (مقابلة شخصية).

20/- ـــــ،ـــــ، ملحق دبلوماسي مكلف بملف إيطاليا ، **حجم العلاقات الجزائرية الإيطالية و الإتفاقيات المبرمة** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/07/07، (مقابلة شخصية)

21/- ـــــ، ـــــ ، ملحق دبلوماسي مكلف بتونس ، **طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية كدولة عبور لإنبوب الغاز الجزائري الإيطالي** ، وزارة الشؤون الخارجية ، 2011/08/07، (مقابلة شخصية).

22/- شكيب خليل ، وزير الطاقة و المناجم الجزائري ، حوار خاص **بمجلة " الحوادث "** بلندن ، نوفمبر 2004 .

V- الوثائق الرسمية :

23/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الطاقة و المناجم ، و ثيقة تتعلق ببرنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية ، مارس 2011 .

VI- التقارير :

24/- عبد الجليل زيد المرهون ،**الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية** ، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، 11 ديسمبر 2011 ،

25/- دولة قطر: **التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال سيعزز من استمرار النمو الاقتصادي القوي في عام 2009**، سلسلة التقارير ، مجموعة سامبا المالية ،المملكة العربيةالسعودية ، ديسمبر 2008.

26/- سليم علي ،**تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي** ، مركز بروكنجز ، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 2، يوليو (تموز) 2010 .

VII- الجرائد :

27/- جريدة الخبر ، **بوتفليقة متخوف من "إنتكاسة سوق الغاز "** ، بتاريخ 16 نوفمبر 2011.

28/- جريدة الخبر ، **القوانين ضاعفت الأعباء على سوناطراك و لا يمكن استقطاب الشركات للمناقصات** ، تاريخ : 2011/10/27

29/- يومية الخبر، **حرب أسعار الغاز غير مستبعدة على المدي القصير** ، تاريخ : 2011/05/17

30/- يومية الخبر ، **ذكري أنريكو ماتيي تؤسس للتبادل الثقافي بين الجزائر و إيطاليا** ، تاريخ : 2011/11/11

31/- جريدة الخبر ، **عبد المجيد عطار : من مصلحة الجزائر تفعيل برنامج الاستكشاف و استغلال الغاز غير التقليدي** ، تاريخ : 2011/10/10.

32/- يومية الخبر، **أوروبا تريد التفاوض على أسعار الغاز الجزائري بأقل من 10 دولارات** ، رقم 6357 ، تاريخ : 2011/05/17 .

33/- يومية الخبر ، **روسيا و قطر تنافسان الغاز الجزائري في أوروبا** ، تاريخ : 2011/05/17 .

34/- يومية الخبر، **مراد برور : تشكيل أوبك للغاز مستبعد و المنافسة على أشدها للاستحواذ على السوق الاوروبية** ،تاريخ : 2011/11/15 .

35/- يومية الخبر ، **عبد المجيد عطار : الغازات غير التقليدية مكلفة و استغلالها يتطلب تعديل قانون المحروقات** ، 2011/10/03 .

36/- جريدة الخبر ، **"الجزائر تخشي من تأثير الأزمة الاقتصادية بإيطاليا على مدخيل المحروقات "** 2011/12/01، عدد رقم 6551 .

VIII- الموسوعات :

37/- جون بيليس ، ستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، مادة (العولمة المتفاوتة) ، دبي : مركز الخليد للأبحاث ، 1997 .

38/- عبد الوهاب ألكيالي، **الموسوعة السياسية**، ط2، ج3 ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،.

39/- فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ،2004.

IX- مواقع الانترنت :

40/- الأزمة المالية الأوروبية على الجزائر ستكون أكيدة على المدى المتوسط ،تاريخ الدخول : 08/12/2001 ، تاريخ النشر : 13-11-2011/ http://www.djazairess.com/elhiwar .

41/- لتبادل وتحليل المعلومات حول مكافحة الإرهاب بينالبلدين ، تاريخ المقال : 15-11-201 ،تاريخ الدخول:2011/10/10،موقع:http://www.eldjazaironline.net/02/nationa

42/- الجزائر شريك استراتيجي في حوض المتوسط ، تاريخ المقال : ، تاريخ الدخول:2011/10/19،من موقع:http://www.eldjazaironline.net/02/national/

43/- مسؤولون في الدفاع الإيطالي يشيدون بدور الجزائر ويؤكدون: التعاون بين البلدين استعادة للتوازن بين الضفتين ، تاريخ : 2007/11/06 ، تاريخ الدخول : 2011/10/18 ، موقع :http://www.eldjazaironline.net/02/national

44/- حسان حويشة ص أمينة ، الجزائر تضمن أكثر من ثلث الاحتياجات الغازية وهي شريك استراتيجي لا جدال فيه ،ى تاريخ : 08 - 07 - 2009 ، تاريخ الخول ، 2011/10/10. من موقع :http://www.eldjazaironline.net/02/national

45/- شركة كورية جنوبية تبني مصنعا للطاقة الشمسية في إيطاليا " ، تاريخ النشر : 20/ 09/ 2010، تاريخ الدخول : 2011/12/17، موقع :http://www.arabstoday.net/tqdi-diqki-lgihki-jhgk-fugygl-eewgci-getfski-bk-.htm

X- المجلات :

46/- الأمانة العامة للأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي** ،العدد 120 ، مجلة فصلية محكمة ، شتاء ، الكويت ، 2007 .

47/- كتوش عاشور ، بلعزوز بن على ، **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية** ، دراسة في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 02 ، جامعة شلف

48/- و نيس المشري عثمان ، **كارتل الغاز و مستقبل عقود و أسعار الغاز العالمية** ، مجلة دراسات ، العدد 8 ، تاريخ 01/03/2010.

49/- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الدولية ، الطاقة في العالم : نظرة خارجية ،فرنسا ،2010 .

ثانيا :المراجع الأجنبية .

1/-باللغةالفرنسية :

1/- Par Gilbert Naudet,Paul Reuss , Énergie, électricité et nucléaire, institut national des sciences et tchniques nucléaires ; paris , 2008.

2/- SamueleFurfari, Le monde et l'énergie: enjeux géopolitiques. Les clefs pour comprendre, ÉditionsTechnip, 2007 - 431 page

3/- Jean-pierre, géopolitique de ‘énergie, editiontechnic , paris, 2009.

4/- Laetitia Spetschinsky,TanguyStruye , La gouvernance de l'énergie en Europe et dans le monde ,presses universitaires , Belgique, 2008.

5/- Viviane du Castel, Le gaz, enjeu géoéconomique du XXIe siecle: L'exemple de l'Europe,l’harmattan,paris, 2010

I- المجلات :

1/- Revue Du Secteur De L'énergie Et Des Mines , N° 12 - Novembre 2010 .
2/- Revue Du Secteur De L'énergie Et Des Mines ,N°11 - Janvier 2010.

3/- Revue Du Secteur De L'energie Et Des Mines , N°10 - Mars 2009.
4/- Pipe News ,Revue De L'activite Transport Par Canalisation De Sonatrach , N 14 Anne 2008 , P.27 .
6/- Daniel MIckli , La Sécurité Energétique En Europe: Etat Et Perspectives, Politique De Sécurité: Analyses Du Css, N° 36 , 3ème Année Juin 2008.

7/- Hamza Belaidi : In ,Revue Naftal News. Avril 2003.
8/- Sonatrach . 'La Revue' N° 43, Septembre /Octobre 2004.

II- تقارير :

9/- Rapport Annuel De "**La Coopération Ue-Algérie ,Délégation De L'union Européenne En Algérie**" ,2010 .

10/-Régulations Régionales De La Mondialisation Quelles Recommandations Pour La Méditerranée , Rapport Du Groupe De Travail , IPEMED.2009.
11/- Rapport Du Fmi N° 11/39 , Mars 2011 Sur L'Algérie.

III- الدراسات :

12/-Patrick Criqui , Pierre Noël, **Marchés Energétiques Et Géopolitique Pétrolière, 1990-2030** ,Institut D'economie Et De Politique De L'energie , Grenoble , Septembre 1998 .
13/- AurèliaMañé-Estrada ,**Sécurité Energétique En Méditerranée Occidentale : Nouveaux Facteurs, Nouvelles Politiques. Un Regard Espagnol** , Note De L'IFRI ,Octobre 2008 .

14/- Mustapha K. Faïd ,**L'énergie En Méditerranée : Situation, Perspectives, Contraintes Et Enjeux** , Les Notes D'IPEMED N°2, Octobre 2009 .
15/- BoukrifNouara , Née Djemah **, Le Gaz Algérien Dans L'équation De L'approvisionnement Du Marché Européen, Recherches Economiques Et Managériale** , Université De Bejaia, N°4 , Décembre 2008.

16/- Ihsane El Kadi, **Le Gaz Algerien En Passe De Changer De Religion** ,Note De L'IFRI ,Avril 2009 .

17/- Favennec Jean- Pierre ,**Géopolitique De L'énergie : Besions , Ressources , Echanges Mondiaux** , Edition Ophrys , 2007 .

IV- المقالات :

18/- Ali Hached ,**Partenariat International Et Commercialisation Du Gaz Algérien**, Sonatrach, EmergingInvestmentOpportunities In Algeria'sEnergy And MiningSectors, 30-31 Janvier, Alger .2011.

19/- Patrice Geoffron Et Morgan Villette ,**Mesurer Les Couts De La Non-CooperationEuropeenne En MatiereEnergetique**, Andese ,Vie & Sciences Economiques , 2010/1 - N° 183, P. 108 A 138 , Http://Www.Cairn.Info/Revue-Vie-Et-Sciences-Economiques-2010-1-Page-108.Htm

20/- Jean-Pierre Hauet ,**L'énergie, Vecteur De La Renaissance Méditerranéenne** , Associate Partner Kb Intelligence ,Ancien ChiefTechnogyOfficerD'alstom , Le 21 Mars 2011.

21/- Mustapha Mekideche ,**Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie Piege Structurel Ou Opportunite Encore Ouverte Pour Une Croissance Durable?** , L'harmattan , Confluences Méditerranée , 2009/4 - N°71, Http://Www.Cairn.Info/Revue-Confluences-Mediterranee-2009-4-Page-153.Htm

22/- AlessiaBiava ,**L'action De L'union Européenne Face Au Defi De La Sécurisation De Son Approvisionnement Energétique** , L'harmattan | Politique Europeenne , 2007/2 - N° 22 P 105, Http://Www.Cairn.Info/Revue-Politique-Europeenne-2007-2-Page-105.Htm

23/- Viatcheslav Avioutskii ,**La Guerre Du Gaz : Gestion D'une Rivalité Commerciale Russo-Ukrainienne** , Outre-Terre , N° 19 2007 .

Http://Www.Cairn.Info/Revue-Outre-Terre-2007-2-Page-249.Htm

24/- Giorgio Meletti ,**Union Pour La Méditerranée : La Paix Energétique** ,Outre-Terre,2009,N°23, Http://Www.Cairn.Info/Revue-Outre-Terre-2009-3-Page-203.Htm

25/- StephaneMourlane ,**La Guerre D'algérie Dans Les Relations Franco-Italiennes (1958-1962)** , P.U.F. | Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains ,2005,N° 217.pdf. Http://Www.Cairn.Info/Revue-Guerres-Mondiales-Et-Conflits-Contemporains-2005-1-Page-77.Htm

26/- Abdelmadjid Attar ,ZerroukDjerroumi , **Le Partenariat Dans Le Secteur Des Hydrocarbures En Algerie : Historique, Enjeux Et Experiences**, 2007.

V- الجرائد :

27/-SafiaBerkouk ,**La Position AlgerienneFragilisee Par L'expansion Russe** , El WatanEcomomie , N 6417, Du 20 Novembre Au 4 Decembre 2011.

28/- **Sombres Perspectives Pour Le Gaz Algérien** , El Watan,27 Juillet 2011.

29/- Ali Babes ,**Gaz : L'algerie Doit Revoir Sa Cooperation Avec L'europe** , Le Quotidien D'oran, 9 Septembre 2008 .

30/- Sonatrach 5e Exportateur De Gaz Naturel Dans Le Monde ,ElWatan, 20 Octobre 2010.

31/- BadreddineKhris ,**Approvisionnement De L'europe En Gaz Algerien :Un Memorandum Pour Proteger Les Interets Communs ?** , Liberte, 21 Septembre 2011 .

32/- **La Position AlgerienneFragilisee Par L'expansion Russe** , El Watan Economie – Du 28 Novembre Au 4 Decembre 2011.(Vi Dossier).

33/- **Coopération Energétique En Algérie ; Les Compagnies Etrangères Affichent De Plus En Plus Leur Intérêt** , El Watan , 03-10-2011 .

34/- Jean-Marie Chevalier , David Rapin , **Les Réformes Des Industries Electrique Et Gazière En Europe**,Les Notes De Benchmarking International, Paris , Dossier De Presse 23 Juin 2004 .

VI- التظاهرات العلمية :

35/- Jacques Percebois, **Les Perspectives D'approvisionnement De L'europe En Gaz Naturel,** Seminaire International France-Amerique Latine Et Caraïbes, **Geopolitique Et Securite Et Durabilite : Transition Vers Un Nouvel Ordre Energetique Mondiale**, Santiago Du Chili 28-30 Novembre 2007.

36/- Communique De Presse ,**Le Gazoduc Galsi : Energie Nouvelle Pour La Sardaigne** , Colloque , Cagliari 23 Novembre 2009 – T Hotel , Www.Galsi.It/Convegnosardegna

37/-Albert Legault , Stéphane Roussel,: **Le GNL Instrument De Flixibilisation Du Marche Du Gaz** , Forum Sur La Sécurité Et La Défonce, Bulletin , N 8 Avril , 2006 .

38/- Benoît Esnault ,**Marchés Européen Et Italien Du Gaz Naturel Et Développement Du Galsi** , Observatoire Méditerranéen De L'énergie , Colloque Interreg III A Ajaccio, 29 Novembre 2006; **PPT.**

39/- Rapport De Sonelgaz : Journée D'études Sur Les Energies Renouvelables, Merrakech 21/09/2002, **PPT**

VII- المنشورات الرسمية :

40/- Directive 2003 /55/Ce Du Parlement Européen Et Du Concseil Du 26 Juin 2003 Concernant Des Régles Communes Pour Le Marché Intérieur Du Gaz Naturel Et Abrogeant La Directive 98/ 30/ Ce (Jo L 176 Du 15/07/ 2003 ,P .57- 78).

42/- **Traité D'amitié** ,De Bon Voisinage Et De Coopération Entre La République Algérienne Démocratique Et Populaire Et La République Italienne - Signé A Alger Le 27 Janvier 2003- Décret Présidentiel N° 04-166 .

43/-"**Livre Vert , Vers Une Stratégie Européenne De Sécurité D'approvisionnement Energétique** ". Adopté Par La Commission Européenne Le 29 Novembre 2000 ,.Ce Livre Est Disponible Sur Le Site : Www.Europa.Eu.Int.

2/- بالانجليزية :

I- الكتب :

1/- Ivan Scrase , Gordon Mackerron , Energy For The Future A New Agenda , **First Published 2009** By Palgrave Macmillan , England.

2/- Greg Austin & Marie-AngeSchellekens-Gaiffe ,**Energy And Conflict Prevention** , Printed In Sweden By Instant Book Ab, Stockholm 2007 , Brussels .

II- التقارير :

3/- Silvia Colombo , Ian Lesser , **The Mediterranean Energy Scene: What Now? What Next? ,** Summary Report ,IstitutoAffariInternazionali , Documenti , Iai 10 | 06 – April 2010.

III- الدراسات :

4/-Hakim Darbouche, **Algeria's Shifting Gas Export Strategy:Between Policy And Market Constraints** , University Of Oxford, March 2011 .

5/- David G. Victor, Amy M. Jaffe, And Mark H. Hayes ,**Natural Gas And Geopolitics From 1970 To 2040** , Cambridge University Press 2006.
6/- François Lévêque , **Security Of Energy Supply In Europe Natural Gas, Nuclear And Hydrogen** , Loyola De Palacio Series On European Energy Policy , 2010.

7/- Paul W. Macavoy ,**The Natural Gas Market Sixty Years Of Regulation And Deregulation** , Yale University Press , 2000.

8/- Mark H Hayes , **Algerian Gas To Europe: The Transmed Pipeline And Early Spanish Gas Import Projects** , Geopolitics Of Gas Working Paper Series , University And The James A. Baker III Institute For Public Policy Of Rice University , May 2004.

9/- EuanMearns ,**The European Gas Market** , December 13, 2007 , Http://Www.321energy.Com/Editorials/Mearns/Mearns121307.Html

10/- A .Ainouche ,**Natural Gas And Algerian Strategy For Renewable Energy** , 23rd World Gas Conference, Amsterdam 2006 .PPT.

11/- Adrian Gheorghe ,LiviuMuresan ,**Energy Security International And Local Issues, Theoretical Perspectives, And Critical Energy Infrastructures** , NATO Science For Peace And Security Series , Bucharest, Romania 19–23 October 2008.

12/- PavelBaev, Vaclav Bartuska And Ether ;**Pipelines, Politics And Power The Future Of Eu-Russia Energy Relations** , Centre For European Reform , October 2008 **.**

13/- GrzegorzGromadzki ,WojciechKonończuk ; **Energy Game Ukraine, Moldova And Belarus Between The Eu And Russia** , Stefan Batory Foundation Warsaw, August 2007.

IV- المجلات :

14/- Key World Energy Statistics 2010 , International Energy Agency (IEA) .
15/- Energy Policies Of IEA Countries **, Italy 2010 Review** , International Energy Agency .Oecd/Iea, 2010.
16/- Natural Gas Information , IEA.2009.13/- Natural Gas Information .IEA.2008..

17/- Energy Policies Of IEA Countries **, Italy 2009 Review** , International Energy Agency .Oecd/Iea2009.

18/- Natural Gas Market Review 2006 ,**Towards A Global Gas Market** , International Energy Agency , France .

19/- **Security Of Gas Supply In Open Markets Lng And Power At A Turning Point** , International Energy Agency , OECD/IEA, 2004 .

20/-Luis Martinez ,**Algeria's Position Regarding Mediterranean Integration** , Mediterranean Politics Maghreb , 2010.

V- القاموس :

21 /- Cutler J. Cleveland , Christopher Morris , **Dictionary Of Energy** , Printed In Great Britain Expanded Edition 2009.

الملاحق

الملحق رقم 01: خطوط و مشاريع خطوط أنابيب الغاز الممتدة إلى جنوب أوروبا

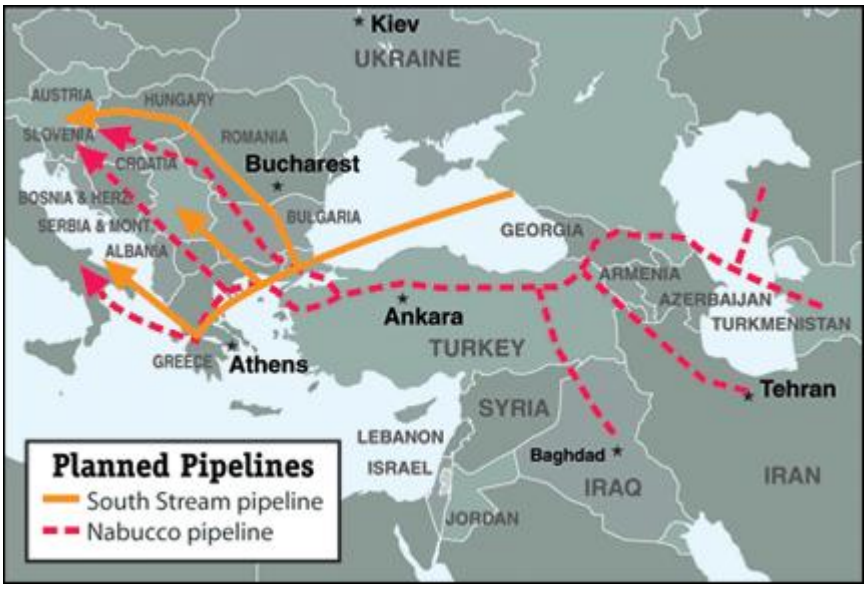

Source : Adrian Gheorghe , LiviuMuresan ,**Energy Security International And Local Issues, Theoretical Perspectives, And Critical Energy Infrastructures** , NATO Science For Peace And Security Series , Bucharest, Romania 19–23 October 2008 .p.25.

الملحق رقم 02 : إمدادات أوروبا بالغاز عبر الأنابيب

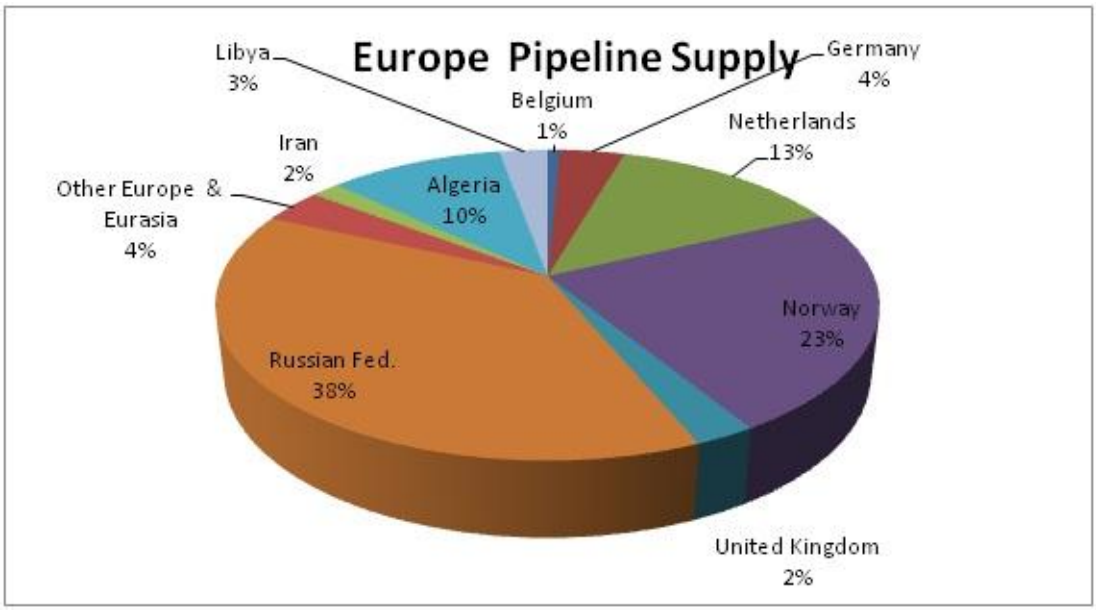

Source : Luis Martinez ,**Algeria's Position RegardingMediterraneanIntegration** , MediterraneanPolitics Maghreb , 2010.P.13.

ملحق رقم 03 : مشروع أنبوب التيار الجنوبي لأوروبا (South Stream)

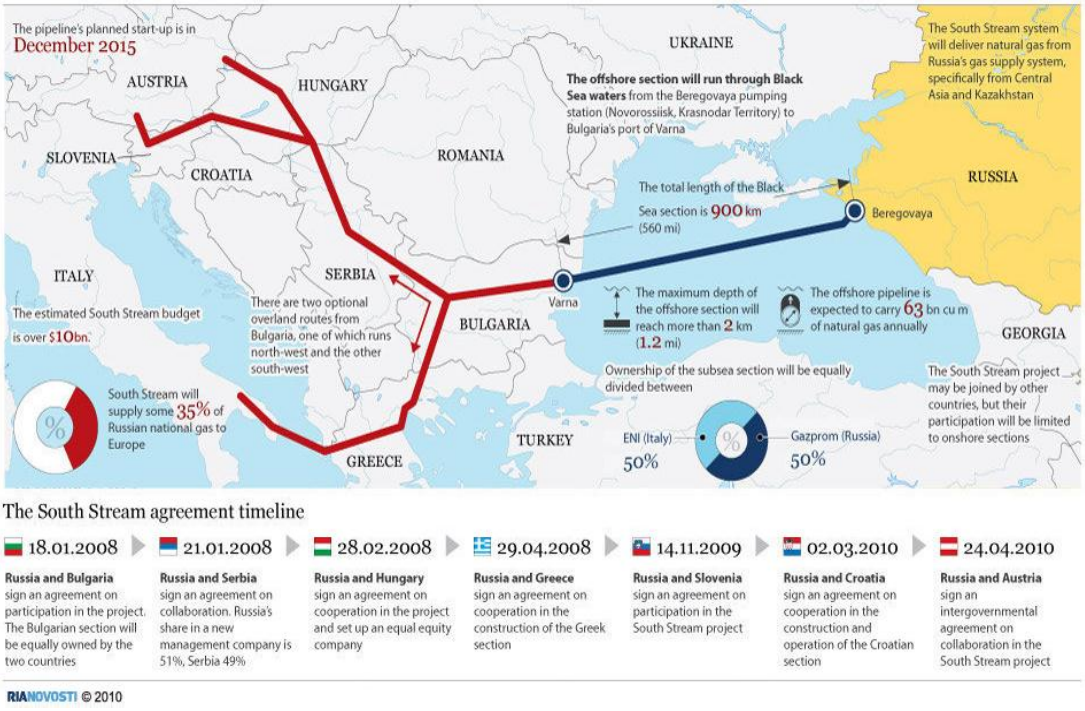

Sourse : Key World Energy Statistics 2010 , International Energy Agency (IEA).

الملحق رقم 04 : أنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر و إسبانيا

Sourse: Revue Du Secteur De L'énergie Et Des Mines ,N°11 - Janvier 2010.P.9.

الملحق رقم 05 : القدرة الشمسية للجزائر

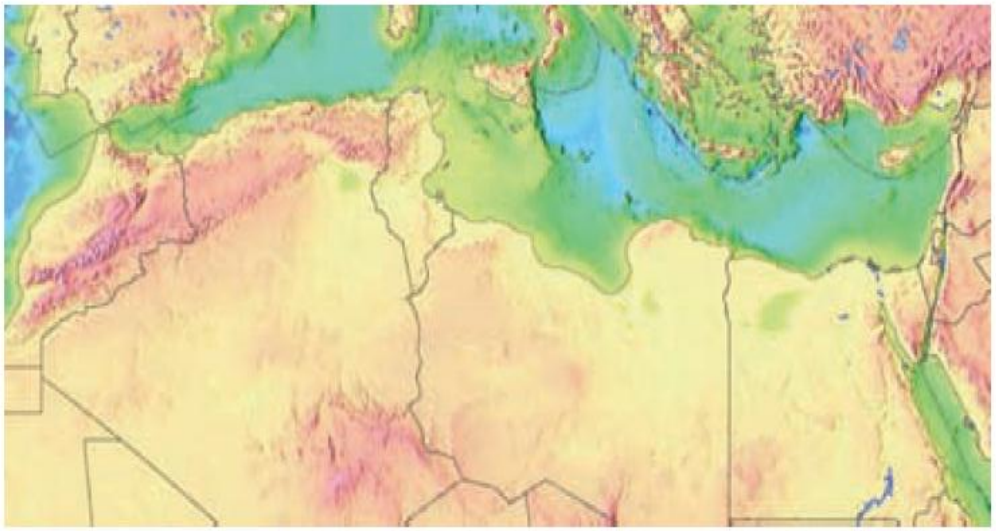

تعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في كل حوض البحر المتوسط.

- 440 169 تيرا واط ساعي/السنة.
- 000 5 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدر بـ 3000 تيراواط ساعي/السنة.

الطاقة المتوسطة المستقبلة بـ الكيلوواط ساعي/م²/السنة :

- المناطق الساحلية 1700.
- الهضاب العليا 1900.
- الصحراء 2650.

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الطاقة و المناجم ، **و ثيقة تتعلق ببرنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية** ، مارس 2011 .

الملحق رقم "6"

الخاص باتفاقية الصداقة و حسن الجوار بين الجزائر و إيطاليا سنة 2003

TRAITE D'AMITIE, DE BON VOISIGNAGE ET DE COOPERATION

Traité d'amitié ,de bon voisinage et de coopération entre la République algérienne démocratique et populaire et la République italienne - signé à Alger le 27 janvier 2003- Décret présidentiel n° 04-166 du 19 Rabie Ethani 1425 correspondant au 8 juin 2004

Le Président de la République,

Sur le rapport du ministre d'Etat, ministre des affaires étrangères,Vu la Constitution, notamment son article 77-9° ; Considérant le traité d'amitié, de bon voisinage et de coopération entre la République algérienne démocratique et populaire et la République italienne signé à Alger, le 27 janvier 2003 et l'échange de notes des 4 octobre 2003 et 14 janvier 2004 ;

Décrète :

Article 1er. — Est ratifié et sera publié au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, le traité d'amitié, de bon voisinage et de coopération entre la République algérienne démocratique et populaire et la République italienne signé à Alger le 27 janvier 2003.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire. Fait à Alger, le 19 Rabie Ethani 1425 correspondant au 8 juin 2004.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.

Traité d'amitié, de bon voisinage et de coopération entre la République algérienne démocratique et populaire et la République italienne

Préambule

La République algérienne démocratique et populaire et la République italienne dénommées ci-après les hautes
parties contractantes ;

Considérant les liens historiques et culturels étroits existant entre leurs peuples et la proximité géographique qui les unit dans la région stratégique de la Mer Méditerranée, berceau d'une civilisation commune et espace partagé où se sont développées plusieurs cultures qui ont apporté une contribution importante à la civilisation universelle ;

Sensibles à la haute considération mutuelle et traditionnelle qui existe entre leurs peuples et à l'importance de renforcer, de façon permanente, la connaissance réciproque, les liens d'amitié, les contacts humains et les rapports multiformes ;

Animés de la volonté commune d'inaugurer une étape qualitative dans leurs relations bilatérales fondées sur l'amitié, la solidarité et d'établir un cadre global et permanent de concertation et de coopération à

même de conforter la paix,
la stabilité, la liberté et la justice, contribuant ainsi à la prospérité de leurs peuples ;

Convaincus que l'entente réciproque et la coopération constituent des garanties essentielles à la paix, la stabilité et la sécurité dans la région et sont le meilleur moyen de servir les objectifs de progrès et de développement des deux
peuples ;

Reconnaissant l'importance des processus d'intégration politique, sociale et la complémentarité économique qui se développent dans la zone de la Mer Méditerranée, tant à l'échelle régionale, que sous-régionale, destinés à instaurer
un cadre de dialogue et de coopération dans la région et, en particulier, dans son bassin occidental ;

Conscients de l'importance du partenariat euro méditerranéen en tant que cadre adéquat pour le développement de relations privilégiées entre l'Union européenne, ses Etats membres et les partenaires méditerranéens conformément aux principes et aux objectifs de la déclaration de Barcelone ;

Considérant l'importance que revêtent les liens étroits de partenariat établis entre l'Union européenne et l'Algérie,
traduits par l'accord d'association, pour faciliter l'objectif de transformer la région méditerranéenne en une zone de prospérité partagée ;

Réaffirmant leur attachement strict aux principes et objectifs de la Charte des Nations unies et aux principes du droit
international reconnus par les hautes parties contractantes comme éléments fondamentaux au maintien de la paix, de
la sécurité et de la justice au sein de la communauté internationale, en particulier les principes de l'égalité souveraine des Etats, de non-ingérence dans leurs affaires intérieures et du respect du droit inaliénable des peuples à disposer d'eux-mêmes ;

Tenant compte des traités, accords et protocoles en vigueur entre les deux pays ;

Réaffirmant leur volonté de renforcer les relations d'amitié, de bon voisinage et de coopération globale et exprimant leur intention que le présent traité constitue le cadre approprié pour développer de nouveaux domaines d'entente et de coopération dans l'esprit des entretiens qui ont eu lieu entre les responsables des deux pays à un haut niveau ;

Sont convenus de ce qui suit :

Principes généraux

1 — Respect de la légalité internationale :

Les hautes parties contractantes réaffirment leur attachement à remplir de bonne foi les engagements qu'elles ont contractés conformément aux principes et normes du droit international auxquels elles ont souscrits.

Elles rappellent à ce titre que le respect nécessaire, en toute circonstance, de la légalité internationale, constitue un

facteur essentiel de préservation de la paix et de la sécurité dans le monde et de promotion des relations de
confiance et de coopération entre les Etats.

2 — Egalité souveraine :

Les hautes parties contractantes respectent mutuellement leur égalité, ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté, notamment le droit à l'égalité juridique, à l'intégrité territoriale, à la liberté et à l'indépendance politique. Elles respectent, en outre, le droit de chaque partie de choisir et de développer, en toute liberté, son système politique, social, économique et culturel.

3 — Non-ingérence dans les affaires intérieures :

Les hautes parties contractantes s'abstiennent de toute ingérence, directe ou indirecte, individuelle ou collective,
dans les affaires intérieures de l'autre partie.

Elles s'abstiennent, en toute circonstance, de tout acte de coercition militaire, politique ou économique, quelle
que soit sa nature, visant à subordonner, à leurs propres intérêts, l'exercice des droits souverains de l'autre partie.

4 — Non-recours à la menace et non-recours à la force :

Dans leurs relations bilatérales, les hautes parties contractantes s'abstiennent, conformément à la Charte des
Nations unies, de recourir à la menace et à la force contre l'intégrité territoriale de l'autre partie ou contre son
indépendance politique et à tout acte incompatible avec les buts et les objectifs des Nations unies.

Dans ce cadre, aucune considération ne peut être invoquée pour justifier le recours à la menace ou le recours direct ou indirect à la force.

5 — Règlement pacifique des différends :

Conformément à l'esprit du présent Traité, les hautes parties contractantes s'engagent à régler les différends
pouvant surgir entre elles par des moyens pacifiques, de manière à ne pas mettre en danger la paix et la sécurité
internationales.

Elles s'engagent, dans un esprit de confiance, à trouver à tout différend bilatéral une solution juste conforme au
droit international.

6 — Coopération pour le développement :

Les hautes parties contractantes conviennent d'oeuvrer au développement du potentiel de coopération

bilatérale
et de le canaliser dans un cadre d'échanges tendant à la réduction à court terme des écarts des niveaux de
développement.

7 — Respect des droits de l'Homme et des libertés fondamentales :

Les hautes parties contractantes réitèrent leur respect des droits de l'Homme et des libertés fondamentales,
notamment la liberté de pensée, de conscience, de religion ou de croyance, sans discrimination de race, de sexe, de langue ou de religion.

Dans ce sens, elles favorisent l'exercice effectif des libertés et des droits civils, politiques, économiques, sociaux et culturels ainsi que l'ensemble des droits et libertés inhérents à la dignité de la personne et qui sont essentiels à son libre et plein épanouissement.

A ce titre, les hautes parties contractantes oeuvrent conformément à leur législation interne, ainsi qu'aux objectifs et principes de la Charte des Nations unies et de la déclaration universelle des droits de l'Homme.

8 — Dialogue et compréhension entre les cultures et les civilisations :

Les hautes parties contractantes favorisent toutes les actions visant à créer un espace culturel commun, en s'inspirant des liens historiques et humains traditionnels et de leur appartenance à une même culture méditerranéenne. Elles trouvent dans les principes de tolérance, de coexistence et de respect mutuel, la voix permettant de tisser un patrimoine commun solide et fructueux. Dans ce contexte, les hautes parties contractantes s'efforcent de promouvoir une plus grande et plus forte connaissance mutuelle et de développer une
meilleure compréhension entre leurs sociétés et leurs peuples.

Les hautes parties contractantes se déclarent résolues à respecter et à appliquer ces principes pour développer une nouvelle philosophie, dans leurs relations de coopération, qui se fonde sur la confiance mutuelle, la complémentarité, le caractère global et sur la nécessité de mobiliser toutes les forces créatives de leurs sociétés dans la voie de l'établissement de relations privilégiées, fondées sur l'amitié et la solidarité et visant des intérêts communs et des avantages mutuels et durables.

CHAPITRE 1

RELATIONS POLITIQUES BILATERALES

Article 1er

Les hautes parties contractantes, désireuses de renforcer et de promouvoir les liens qui les unissent, conviennent de maintenir et de renforcer un cadre de consultations politiques bilatéral conforme au caractère privilégié qu'elles entendent conférer à leurs relations bilatérales au niveau de la coopération et de la consultation auxquelles elles aspirent.

Les consultations sont annuelles et se tiennent alternativement à Alger et à Rome, au plus haut niveau politique et institutionnel entre les chefs de Gouvernement, les ministres des affaires étrangères et les

ministres délégués.

En outre, elles encouragent les contacts et le dialogue entre les institutions parlementaires, les administrations
locales, les organisations professionnelles, le mouvement associatif, les représentants du secteur privé, les institutions universitaires, scientifiques et culturelles d'Algérie et d'Italie.

CHAPITRE 2

A) COOPERATION ECONOMIQUE ET FINANCIERE

Article 2

Les hautes parties contractantes, conformément aux conventions et aux nombreux instruments souscrits par les deux pays, impulsent et renforcent la coopération économique et financière afin d'assurer la dynamisation de l'économie algérienne.

Article 3

Les hautes parties contractantes encouragent les contacts entre les secteurs productifs et les services des deux pays et soutiennent les projets d'investissements et les sociétés mixtes.

Article 4

Les hautes parties contractantes conviennent de développer la coopération économique bilatérale dans le cadre du protocole pour le partenariat économique signé à Alger, le 3 juin 2002.

Les hautes parties contractantes accordent une attention particulière aux projets d'infrastructures, particulièrement dans les domaines de l'énergie, des travaux publics, de l'habitat, du transport, des communications, de la pêche, de la protection de l'environnement et de la gestion des ressources naturelles.

La partie italienne continue de fournir son soutien à la partie algérienne dans le domaine de la modernisation de
l'industrie, des entreprises et des normes tant au niveau bilatéral que dans le cadre plus global de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne.

B) COOPERATION DANS LE DOMAINE DE LA DEFENSE

Article 5

Les hautes parties contractantes décident de promouvoir la coopération entre leurs forces armées, en accordant une attention particulière aux échanges de délégations, à l'organisation de cycles de formation et de perfectionnement et à l'organisation d'exercices conjoints.

Cette coopération tend, entre autres objectifs, à la réalisation de programmes communs pour la recherche , le
développement et la production de systèmes d'armes, de matériels et d'équipements de défense destinés à couvrir les besoins des hautes parties contractantes à travers l'échange d'informations techniques, technologiques et industrielles.

Les hautes parties contractantes conviennent, en outre, sur le principe de la coopération dans le domaine de
l'échange des expériences inhérentes aux opérations d'aide humanitaire et de maintien de la paix.

C) COOPERATION POUR LE DEVELOPPEMENT

Article 6

Les hautes parties contractantes conviennent d'établir des programmes et des projets dans le but de promouvoir
le développement socio-économique.

Elles reconnaissent l'importance croissante de la coopération décentralisée, en vue d'obtenir un plus grand développement des secteurs sociaux, en particulier les plus défavorisés.

Dans ce sens, les hautes parties contractantes encouragent la réalisation de projets de développement par les associations relevant des deux pays.

D) COOPERATION DANS LES DOMAINES DE LA CULTURE, DE L'EDUCATION ET DES MASS MEDIA :

Article 7

Les hautes parties contractantes conviennent de développer la coopération culturelle et scientifique tel que prévu par l'accord de coopération dans les domaines de la culture, des sciences et de la technologie signé à Alger, le
3 juin 2002.

Les hautes parties contractantes s'engagent à promouvoir la coopération dans les domaines de l'éducation et de l'enseignement, à travers l'échange d'étudiants, de professeurs et de chercheurs universitaires ainsi que d'ouvrages de références scientifiques et pédagogiques.

Elles encouragent les relations interuniversitaires et l'octroi de bourses d'études et de recherche ainsi que la réalisation d'activités conjointes dans le domaine artistique, culturel et sportif.

En outre, elles organisent des actions de protection et de valorisation du patrimoine historique et culturel commun.

Article 8

Les hautes parties contractantes conviennent d'accorder une attention particulière à l'enseignement de la langue et de la civilisation arabes en Italie et de la langue et de la civilisation italiennes en Algérie, ainsi qu'à l'établissement et au fonctionnement de centres culturels sur leurs territoires respectifs.

Article 9

Les hautes parties contractantes encouragent la coopération dans le domaine audiovisuel, tant en ce qui concerne leurs organismes publics respectifs de la radio et de la télévision que les médias publics et privés. Elles prêtent une attention spéciale à l'industrie cinématographique, aux grands réseaux informatiques, aux programmes éducatifs, culturels et artistiques et aux retransmissions des

programmes sportifs.

E) COOPERATION DANS LE DOMAINE JURIDIQUE

Article 10

Dans le domaine juridique, les hautes parties contractantes conviennent de ce qui suit :

a) promouvoir et renforcer la coopération juridique en matière civile, commerciale, pénale et administrative entre leurs administrations publiques et leurs institutions judiciaires ;

b) encourager l'étude de leurs législations respectives notamment dans le domaine du commerce et des entreprises afin de faciliter la coopération entre les entreprises et la complémentarité de leurs économies respectives

F) COOPERATION DANS LE DOMAINE CONSULAIRE, DES ECHANGES HUMAINS ET DE LA CIRCULATION DES PERSONNES

Article 11

Dans le cadre de la convention consulaire signée à Alger, le 10 juin 1992, les hautes parties contractantes conviennent d'établir une coopération étroite dans le domaine consulaire, entre leurs départements et leurs services consulaires, dans le but d'en obtenir une plus grande efficacité, de façon à accorder une meilleure attention et protection à leurs ressortissants respectifs dans l'autre pays.

Les hautes parties contractantes s'engagent à assurer des conditions adéquates d'établissement et de travail des
communautés algérienne et italienne dans leurs pays respectifs.

Article 12

Dans le respect de leurs législations nationales respectives et de leurs engagements internationaux, les hautes parties contractantes accordent une importante primordiale à la question des échanges humains et de la circulation des personnes entre l'Algérie et l'Italie.

Elles poursuivront et approfondiront leur coopération en matière de maîtrise des flux migratoires et de lutte contre le trafic illicite des personnes en respectant les droits des ressortissants légalement établis.

G) COOPERATION EN MATIERE DE LUTTE CONTRE LE TERRORISME, LE CRIME ORGANISE ET LE TRAFIC ILLICITE DE STUPEFIANTS

Article 13

Les hautes parties contractantes réaffirment leur volonté commune dans la lutte contre le terrorisme transnational, conformément aux résolutions pertinentes des Nations unies.

A cette fin, elles conviennent de renforcer leur coopération bilatérale entre les services compétents relevant des deux pays, en particulier dans le domaine de la coordination de l'échange d'informations, de

la prévention, de la lutte opérationnelle contre le terrorisme ainsi qu'en matière d'acquisition de moyens techniques adaptés à la lutte anti-terroriste.

Elles conviennent également d'accorder une attention particulière à la lutte contre le crime organisé et le trafic illicite de stupéfiants.

DISPOSITION FINALE

Article 14

Le présent traité entrera en vigueur trente (30) jours à partir de la date de la dernière notification par laquelle les hautes parties contractantes se seront notifiées, à travers le canal diplomatique, l'accomplissement des procédures constitutionnelles internes requises à cet effet. Il demeurera en vigueur pour une période indéterminée à moins que l'une des hautes parties contractantes ne notifie à l'autre partie, à travers le canal diplomatique, son intention de le dénoncer moyennant un préavis de six (6) mois.

Fait à Alger, le 27 janvier 2003 en deux exemplaires originaux en langues arabe et italienne, les deux textes faisant également foi.

Pour la République algérienne

démocratique et populaire

Le ministre d'Etat, ministre des affaires étrangères

Abdelaziz BELKHADEM

Pour la République

italienne

Le ministre des affaires étrangères

Franco FRATTINI

الفهرس

الفهرس

الإهداء I

الشكر II

ملخص III

قائمة المحتويات VI

المقدمة أ

الفصل الأول : الطاقة في المتوسط و طبيعة العلاقات الجزائرية – الإيطالية _ Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول : السياسة الطاقوية في حوض المتوسط و ضمان الأمن الطاقوي . Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول : السياسة الطاقوية للدول المنتجة و البحث عن الأسواق الآمنة.. **Erreur ! Signet non défini.**

1/- أسس السياسة الطاقوية للدول المنتجة و المصدرة......... **Erreur ! Signet non défini.**

2/- إستراتيجية التوسع دوليا....................................... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : السياسة الطاقوية للدول المستهلكة و أمن الإمدادات . .... **Erreur ! Signet non défini.**

1/- استقلالية الطاقة في أوروبا .... **Erreur ! Signet non défini.**

2/- إنشاء أسواق داخلية أوروبية للكهرباء و الغاز .... **Erreur ! Signet non défini.**

3/- إعادة تشكيل الحزمة الطاقوية من أجل فعالية طاقوية...... **Erreur ! Signet non défini.**

4/- التسيير العقلاني للإمدادات الطاقوية الخارجية............. **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني : الغاز في غرب المتوسط و طبيعة التعاون............ Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول : جغرافية الغاز في غرب المتوسط .... **Erreur ! Signet non défini.**

1/- السوق الأوروبي و الغاز الطبيعي............................ **Erreur ! Signet non défini.**

2/- مميزات وخصائص السوق الأوربي للغاز الطبيعي........ **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : طبيعة الاعتماد المتبادل شمال _ جنوب في مجال الغاز الطبيعي......... **Erreur ! Signet non défini.**

1/- مستويات إعتماد دول الضفة الشمالية على دول الضفة الجنوبية من المتوسط ..... **Erreur ! Signet non défini.**

2/- أسواق دول شمال المتوسط فرصة لدول الجنوب في مجال الغاز **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثالث : الإطار العام للعلاقات الجزائرية- الايطالية . ... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول : الإطار الثنائي لعلاقات التعاون الجزائري – الإيطالية.. **Erreur ! Signet non défini.**

1/- التعاون في المجال السياسي.................................. **Erreur ! Signet non défini.**

2/- التعاون في المجال الاقتصادي................................ **Erreur ! Signet non défini.**

3/- التعاون في المجال الأمني .... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني :البعد الإقليمي للتعاون الجزائري – الايطالي .... **Erreur ! Signet non défini.**
1/- الشراكة الأورومتوسطية..... **Erreur ! Signet non défini.**
2/- الجزائر و إيطاليا في إطار مجموعة G8..... **Erreur ! Signet non défini.**
خلاصة الفصل الأول .....
Erreur ! Signet non défini.

الفصل *الثاني* : الغاز في العلاقات الجزائرية – الإيطالية _____ ***30***

المبحث الأول : الغاز في التصور الجزائري و الايطالي..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الأول : المنظومة الطاقوية للجزائر و أهمية الغاز فيها .. **Erreur ! Signet non défini.**
1/- المنظومة الطاقوية في الجزائر..... **Erreur ! Signet non défini.**
2/- الغاز الطبيعي في المنظومة الطاقوية الجزائرية..... **Erreur ! Signet non défini.**
3/- ميزة الموقع الجغرافي – القرب من أسواق الاستهلاك - .. **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني : إيطاليا و السياسة الطاقوية الأوروبية ..... **Erreur ! Signet non défini.**
1/- سياسة الطوارئ للغاز الطبيعي الإيطالي..... **Erreur ! Signet non défini.**
2/- السياسة الطاقوية لإيطاليا: فيمكن معالجتها حسب ما يلي : ..... **Erreur ! Signet non défini.**
2-1 /- على الصعيد الداخلي:..... **Erreur ! Signet non défini.**
2-2 /- طبيعة التوجه إلى أوروبا :..... **Erreur ! Signet non défini.**
2-3 /- السياسات تجاه الدول الرئيسية المنتجة للغاز:..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني : الغاز كمحدد للتعاون الجزائري – الإيطالي..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الأول : الأسواق و ميكانيزمات ضبط الأسعار ..... **Erreur ! Signet non défini.**
1/- التسعير و طبيعة الأسواق :..... **Erreur ! Signet non défini.**
2/-طبيعة العقود و الرهانات المرتبطة بها..... **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني : المشاريع الرابطة بين الجزائر و إيطاليا في مجا الغاز . **Erreur ! Signet non défini.**
1/- كرونولوجية التعاون في مجال الغاز..... **Erreur ! Signet non défini.**
1.1. مشروع تروسميد Transmad أو Enrico Mattei :... **Erreur ! Signet non défini.**
2.1 . مشروع قالسي GALSI :..... **Erreur ! Signet non défini.**
2/- الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو و تأثيرها على المشاريع..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثالث : إيطاليا و إسبانيا في المنظومة الغازية الجزائرية ... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الأول : منطق النزاع في العلاقات الجزائرية- الإسبانية **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني : المنطق التفضيلي في السياسة الغازية للجزائر إتجاه إيطاليا ... **Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة الفصل الثاني _____ ***55***

الفصل الثالث : آفاق التعاون الجزائري- الإيطالي و الرهانات الخارجية 56

المبحث الأول : رهانات العلاقات الجزائرية – الإيطالية في مجال الغاز..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: الدول المنافسة ، و تأثيرها على مكانة الجزائر في السوق الخارجية. ..... **Erreur ! Signet non défini.**

1/- غازبروم"العملاق الروسي"..... **Erreur ! Signet non défini.**

2/- قطر و طموح التوسع..... **Erreur ! Signet non défini.**

3/ - أثر التطور التكنولوجي على قطاع الغاز الطبيعي..... **Erreur ! Signet non défini.**

أولا : تحسين تصميم معامل الغاز..... **Erreur ! Signet non défini.**

ثانيا : تحسين تصميم ناقلات الغاز..... **Erreur ! Signet non défini.**

ثالثا : تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي..... **Erreur ! Signet non défini.**

4/- رهان "الغاز غير التقليدي" في الجزائر ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : إيطاليا و الرغبة في ضمان الأمن الطاقوي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني : بدائل و آفاق التعاون الجزائري - الإيطالي ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول : إيطاليا و توسيع التعاون مع الجزائر خارج مجال الغاز . **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : الجزائر و رهان الطاقات المتجددة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

1/- توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

2/- ضرورة تنمية مصادر الطاقة المتجددة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

3/- برنامج الجزائر في الطاقات المتجددة..... **Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة الفصل الثالث Erreur ! Signet non défini.

الخاتمة 77

قائمة الجداول والأشكال البيانية و الخرائط 79

قائمة المراجع 82

الملاحق 91

الفهرس 101